تفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17
المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

"حافظة المشاريع"

قطاع التربية الوطنية

07 أكتوبر 2020

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين

-30 يوليوز 2015 -

«...يظل إصلاح التعليم عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي، وضمانة لتحصين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق. لذا، ما فتئنا ندعو لإصلاح جوهري لهذا القطاع المصيري، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب...

وخلافا لما يدعيه البعض، فالانفتاح على اللغات والثقافات الأخرى لن يمس بالهوية الوطنية، بل العكس، سيساهم في إغنائها، لأن الهوية المغربية، ولله الحمد، عريقة وراسخة، وتتميز بتنوع مكوناتها الممتدة من أوروبا إلى أعماق إفريقيا..... فمستقبل المغرب كله يبقى رهينا بمستوى التعليم الذي نقدمه لأبنائنا. ومن هنا، فإن إصلاح التعليم يجب أن يهدف أولا إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات، وإتقان اللغات الوطنية والأجنبية، لاسيما في التخصصات العلمية والتقنية التي تفتح له أبواب الاندماج في المجتمع... »

...ولضمان النجاح للمنظور الاستراتيجي للإصلاح، فإنه يجب على الجميع تملكه، والانخراط الجاد في تنفيذه، كما ندعو لصياغة هذا الإصلاح في إطار تعاقدي وطني ملزم، من خلال اعتماد قانون - إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد، ويضع حدا للدوامة الفارغة لإصلاح الإصلاح، إلى ما لا نهاية ...».

المحتوى

I. تقديم 5
1. السياق العام 5
2. منهجية الإعداد 8
II. مجالات الإصلاح 10
المجال الأول: الإنصاف وتكافؤ الفرص 10
1. التعريف بالمجال 10
2. الوضعية الراهنة 10
3. الأهداف العامة 16
4. توصيف مشاريع المجال 17
المشروع 1: الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه 17
المشروع 2: تطوير وتنويع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج 17
المشروع 3: تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي 20
المشروع 4: تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس 18
المشروع 5: تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية 24
المشروع 6: التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين 27
المشروع 7: تطوير وتنويع التعليم الخاص 27
المجال الثاني: الارتقاء بجودة التربية والتكوين 34
1. التعريف بالمجال 34
2. الوضعية الراهنة 34
3. الأهداف العامة 38
4. توصيف مشاريع المجال 39
المشروع 8: تطوير النموذج البيداغوجي 39
المشروع 9: تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية 40
المشروع 10: الارتقاء بالحياة المدرسية 40
المشروع 11: الارتقاء بالرياضة المدرسية 43
المشروع 12: تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات 45
المشروع 13: إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي 45
المشروع 14: تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم 50
المجال الثالث: حكامة المنظومة والتعبئة 57
1. التعريف بالمجال 57
2. الوضعية الراهنة 58
3. الأهداف العامة 61
4. توصيف مشاريع المجال 61
المشروع 15: الارتقاء بتدبير الموارد البشرية 62

المشروع 16 : تطوير الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي 64
المشروع 17: تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية 64
المشروع 18: تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين 67
III. منهجية التنزيل وآليات تتبع التنفيذ 71
1. محددات منهجية 71
2. إرساء نظام القيادة وتتبع التنفيذ 71
3. مؤشرات تتبع تنفيذ المشاريع على المدى القريب (2019-2021) 74
الملحق رقم 1: توطين المشاريع ضمن الهيكلة التنظيمية للإدارة المركزية 104
الملحق رقم 2: التقائية المشاريع مع مواد القانون الإطار 106

I. تقديم

1. السياق العام

تحظى منظومة التربية والتكوين باهتمام خاص، إذ تعتبر ثاني أولوية بعد الوحدة الترابية للمملكة وإحدى اللبنات الأساسية التي تعول عليها بلادنا لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالرأسمال البشري والارتقاء بالفرد والمجتمع، وهو الأمر الذي يضعنا جميعا أمام مسؤولية وطنية وتاريخية جسيمة، مسؤولية ترهن مستقبل البلاد، وتحتم استحضار المصلحة الفضلى للتلميذ في التنزيل السليم للمبادئ والأهداف والنتائج المحددة للإصلاح، بما يرفع من مستوى التعليم بمختلف مراحله ويضمن استدامته وجودته وتنافسيته، وكذا ارتقاءه بمجمل الخدمات المقدمة للمتعلمين على امتداد المجال الترابي للمملكة.

فمستقبل البلاد رهين بتحقيق أهداف الإنصاف والجودة والارتقاء، وتوفير مدرسة قادرة على تأهيل العنصر البشري، وتزويد المجتمع بالكفاءات الكفيلة بحمل مشعل التنمية، والانخراط في مجتمع الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجيا، من أجل المساهمة الفعلية في النموذج التنموي المنشود، ومن خلال بلورة مشروع تربوي جديد يجعل المدرسة في صلب انشغالات المجتمع بمختلف مكوناته، باعتبار أن ورش إصلاح المنظومة التربوية يعد قضية مجتمعية ومسؤولية مشتركة بين جميع مكونات المجتمع.

في هذا الصدد، وفي إطار سعي الوزارة لتحقيق هذه الغايات الكبرى، فقد تم إنجاز سلسلة من الإصلاحات، مكنت من تحقيق جملة من المكتسبات الهامة، خاصة على مستوى التوسع الكمي للتعليم والتكوين، وإعادة هيكلة النموذج البيداغوجي، وتحديث الإطار القانوني للمنظومة، واعتماد نموذج جديد للحكامة يكرس الجهوية في تدبير الشأن التربوي.

وقد شكل الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مرحلة أساسية باعتباره وثيقة مرجعية تؤطر الإصلاح، من خلال المرتكزات والثوابت والغايات الكبرى الهادفة إلى بناء مدرسة في مستوى طموحات وتطلعات المجتمع بأكمله، وبحكم الإجماع والتوافق الوطني الذي حظي به من طرف مختلف الفاعلين والفرقاء والمتدخلين، وكذا المهتمين بالحقل التربوي ببلادنا.

واستجابة للدعوة الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الافتتاحي للدورة التشريعية الخريفية لسنة 2007، وبهدف تسريع وتيرة الإصلاح وإعطائه نفسا جديدا، عملت الوزارة على وضع برنامج استعجالي، للفترة ما بين 2009و2012. وقد تزامن ذلك مع إصدار المجلس الأعلى للتعليم "التقرير السنوي 2008 حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها"، والذي اعتمدت خلاصاته وتوصياته في صياغة البرنامج الاستعجالي.

وبالرغم من المكتسبات والإنجازات المحققة، فقد أبانت الدراسات التقويمية عن بعض النواقص التي ماتزال تعتري المنظومة التربوية وتحد من نتائجها، خاصة على مستوى الجودة، ومدى التمكن من القيم، وإدماج الخريجين في الحياة الاجتماعية والمهنية.

وفي نفس السياق، ومن منطلق الوعي بأهمية توسيع وإغناء النقاش حول الشأن التربوي على المستوى الوطني، اعتمدت الوزارة مقاربة تشاركية، تجلت في إطلاق سلسلة من المشاورات الموسعة في شتنبر من سنة 2014، همت كل مكونات المجتمع من فعاليات وكفاءات وطنية ومختلف الهيآت والمؤسسات والفرقاء الاجتماعيين وكذا فعاليات المجتمع المدني، بهدف التحسيس بأهمية بلورة مشروع تربوي تشاركي يرقى بالمدرسة المغربية إلى أعلى المستويات، وقد شكلت هذه المشاورات مناسبة هامة للنقد الموضوعي والبناء، ووقفة للتشخيص الدقيق والصريح للوضعية، وكذا رصد سبل الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين، و التأكيد على اعتبار إنجاح الإصلاح شأن الجميع.

واستجابة للدعوة الملكية السامية الموجهة إلى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة (10 أكتوبر 2014)، **من أجل وضع خارطة طريق لإصلاح المدرسة المغربية**، وعبر المقاربة التشاركية الموسعة التي اعتمدها والتي شملت مختلف الشركاء والفاعلين، قام المجلس بإعداد الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 من أجل إرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

ومن جهة أخرى، واصلت الوزارة أوراشها، تماشيا مع الخطاب الملكي السامي، الذي نص كذلك على أنه "**في أفق وضع المجلس لخارطة طريق واضحة، فإن على القطاعات المعنية مواصلة برامجها الإصلاحية دون توقف أو انتظار**". وذلك، باعتمادها على نتائج وخلاصات المشاورات الموسعة، التزاما منها بضرورة تفعيل وتنفيذ التوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها، وتجسيدها على أرض الواقع، من خلال إجراءات عملية ملموسة، حيث قامت بتسطير مجموعة من التدابير التي تكتسي طابع الأولوية والتي تستوجب تنفيذها على المدى القريب والمتوسط، كما تم إرساء آلية للقيادة والتتبع مركزيا وجهويا وإقليميا، ضمانا للتنسيق والانسجام المطلوبين.

وخلافا لتجربة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي لم تتم مواكبة مقتضياته بإطار قانوني، يضفي عليه طابع الإلزامية، فقد برزت الحاجة الملحة إلى تعزيز الرؤية الاستراتيجية بمستند قانوني يهدف إلى تأمين استدامة الإصلاح وضمان إلزاميته. ويسمح بتحقيق التعبئة المجتمعية حول أهدافه، وهو ما أوصت به الرؤية الاستراتيجية، التي دعت إلى صياغة مضمون الإصلاح في قانون -إطار، يُتّخذ بمثابة تعاقد وطني ملزم.

وفي انتظار ذلك وانسجاما مع البرنامج الحكومي 2016-2021، شرعت الوزارة في ترجمة مضامين الرؤية الاستراتيجية إلى مشاريع مندمجة، انطلاقا من قراءة معمقة لما ورد فيها من توجهات وأهداف ومستلزمات ووفق معايير تضمن تغطية كل المقتضيات، مع ما يتطلب ذلك من تناسق وانسجام تامين فيما بينها. وفي التلقائية كاملة مع التدابير ذات الأولوية المعتمدة من طرف الوزارة، على اعتبار أن هذه المقتضيات تدخل في صميم اختصاصات والعمل الاعتيادي للمديريات المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وكذا المديريات الإقليمية.

كما تم الانكباب في نفس الآن، على إعداد القانون - الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي تمت المصادقة عليه، ودخل حيز التنفيذ في 19 غشت 2019، في توافق كامل مع المرجعيات الأساسية المتمثلة في دستور 2011، ولاسيما الفصل 71، الذي يؤكد "على صلاحية اعتماد قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة،

في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية" ، والخطب الملكية ذات الصلة، والاتفاقيات والمواثيق الدولية، وأحكام الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ومقتضيات الرؤية الاستراتيجية، وكذا المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي 2016-2021، الخاص بقطاع التربية الوطنية، معتمدا في ذلك المبادئ الجوهرية للإصلاح، والتوجهات والأهداف العامة المجسدة له، كأولوية وطنية ملحة، ومسؤولية مشتركة بين الجميع، مع تحديد مسؤوليات كل طرف في هذا الإصلاح المجتمعي.

هذا القانون يعتبر سابقة في التشريع المغربي، من خلال مأسسته لتحول نوعي في مسار إصلاح منظومة التربية والتكوين، ولكونه يشكل منعطفا تاريخيا حاسما في تفعيل الإصلاح الشامل والعميق للمدرسة المغربية، وباعتباره كذلك، مرجعية تشريعية ملزمة، تحدد الاختيارات الكبرى والأهداف الأساسية للمنظومة التربوية، غايته الفضلى تأمين شروط التنزيل الفعلي والفعال للرؤية الاستراتيجية بمرجعياتها المتعددة، وتحقيق التعبئة المجتمعية حولها.

بناء على كل ما سبق، تأتي هذه الوثيقة لإبراز المنهجية المعتمدة من طرف الوزارة لتنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، من خلال بلورتها إلى مخطط استراتيجي وفق مقاربة مندمجة، تضم حافظة مشاريع متناسقة ومتكاملة محددة الأهداف والنتائج.

كما تتبنى في انسجام وتناسق تامين، المشاريع والأوراش الكبرى التي تباشرها الوزارة والمتميزة بطابعها الاجتماعي والهادفة إلى التقليص من الفوارق المجالية و السوسيو-اقتصادية للتمدرس، والتي تمت صياغتها ضمن برنامج عمل تنفيذي جرى تقديم خطوطه العريضة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في 17شتنبر 2018 ، تنفيذا للتوجهات الملكية السامية، الهادفة إلى القيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية للدعم والحماية الاجتماعية، والسهر على ضمان ملاءمة أفضل بين التكوين وحاجيات الشغل.

وتشتمل هذه الوثيقة على ثلاثة أجزاء، موزعة بين التقديم ومنهجية الإعداد (الجزء الأول)؛ ومجالات الإصلاح، ناظمة ومتكاملة، تتمثل في مجال الإنصاف وتكافؤ الفرص ومجال الارتقاء بجودة التربية والتكوين ومجال الحكامة والتعبئة (الجزء الثاني)؛ بالإضافة إلى جزء خاص يشمل منهجية تنزيل وتتبع تنفيذ المشاريع (الجزء الثالث).

2. منهجية الإعداد

لتصريف مضامين الرؤية الاستراتيجية، المرتبطة بقطاع التربية الوطنية إلى مشاريع قطاعية، تم اعتماد سيرورة متدرجة، تمثلت مرحلتها الأولى في القيام بقراءة دقيقة ومعمقة لما ورد في هذه الرؤية من توجهات ورافعات ومستلزمات، بهدف استخلاص الأهداف الاستراتيجية وكذا التدابير ذات الطابع الإجرائي المرتبطة بها.

كما همت في مرحلتها الثانية، تجميع هذه الأهداف وترجمتها الى مشاريع، بالارتكاز على مجموعة من المعايير التي من شأنها ضمان التناسق والانسجام بين هذه الأهداف، وتحديد المسؤوليات وتيسير عملية القيادة والتتبع والتقييم المنتظم للرؤية الاستراتيجية، ليتم اعتماد ستة عشر (16) مشروعا.

حيث شرعت الوزارة في تنزيل هذه المشاريع عبر اتخاذ مجموعة من التدابير ذات الأولوية، وبعد المصادقة على القانون الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ودخوله حيز التنفيذ، تم العمل على تحيين هذه المشاريع وفق مقتضيات وأحكام هذا الأخير، وتجميعها في حافظة مشاريع تضم ثمانية عشر (18)مشروعا، تستحضر المنظور الشمولي والنسقي للقانون الإطار، كما تتوزع على ثلاثة مجالات استراتيجية وهي: المجال الأول: **الإنصاف وتكافؤ الفرص**، ويضم سبعة (7) مشاريع، المجال الثاني: **الارتقاء بجودة التربية والتكوين**، ويشمل سبعة (7) مشاريع أخرى؛ ثم المجال الثالث: **الحكامة والتعبئة**، ويضم أربعة (4) مشاريع.

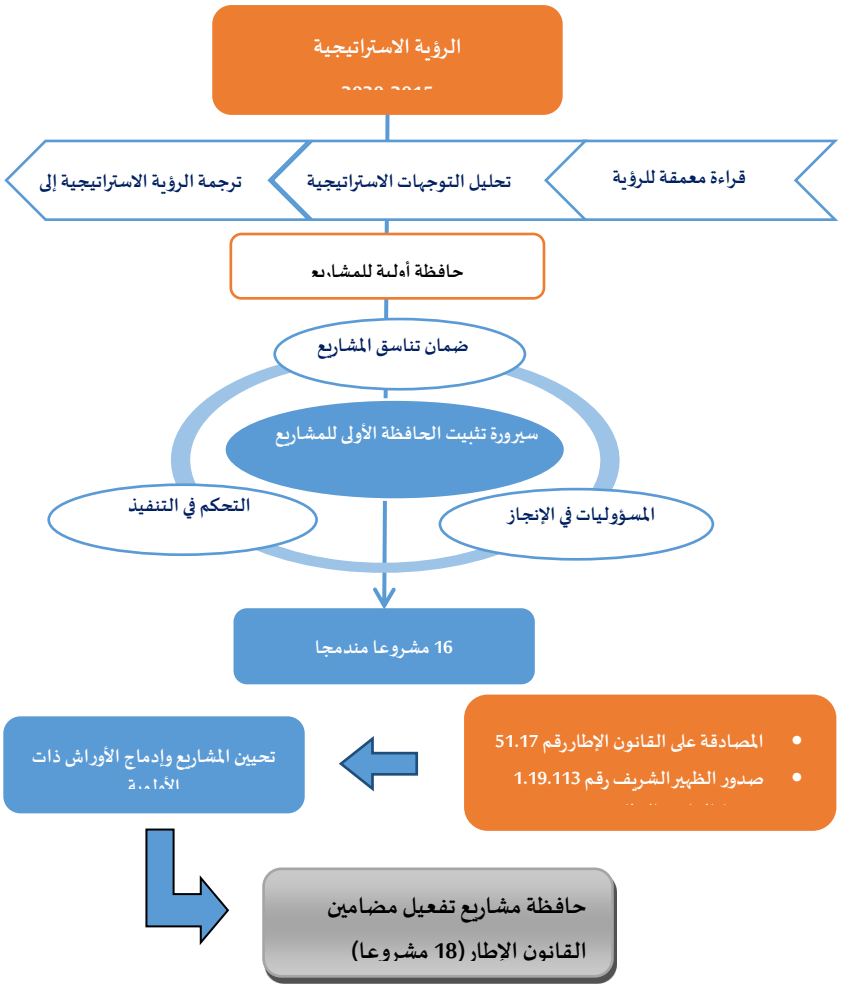

الإنصاف وتكافؤ الفرص

- الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه
  (البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي)
- تطوير وتنويع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج
- تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي
- تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس
- تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية
- التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين
- تطوير وتنويع التعليم الخاص

II. مجالات الإصلاح

المجال الأول: الإنصاف وتكافؤ الفرص

1. التعريف بالمجال

يعتبر الإنصاف وتكافؤ الفرص بمنظومة التربية والتكوين من بين المقومات الهامة لعملية الإصلاح، إذ يحرص هذا المجال، في تكامل مع باقي مجالات الرؤية الاستراتيجية، على ضمان تعميم التعليم والتكوين بفرص متكافئة لعموم الساكنة، مع القضاء على جميع التفاوتات بمختلف أنواعها المجالية والاجتماعية والنوعية .

واعتبارا لأهمية هذا المجال، فقد ارتقى القانون الإطار بمبادئ المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص، إلى مستوى المبادئ والمرتكزات الأساسية التي تؤطر فلسفة عمل واشتغال المنظومة التربوية. كما اعتبر أن تحقيق هذه المبادئ يستوجب الاستناد إلى مجموعة من الرافعات الهادفة إلى التصدي للهدر والانقطاع المدرسيين، أهمها ضمان تحقيق تعميم تعليم دامج وتضامني لفائدة جميع الأطفال دون تمييز، مع الحرص على الزاميته بالنسبة لجميع الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و16سنة. وكذا جعل التعليم الأولي إلزاميا بالنسبة للدولة والأسر، وتخويل تمييز إيجابي لفائدة الأطفال في المناطق القروية وشبه الحضرية ومناطق ذات العجز والخصاص، وضمان الحق في ولوج التربية والتعليم والتكوين لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة.

2. الوضعية الراهنة

بذلت الوزارة جهودا حثيثة ومتواصلة من أجل تحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص وعلى هذا الأساس فقد تم تطوير العرض المدرسي من المؤسسات التعليمية خلال السنوات الثلاث الأخيرة ليصل إلى 11 032 مؤسسة تعليمية برسم السنة الدراسية 2018-2019 مقابل10 833 سنة 2016-2017 أي بزيادة بلغت 199 مؤسسة تعليمية.

وفي هذا الإطار، عملت الوزارة كذلك، على تنويع العرض المدرسي، من خلال مجموعة من التدابير أهمها، اعتماد المدارس الجماعاتية بالسلك الابتدائي عوض المدارس الفرعية وإحداث المسارات المهنية والدولية بسلكي الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي.

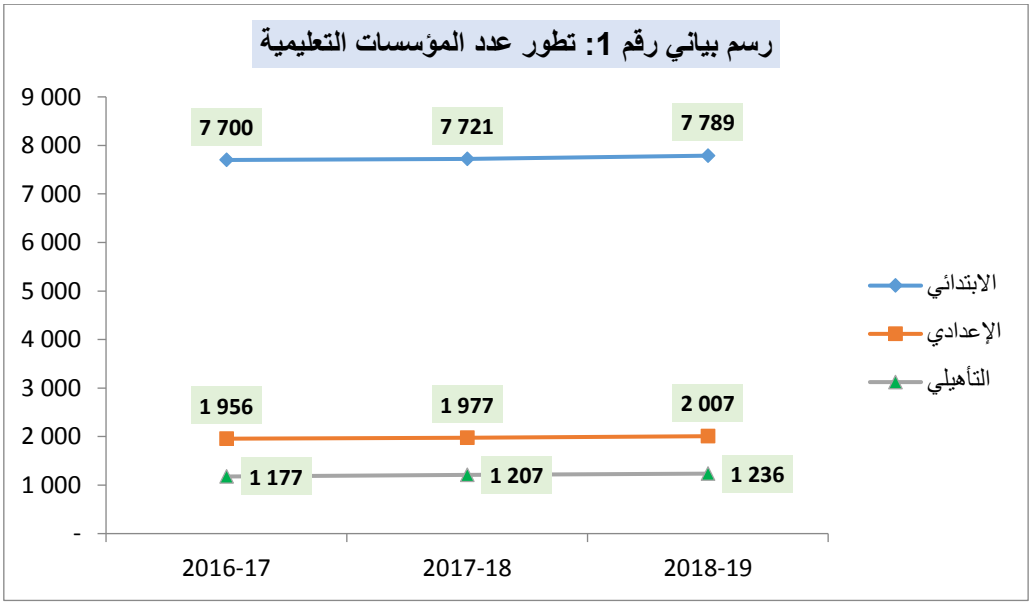

وموازاة مع ذلك عرفت نسب التمدرس بجميع الأسلاك التعليمية تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت على الصعيد الوطني من 97,3% خلال الموسم الدراسي 2016-2017 إلى 99,7% إبان الموسم الدراسي 2018-2019. وبالتالي فإن التعميم الكلي للتمدرس بالمستوى الابتدائي قد أصبح من المكتسبات الأساسية للمنظومة، في حين لازالت نسب التمدرس بسلكي التعليم الثانوي لم ترق إلى المستوى المطلوب.

وبالنسبة للتعليم الأولي القاعدة الأساس لكل إصلاح تربوي، فهو يتطلب تمكين جميع الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات من ولوجه وضمان جودة خدماته ومردوديته على نحو منصف بالنسبة لجميع الأطفال المغاربة، ذكورا وإناثا، وتطويره عبر بلورة مفهوم جديد لهذا النوع من التعليم ليكون عصريا ومنسجما مع الخصوصيات المغربية، والعمل على تدارك نقص مؤسسات التعليم الأولي في بعض المناطق لا سيما القروية، بالإضافة إلى تكوين المربيات والمربين.

واعتبارا لذلك، جاء البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي (الذي انطلاق بتاريخ 18 يوليوز 2018). وبعد سنتين من تنفيذه، وبالرغم من الظرفية الاستثنائية، فقد تم تحقيق تقدم ملموس على مستوى نسبة المتمدرس، خلال السنة الدراسية 2019-2020، تجسد ذلك في انتقال عدد الأطفال المسجلين بالتعليم الأولي من 699 ألف و265 طفلا وطفلة، (49.60%) برسم الموسم الدراسي 2017-2018، إلى 910 آلاف و428 طفلا وطفلة (72.5%)، خلال الموسم الدراسي 2019-2020، أي بفارق حوالي 23 نقطة، متجاوزة بذلك الهدف المحدد.

وبهدف الحد من الفوارق المجالية والنوعية وخاصة بالمناطق القروية والنائية وشبه الحضرية، وتشجيع ولوج الفتيات الصغيرات للتعليم الأولي، فإن حجم الجهود المبذولة من طرف الوزارة وشركائها، وعلى رأسهم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قد ساهمت في الرفع من نسبة التمدرس بالتعليم الأولي بالوسط القروي لتصل إلى 62.4% مقابل 35.4% خلال الموسم الدراسي 2017-2018 ونفس المنحى عرفته نسبة تمدرس الفتيات التي انتقلت من 45% إلى 68,9% بزيادة بلغت حوالي 24 نقطة.

ولقد عرفت هذه السنة الدراسية توسيع قاعدة التعليم الأولي العمومي، حيث ارتفعت حصته من 13%إلى23%. موازاة مع التراجع الكبير للتعليم التقليدي والغير المهيكل، والذي انخفضت حصته من% 63 إلى% 50.

وعلى مستوى الموارد البشرية تمت تعبئة 46 ألف و519 مربية ومربيا بزيادة 6 آلاف و583 مربية ومربيا، مع فتح 4 541 قسما إضافيا، ليصل مجموع الأقسام بالتعليم الأولي إلى 47 682 قسما.

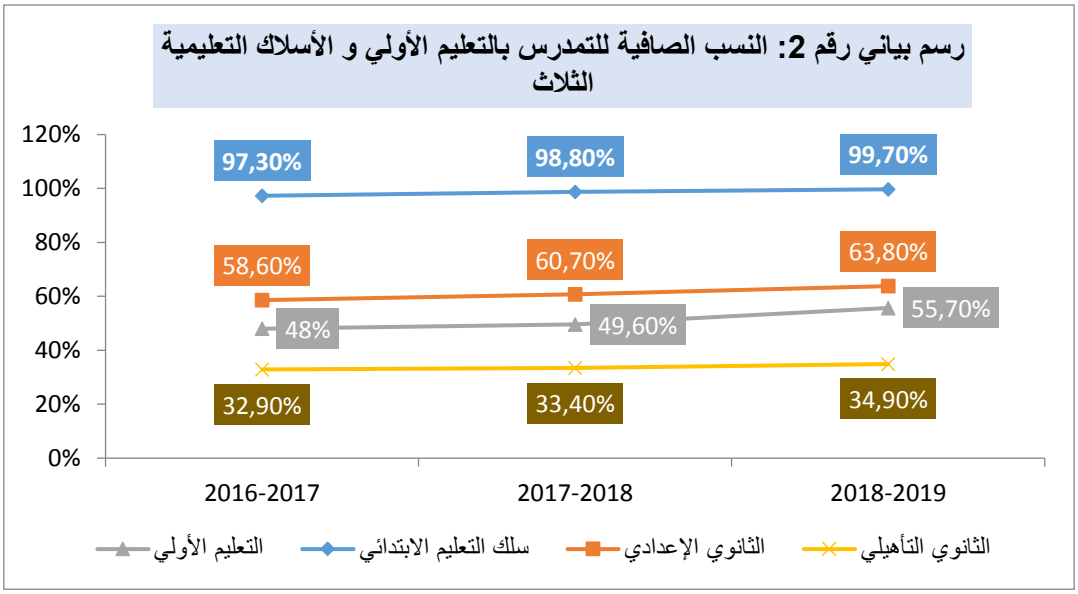

وفي إطار تكافؤ الفرص بين الفتيات والذكور، داخل الوسط المدرسي شهد مؤشر المساواة، ارتفاعا طفيفا بين السنوات الدراسية 2016-2017 و2018-2019 لصالح الفتيات وبالنسبة لجميع الأسلاك التعليمية.

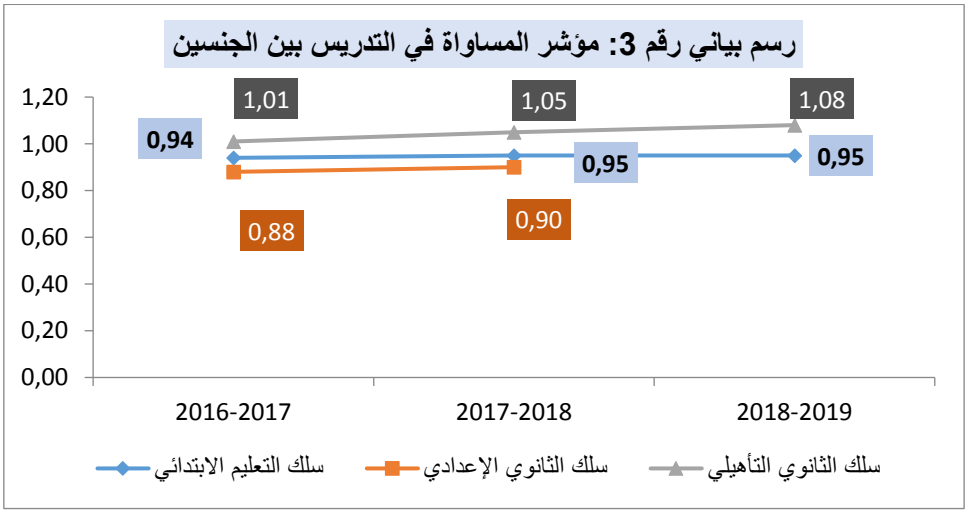

أما بالنسبة لمؤشر المساواة بين الوسطين الحضري والقروي، فإنه يبقى مرضيا بالسلك الابتدائي وضعيفا بالنسبة لسلكي الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي.

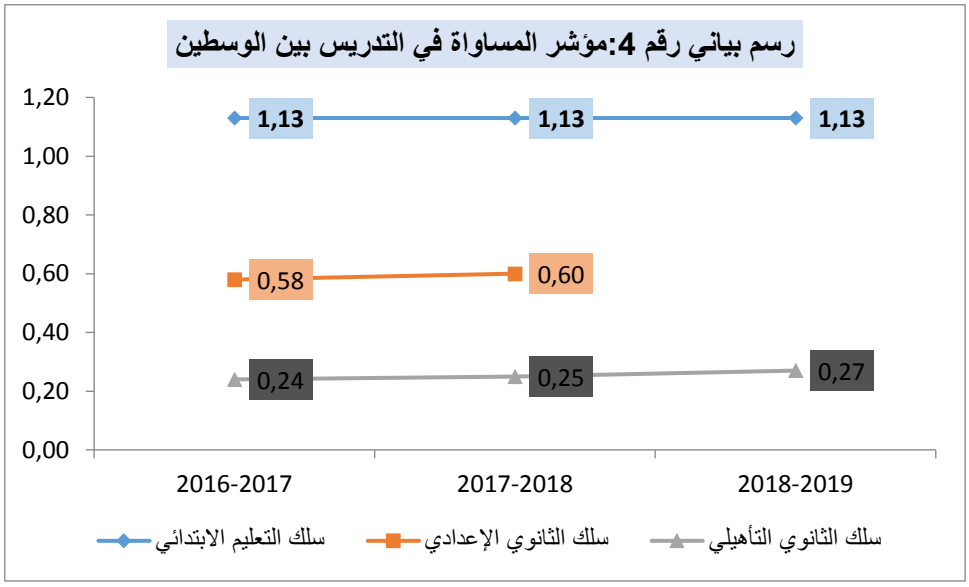

كما عرفت نسب الانقطاع عن الدراسة انخفاضا بالتعليم الابتدائي، نظرا للمجهودات المبذولة من طرف القطاع، لاسيما في مجال الدعم الاجتماعي، حيث انخفضت على الصعيد الوطني إلى 0,6%، إلا أن التحكم في هذه ظاهرة بسلكي الثانوي لازالت تشوبه بعض الصعوبات، حيث أن نسبة الانقطاع عن الدراسة بقيت خلال الموسم الدراسي 2018-2019 في حدود 10,7% بالثانوي الإعدادي و 9.1% بالثانوي التأهيلي.

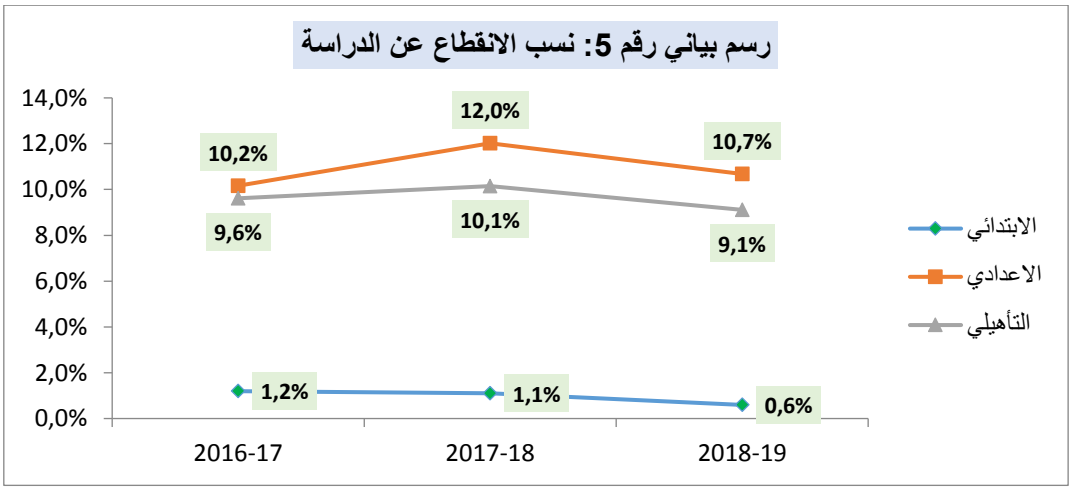

ولمواجهة ظاهرة الانقطاع، يتم العمل سنويا على توفير خدمات الإطعام والداخليات لفائدة المتمدرسات والمتمدرسين وخاصة في الوسط القروي، بالإضافة إلى خدمات أخرى ذات طابع اجتماعي، كالمبادرة الملكية مليون محفظة وخدمات النقل المدرسي والدعم المادي المشروط لفائدة الأسر المعوزة.

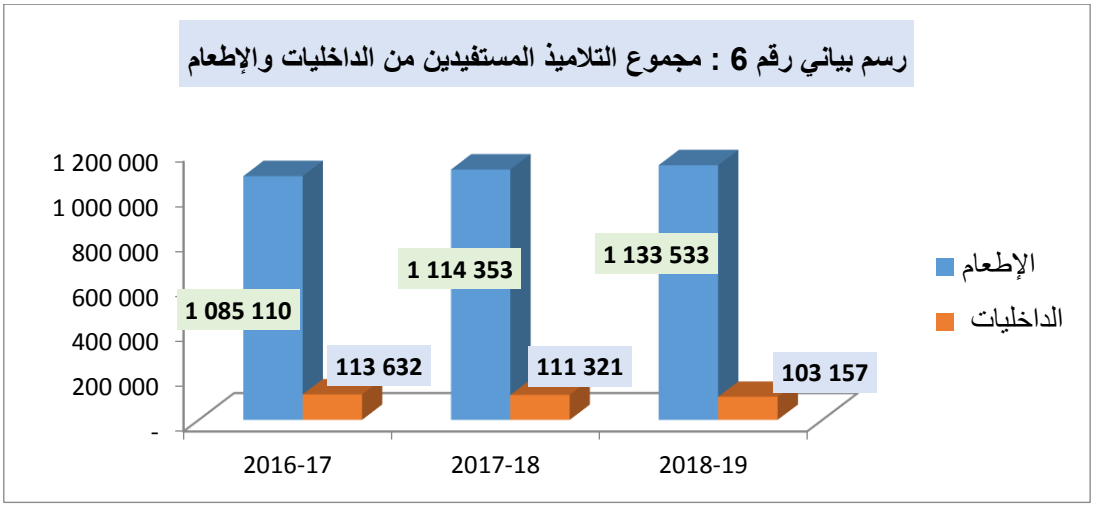

وفي هذا الإطار نشير إلى المراجعة المهمة التي عرفتها القيمة اليومية للمنح المخصصة للداخليات والمطاعم المدرسية، حيث انتقلت الميزانية السنوية المخصصة لهذه الخدمات الاجتماعية من 905 مليون درهم خلال الموسم الدراسي 2017-2018 إلى مليار و475 مليون درهم خلال موسم 2018-2019، أي بزيادة صافية تقدر بحوالي 570 مليون درهم وذلك بهدف تجويد خدمات الإطعام المدرسي والإيواء المقدمة بهذه الفضاءات.

إضافة إلى المجهودات المذكورة أعلاه، لا بد من الإشارة إلى النقلة النوعية التي عرفها برنامج "تيسير" ابتداء من شتنبر 2018، حيث عملت الوزارة على تعميم هذا البرنامج بالسلك الابتدائي بالوسط القروي وكذا بالسلك الإعدادي على مستوى تراب المملكة (الوسطين الحضري والقروي). حيث تضاعف العدد الإجمالي للتلميذات والتلاميذ المستفيدين أكثر من ثلاث مرات (x3,4) وانتقل من حوالي 706 آلاف مستفيد(ة) خلال سنة 2017-2018 إلى حوالي مليوني مستفيد(ة) خلال موسم 2018-2019. كما عرف عدد الأسر المستفيدة من برنامج "تيسير" ارتفاعا مماثلا خلال نفس الفترة حيث انتقل من حوالي 440 ألف أسرة إلى أزيد من مليون و200 ألف أسرة مستفيدة.

ومن حيث الموارد المرصودة لبرنامج "تيسير"، فقد انتقلت الميزانية السنوية المخصصة للبرنامج من حوالي 630 مليون درهم إلى أزيد من مليار و700 مليون درهم بين الموسمين المذكورين.

وبالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة بذلت الوزارة مجهودات كبرى من أجل تحقيق التعميم الشامل لتمدرس هؤلاء الأطفال، وذلك من خلال إحداث أقسام الإدماج المدرسي منذ بداية التسعينيات، حيث بلغ عدد المتمدرسين في وضعية إعاقة حوالي 80 ألف متمدرس بأقسام عادية و8 آلاف بأقسام الإدماج برسم الموسم الدراسي 2018-2019.

ويبلغ عدد المدرسين والمدرسات الذين يعملون بهذه الأقسام 500 مدرسة ومدرس وما يفوق 360 مساعدة ومساعدا لهذه الفئة. ويستفيد من خدمات الدعم الاجتماعي ما يناهز 3 آلاف و591 طفلة وطفلا.

وعلى مستوى التربية غير النظامية، فقد استفاد من برامجها برسم الموسم التربوي 2018-2019 ما مجموعه66 ألف و66 طفلة وطفلا، منهم 25 ألف و559 استفادوا من مدرسة الفرصة الثانية الأساسية و927 2 من مدرسة الفرصة الثانية الجيل الجديد، في حين بلغ عدد المدمجين مباشرة 31 ألف و406 طفلة وطفل.

كما أن 6آلاف و174استفادوا من المواكبة التربوية، بالإضافة إلى تمدرس 381 تلميذة وتلميذا من أطفال الهجرة.

وعلى مستوى تأهيل المؤسسات التعليمية، فقد تم تحقيق نسب هامة فيما يخص الربط أو التزويد بالماء والكهرباء، وتوفير السياجات والمرافق الصحية والربط بالشبكة الخارجية أو توفير شبكة داخلية للصرف الصحي، وتجديد وإصلاح الأثاث المدرسي، علاوة على توفير الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وبناء المكتبات والقاعات متعددة الوسائط وقاعات داعمة للأنشطة، وتعويض البناء المفكك. مع إعطاء الأولوية للبناء المفكك الذي يتوفر على الصخر الحريري، وتوفير التدفئة بأغلب المؤسسات التعليمية، وكذا توفير الصيانة الوقائية.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن حصة المؤسسات المربوطة بشبكة الماء الصالح للشرب بلغت على التوالي87,76% و98,65% و99,43% بأسلاك الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، في حين لم تتجاوز نسبة الفرعيات المستفيدة 52,91%.

كما أن نسبة المؤسسات التعليمية المستفيدة من عملية الربط بشبكة الكهرباء تعتبر جد مهمة بالنسبة لجميع الأسلاك الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، بحيث بلغت نسب الربط تباعا 96,15% و 99,40% و 99 ,61% في حين أن نسبة تزويد الفرعيات بلغت 65%.

أما بالنسبة للربط بالشبكة الخارجية أو توفير شبكة داخلية للصرف الصحي بالأسلاك التعليمية الثلاثة، فقد عرفت تسجيل النسب التالية: 80% بالابتدائي و 92,97% بالثانوي الإعدادي و 93,93% بالثانوي التأهيلي، في حين لا تتعدى 48,87% بالنسبة للفرعيات.

كما أن أغلب المؤسسات التعليمية بجميع أسلاكها تتوفر على السياجات حسب النسب التالية: 93,43% بالابتدائي

و 99,40% بالثانوي الإعدادي و99,45% بالثانوي التأهيلي، في حين أن نسبة توفير السياجات بالفرعيات لم تتجاوز 54,12%.

أما تغطية المؤسسات التعليمية بالمرافق الصحية، فهي تعتبر جد مهمة وتتمثل في: 95,37% بالابتدائي و99,46% بالثانوي الإعدادي و 99,69% بالثانوي التأهيلي، في حين بلغت نسبة تزويد الفرعيات بالمرافق الصحية 65,32%.

المكون	السنة الدراسية	نسبة الربط أو التزود			
		ابتدائي	فرعيات	إعدادي	ثانوي تأهيلي
الماء الصالح للشرب	2017-2018	86,23%	49,87%	98,08%	97,02%
	2018-2019	86,37%	50,49%	98,25%	98,35%
	2019-2020	87,76%	52,91%	98,65%	99,43%
الكهرباء	2017-2018	89,90%	54,59%	99,19%	99,17%
	2018-2019	93,79%	62,43%	99,25%	99,60%
	2019-2020	96,15%	65%	99,40%	99,61%
الصرف الصحي	2017-2018	77,93%	36,47%	86,23%	82,77%
	2018-2019	78,75%	46,03%	91,21%	91,66%
	2019-2020	80%	48,87%	92,97%	93,93%
السياج	2017-2018	88,87%	48,25%	91,38%	99,01%
	2018-2019	93,03%	50,86%	92,05%	99,27%
	2019-2020	93,43%	54,12%	99,40%	99,45%
المرافق الصحية	2017-2018	92,25%	63,03%	99,36%	99,45%
	2018-2019	95,26%	64,60%	99,41%	99,52%
	2019-2020	95,37%	65,32%	99,46%	99,69%

3. الأهداف العامة

ومن أجل ترصيد المكتسبات المحققة، ومجابهة الصعوبات، يروم مجال الإنصاف وتكافؤ الفرص، من خلال المشاريع التي يتضمنها، بلوغ الأهداف العامة التالية:

- تعميم تعليم أولي ذي جودة؛
- تحقيق إلزامية الولوج التام للتعليم المدرسي للفئة العمرية 4-16 سنة خلال ست سنوات وتطويره بالنسبة لباقي الفئات؛
- تحسين جاذبية المؤسسات التعليمية ودوام صيانتها وتعويض جميع بنايات المفكك ببنايات من الصلب؛
- خفض نسبة الانقطاع المدرسي بالنسبة للسلك الابتدائي بالوسط القروي، من% 5,7 المسجلة سنة 2017-2018 إلى% س2,5نة 2021-2022، ثم إلى% 1في أفق 2024-2025؛
- خفض نسبة الانقطاع المدرسي بالنسبة للسلك الإعدادي (مجموع الوسطين)، من 12% المسجلة سنة 2017-2018 إلى% 6 سنة 2021-2022 ثم إلى% 3 في أفق 2024-2025.
- تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين لجميع الأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة؛
- تأمين التمدرس الاستدراكي للجميع وتمكين المتعلمين من استدامة التعلم وبناء المشروع الشخصي للاندماج؛
- تخويل مؤسسات التربية والتكوين التأطير والتجهيز والدعم اللازم؛
- جعل التعليم الخاص شريكا للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق الإنصاف.

4. توصيف مشاريع المجال

المشروع 1: الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه (البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي)

أ. تقديم المشروع

نظرا لأهمية التعليم الأولي بالنسبة لمنظومة التربية والتكوين، باعتباره القاعدة الصلبة التي ينبغي أن ينطلق منها أي إصلاح، واعتبارا لما يخوله للأطفال من اكتساب مهارات وملكات نفسية ومعرفية، تمكنهم من الولوج السلس للدراسة، والنجاح في مسارهم التعليمي، وبالتالي التقليص من التكرار والهدر المدرسي؛ وحيث أن التعليم الأولي يعتبر أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة، فإن هذا المشروع يهدف إلى جعل تعميم تعليم أولي لجميع الأطفال إناثا وذكورا البالغين سن التمدرس بمواصفات الجودة التزاما للدولة والأسرة، وذلك من خلال إصدار قانون إلزامية التعليم الأولي للأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات، والعمل على الإدماج التدريجي للتعليم الأولي في التعليم الابتدائي الإلزامي في أجل ثلاث سنوات، ليشكلا معا «سلك التعليم الابتدائي»، على أن يتم فتحه في وجه الأطفال البالغين ثلاث سنوات بعد تعميمه خلال أجل لا يتعدى ست سنوات.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يروم هذا المشروع تشجيع الطلب على التعليم الأولي، والاهتمام بولوج الفتيات الصغيرات والأطفال في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة للتعليم الأولي، عملا بمبدأ التمييز الإيجابي. وكذا توسيع العرض التربوي بالتعليم الأولي وتركيز الجهود للحد من التفاوتات بين الفئات والجهات، وخاصة بالمناطق القروية والنائية، وشبه الحضرية، وتلك التي تعاني من خصاص ملحوظ في مجال البنيات التحتية التعليمية، وذلك بتعزيز الفضاءات الملائمة للتمدرس وتزويدها بالتجهيزات الضرورية، وإعادة تأهيل مؤسسات التعليم الأولي القائمة.

كما يهدف هذا المشروع أيضا إلى تحسين جودة التعليم الأولي، بكل مكوناته، لاسيما منها المناهج ومعايير الجودة، والتكوين الأساسي والمستمر للمربيات والمربين. واعتماد نموذج بيداغوجي متجدد وخلاق، يأخذ بعين الاعتبار المكاسب الرائدة في مجال علوم التربية والتجارب الناجحة في هذا المجال، وتطوير نماذج التعليم الحالية، لتحسين جودة العرض التربوي بمختلف وحدات التعليم الأولي، في كل جهات المملكة. والعمل على تنزيل الإطار المنهاجي للتعليم الأولي وإعداد الدلائل البيداغوجية الخاصة بذلك. والحرص على التأهيل التربوي للتعليم الأولي التقليدي.

ومن بين الأهداف التي سيتم التركيز عليها كذلك، إرساء نظام للحكامة لتدبير مجال التعليم الأولي من أجل تتبع سيرورة إنجاز البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي ووضع إطار مرجعي وطني لمعيرة هذا الطور التعليمي.

ولتحقيق هذه الأهداف يتم العمل على اتخاذ التدابير التالية:

- إحداث بنيات إدارية تختص بالتعليم الأولي مركزيا وجهويا وإقليميا، تتحمل مهام التنسيق وتحقيق الانسجام بين كافة المتدخلين في هذا الطور التعليمي وتنزيل الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي؛
- توسيع العرض التربوي بالتعليم الأولي عن طريق بناء حجرات إضافية وتأهيل الحجرات الشاغرة وتجهيزها؛

- تشجيع الطلب على التعليم الأولي والرفع من عدد الأطفال المسجلين بكل أنواعه ولا سيما تشجيع تسجيل الأطفال في وضعيات خاصة؛
- اعتماد شراكات بناءة بين مختلف الفاعلين المعنيين بقطاع التربية والتكوين، في مجال التعليم الأولي من خلال:
  - تأطير إبرام الشركات بين الوزارة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من جهة وجمعيات المجتمع المدني من جهة أخرى؛
  - وضع الآليات الكفيلة بتحقيق الانخراط التدريجي للجماعات الترابية في مجهود تعميم التعليم الأولي، وتحسين خدماته.
- وضع إطار مرجعي وطني لمعيرة التعليم الأولي عبر:
  - إعداد دليل توجيهي خاص ببناء حجرات التعليم الأولي العمومية؛
  - إعداد دفتر التحملات لفتح وتوسيع بنيات التعليم الأولي الخصوصية؛
  - اعتماد نموذج بيداغوجي موحد الأهداف والغايات خاص بالتعليم الأولي؛
  - اعتماد نظام لتقييم جودة التعليم الأولي في جوانب: البنيات المادية-كفايات المربيات والمربين-التعلمات المكتسبة من طرف الأطفال؛
  - وضع نظام للتكوين الأساس والمستمر للمربيات والمربين.
- وضع وتعديل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتأطير التعليم الأولي طبق مستجدات القانون-الإطار، مع إعداد المراسيم والنصوص التطبيقية اللازمة.

المشروع 2: توسيع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج

أ. تقديم المشروع

تنص الأهداف الأساسية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، كما ورد بالقانون الإطار 51.17 (خاصة المواد 19 و 20) على تعميم التعليم ذي جودة وفرض إلزاميته بالنسبة لجميع الأطفال في سن التمدرس، باعتباره حقا للطفل، وواجبا على الدولة وملزما للأسرة؛ ويعتبر الطفل بالغا سن التمدرس إذا بلغ من العمر أربع سنوات إلى تمام ستة عشرة سنة.

ومن أجل تعميم التعليم الإلزامي، يتعين على الدولة، اعتمادا على إمكاناتها الذاتية أو في إطار شراكات مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص وأي شركاء آخرين **وخلال أجل لا يتعدى ست سنوات**، تعبئة جميع الوسائل اللازمة...ولا سيما التدابير التالية:

- ✓ إعداد البرنامج التوقعي متعدد السنوات من الحاجيات المادية للمؤسسات التعليمية؛
- ✓ إشراك الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والخاصة في تحقيق البرنامج المادي؛
- ✓ توسيع شبكة المدارس الجماعاتية وانفتاحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ إعداد البرنامج التوقعي متعدد السنوات من الحاجيات من الموارد البشري؛

- ✓ تقوية الشراكة بين القطاع العام والخاص وتفعيل الية الشراكة الجديدة و تعبئة التمويلات الخارجية؛
- ✓ وضع آلية التخطيط متعدد السنوات و اعتماد ها في تحديد الحاجيات؛
- ✓ النقل الفعلي لمهمة التخطيط الى الجهات و الأقاليم؛
- ✓ تحضير آليات وعدة نظام التتبع الفعلي للإنجازات؛
- ✓ القيام بدورات تكوينية للأطر العاملة في مجال التخطيط؛
- ✓ الموائمة المستمرة للبرنامج المادي متعدد السنوات ومخرجات التخطيط؛
- ✓ تطوير الخريطة المدرسية لمواكبة توسيع العرض التربوي؛
- ✓ إدراج التعليم الأولي والدعم الاجتماعي والمسارات والمسالك والشعب المحدثة في الخريطة المدرسية؛
- ✓ إعداد المساطر وآليات تفعيل إلزامية الولوج؛
- ✓ تطوير نظام تتبع ومواكبة إلزامية الولوج؛
- ✓ إعمال الإطار التعاقدي بين الإدارة المركزية والجهات لتحقيق الإلزامية؛
- ✓ إعمال الإطار التشاركي و الية التتبع.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

تتمحور أهم الأهداف و كذا النتائج المنتظرة حول النقط التالية:

- ✓ توسيع العرض المدرسي من البناءات المدرسية وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمالية اللازمة؛
- ✓ تجويد مساطر وآليات التخطيط التربوي على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي، مع النقل الفعلي لمهمة التخطيط الى الجهات و الأقاليم؛
- ✓ مراجعة الإطار القانوني وتوفير الإطار العام المؤسساتي والتعاقدي لتحقيق إلزامية الولوج للتعليم المدرسي للفئة العمرية من4 إلى 16 سنة؛

أما بخصوص سد الخصاص الحاصل في عدد مؤسسات التربية والتعليم والتكوين وتدارك النمو الديموغرافي، سيعمل القطاع على بناء 1943 مؤسسة خلال عشر سنوات المقبلة بكلفة اجمالية أولية تقدر بحوالي 30 مليار درهم (13 مليار درهم للفترة 2021-2023)، وكذا تزويدها بالأطر التربوية بحولي 170 ألف مدرس للفترة 2021-2030 مع الحاجة الى 70 ألف مدرس للفترة 2021-2023:

- بناء 83 مؤسسة للتعليم الابتدائي في أفق سنة 2026؛
- بناء 237 مدرسة جماعاتية، مع الحرص على انفتاح هذا النوع من المدارس على المحيط الاقتصادي والاجتماعي في أفق سنة 2026؛
- بناء 667 مؤسسة للتعليم الثانوي الإعدادي وبناء 261 داخلية في أفق سنة 2026؛
- بناء 952 مؤسسة للتعليم الثانوي التأهيلي في أفق سنة 2030، وبناء 351 داخلية؛

- تزويد المؤسسات التعليمية بالأطر التربوية مع الحاجة إلى 70 ألف مدرس (ة) للفترة 2021-2023، و3 ألف من أطر الدعم والأطر الإدارية لكل سنة.

كما يعد تخويل التمدرس بالوسط القروي والوسط شبه الحضري والمناطق ذات الخصاص تميزا إيجابيا من بين الأهداف ذات الأولوية، وعليه يتم اتخاذ التدابير التالية:

- إعطاء الأولوية للوسط القروي والشبه الحضري والمناطق ذات الخصاص؛
- توسيع نطاق تجربة المدارس الجماعاتية ولا سيما بالوسط القروي، والعمل على تطويرها ودعمها، والرفع من أدائها في إطار اتفاقيات للشراكة بين الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- تحفيز وتشجيع الأطر التربوية والإدارية على ممارسة مهامها بالأوساط القروية والمناطق ذات الخصاص، من خلال توفير لهم السكن.

إرساء نظام للتخطيط التوقعي لحاجات المتعلمين وخصوصياتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المحلية والجهوية لمحيطهم الاجتماعي والاقتصادي، وتقوية قدرات الأطر المختصة في المجال، وذلك عبر:

- مأسسة عمليات التخطيط التربوي المتعدد السنوات وإرساء المساطر والآليات لتفعيلها؛
- إحداث آلية لتأطير مسطرة توطين المؤسسات التعليمية؛
- تطوير القدرات والكفاءات للأطر العاملة في مجال التخطيط المدرسي وكذا تطوير الخريطة المدرسية لمواكبة توسيع العرض التربوي؛
- إرساء الإطار التعاقدي بين الإدارة المركزية والجهات لتحقيق الإلزامية وتوسيع العرض التربوي.

المشروع 3: تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي

أ. تقديم المشروع

إن تحقيق تكافؤ الفرص يستوجب مواصلة جهود الوزارة الهادفة إلى التصدي للهدر والانقطاع المدرسيين. وفي هذا الإطار، فإن المشروع المتعلق ب"تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي" يهدف إلى تجاوز المعيقات السوسيو اقتصادية والاجتماعية والجغرافية التي تحول دون ولوج الأطفال للتمدرس والاحتفاظ بهم داخل المنظومة التربوية وخاصة المنحدرين منهم من الأسر الفقيرة والمعوزة ومن المناطق ذات الخصاص.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

لبلوغ الهدف العام للمشروع، فقد تم تحديد ثلاثة أهداف خاصة وإجرائية تتعلق ب: (1) تدبير أمثل للموارد المرصودة لمجال الدعم الاجتماعي، (2) تخويل تميز إيجابي لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة والمجالات الجغرافية ذات الأولوية، (3) تشجيع وتعبئة مختلف الشركاء من أجل الانخراط في مسلسل التنزيل الميداني لمنظومة الدعم الاجتماعي.

كما حدد المشروع مجموعة من النتائج المنتظرة والتي يتعين العمل على تحقيقها لضمان بلوغ الأهداف الخاصة والإجرائية السالفة الذكر.

وفي هذا الإطار، فإن بلوغ الهدف الإجرائي الأول يستدعي: (1) إرساء نمط استهداف فعال ومنصف لمنظومة الدعم الاجتماعي، (2) تدبير شفاف وناجع للموارد المرصودة لمنظومة الدعم الاجتماعي مع تحسين الأثر على الفئات والمجالات المستهدفة، إضافة إلى (3) ضمان خدمات اجتماعية عن قرب، ذات جودة وسهلة الولوج من قبل الفئات المستهدفة.

وارتباطا بتحقيق الهدف الإجرائي الثاني للمشروع، يتوخى هذا الأخير العمل على: (1) تحديد المناطق الجغرافية ذات الأولوية للاستفادة من خدمات الدعم الاجتماعي بناء على معايير موضوعية، (2) تحديد الفئات الاجتماعية المؤهلة للاستفادة من منظومة الدعم الاجتماعي، إضافة إلى (3) تطوير برنامج "تيسير" من أجل توسيع الدوائر الجغرافية والأسلاك التعليمية والفئات الاجتماعية المستفيدة.

وعلاقة بالهدف الإجرائي الثالث للمشروع، فإن تحقيقه يستلزم: (1) تحفيز وتشجيع الشراكات في مجال الدعم الاجتماعي على المستوى الترابي بناء على خريطة محينة للحاجيات في هذا المجال، (2) إرساء وتفعيل آلية مشتركة لتتبع ومواكبة وتقييم الشراكات المبرمة في مجال الدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى (3) رصد وتثمين ورسملة الشراكات الناجحة في مجال الدعم الاجتماعي.

المشروع 4: تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس

أ. تقديم المشروع

يعد تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة، وهم كما عرفهم القانون الإطار، الأطفال المُتخلى عنهم أو في وضعية صعبة أو غير مستقرة أو في وضعية احتياج، المقيمون بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، والأطفال المقيمون بالمراكز والمؤسسات المستقبلة للأحداث الجانحين، وأبناء الأجانب الوافدين الموجودين في وضعية صعبة، من أهم الرافعات التي يستند عليها تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص.

ومن هذا المنطلق، فإن المشروع يهدف إلى تعبئة جميع الوسائل المتاحة، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان حقهم في التعليم والتكوين الجيدين، ضمن مختلف مكونات المدرسة، واكتسابهم لكفايات تعليمية/تعلمية أساسية تمكنهم من الاندماج بسهولة في جميع الأسلاك التعليمية (أولي، ابتدائي، إعدادي، ثانوي).

ولهذه الغاية، تضع الوزارة، خلال أجل ثلاث سنوات، مخططا وطنيا متكاملا للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة، ضمن مختلف مكونات المنظومة، قوامه تعزيز وإرساء تكوينات مهنية وجامعية متخصصة في مجال تربية هؤلاء الأطفال وتكوينهم، والسهر على تتبع تنفيذه وتقييمه، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- إدماج الأطفال في وضعية إعاقة في المدارس، أخذا بعين الاعتبار نوعية الإعاقة من خلال توفير المستلزمات الكفيلة بإنصاف الأطفال المعاقين وتحقيق شروط تكافؤ فرصهم في النجاح الدراسي إلى جانب أقرانهم؛
- تربية وتكوين الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة، عبر وضع وتفعيل مخطط وطني للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة يمكن من:
  - ✓ تكوين مدرسين متمكنين من التربية الدامجة؛
  - ✓ إدراج التربية الدامجة ضمن برامج التكوين المستمر للأطر التربوية؛
  - ✓ توفير مساعدين للحياة المدرسية؛
  - ✓ تكييف الامتحانات وظروف اجتيازها مع حالات الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- ✓ تعزيز الشراكة مع القطاع الحكومي المكلف بالصحة ومع المجتمع المدني؛
- ✓ الانفتاح على شراكات أكاديمية مع مؤسسات أجنبية في سياق إرساء تكوينات في هذا المجال، بمؤسسات جامعية مغربية من قبيل كلية علوم التربية.

- محاربة التمثلات السلبية والصور النمطية عن الإعاقة؛
- تمكين أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج من تعليم مواز.

ب. الأهداف والنتائج المنتظرة

يرتكز البرنامج الوطني للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة على المحاور الأساسية التالية:

- توسيع العرض المدرسي ليشمل تدريجيا جميع مؤسسات التربية والتكوين؛
- تطوير النموذج البيداغوجي للتربية الدامجة؛
- تطوير الحكامة والمساهمة في التعبئة المجتمعية.

وفي إطار توسيع العرض المدرسي ليشمل تدريجيا جميع مؤسسات التربية والتكوين، سيتم تحضير خريطة تربوية استشرافية لتسجيل الأطفال في وضعية إعاقة بالتعليم الأولي والابتدائي، إضافة إلى وضع وتنفيذ معايير لتأهيل الفضاءات والتجهيزات، وذلك من خلال:

- العمل عل التأهيل التدريجي للمؤسسات التعليمية لتصبح مؤسسات دامجة؛
- توفير الولوجيات وكذا كراسي المرافق الصحية الخاصة؛
- توفير الأجهزة المكتبية والوسائل الديداكتيكية والسمعية البصرية الخاصة؛
- توفير الموارد البشرية اللازمة.

بالموازاة مع توفير العرض المدرسي، سيتم تأمين خدمات اجتماعية لتيسير الولوج والمساعدة على الاحتفاظ بالتلاميذ في وضعية إعاقة، وعليه سيتم على المدى القصير توفير هذه الخدمات لصالح المتمدرسين حاليا، على أساس أن يتم على المدى المتوسط، وضع وتفعيل برنامج متعدد السنوات للدعم الاجتماعي، يستند على تحديد نوعية خدمات الدعم الاجتماعي، حسب طبيعة القصور ويمكن من إرساء آلية لتتبع ومراقبة وتقويم أثره على تمدرس المستفيدين.

أما بخصوص تطوير النموذج البيداغوجي، فيتعين العمل على:

- تكييف المناهج الدراسية مع خصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة، وذلك من خلال بلورة الإطار المرجعي للتربية الدامجة، وكذا الدلائل المنهجية والمصوغات التكوينية لفائدة الأطر التربوية والإدارية والأسر والجمعيات، بالإضافة إلى إعداد إطار مرجعي لتكييف المواد الدراسية بالإعدادي والثانوي، وتفعيل مرجعية الكفايات ضمن الإطار المنهاجي للتعليم الأولي، ثم تفعيل المفكرة الموجهة للمسؤولين الجهويين والإقليميين؛

- توفير خدمات التصحيح والتقويم والتأطير، من خلال قاعات لموارد التأهيل والدعم، تمكن من توفير خدمات التدخل الطبي وشبه الطبي، والتدخل النفسي الاجتماعي، وكذا التدخل السيكو معرفي، على أساس أن تتم تغطية جميع مؤسسات التعليم الابتدائي في أفق السنة الدراسية 2028-2027؛

- تكييف نظام التقويم والامتحانات مع خصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة، عبر تطوير الأطر المرجعية للامتحانات الإشهادية وملاءمتها، مع تعميم تدابير وإجراءات تكييف المراقبة المستمرة على جميع المؤسسات التعليمية، ووضع معايير لمعالجة طلبات تكييف الامتحانات بتنسيق مع قطاع الصحة، بالإضافة إلى التحيين السنوي لدفاتر مساطر اجتياز الامتحانات الإشهادية؛

- تكييف آليات التوجيه مع خصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة، وذلك من خلال مأسسة إطار مرجعي وطني لملاءمة خدمات وأنشطة التوجيه، وإعداد عدة المشروع الشخصي للتوجيه المدرسي والمهني؛

- تيسير وتعزيز ممارسة أنشطة الحياة المدرسية، عبر تشجيع الأنشطة الترفيهية والرياضية للتلاميذ في وضعية إعاقة، وتشجيع تفاعلهم مع أقرانهم في أنشطة الحياة المدرسية، بالإضافة إلى تعبئة شركاء الحياة المدرسية من أجل تأهيل الفضاءات، وتشجيع هؤلاء التلاميذ على الاندماج في مختلف أنشطة وفعاليات المجتمع؛

- دعم أنشطة الصحة المدرسية، وذلك من خلال وضع برنامج سنوي للفحوصات الطبية المنتظمة وتتبع الحالة الصحية للتلاميذ في وضعية إعاقة، زيادة على دعم الأنشطة الهادفة إلى التكفل الطبي وتوفير التجهيزات الطبية بشراكة مع قطاع الصحة والمركز الوطني محمد السادس للمعاقين وشركاء آخرين، والعمل على مد هذه الشريحة من الأطفال بجميع المواد التي تقوي مناعتهم وتحفظهم من النقص في بعض المكونات الغذائية؛

- دعم ممارسة الأنشطة الرياضية والتربية البدنية، عبر مراجعة وتحيين التوجيهات التربوية بالتعليم الابتدائي، وتخصيص بطولة وطنية مدرسية لهذه الفئة، بالإضافة إلى إعداد عدة بيداغوجية خاصة، وتكوين وتأهيل الفاعلين التربويين، والتنقيب عن المتميزين وتوجيههم إلى رياضة النخبة والرياضة الوطنية؛

- تقوية كفايات وقدرات المتدخلين التربويين والإداريين والأسر والجمعيات، من خلال تفعيل مجزوءة تكوين المفتشين والأطر الإدارية والمدرسين والأسر والفاعلين الجمعويين.

بالموازاة مع توسيع العرض المدرسي وتطوير النموذج البيداغوجي، سيتم العمل في إطار هذا المشروع، على تطوير الحكامة والمساهمة في التعبئة المجتمعية، من خلال:

- تقوية الإطار القانوني لدمج الأطفال في وضعية إعاقة، عبر مراجعة النصوص المنظمة للهياكل التنظيمية للوزارة، من أجل تعزيز البنيات الإدارية الخاصة بالتربية الدامجة، وإعداد قرار وزاري لتنظيم مساطر الامتحانات الإشهادية (الترتيبات التيسيرية وظروف التكييف والتصحيح)، بالإضافة إلى مراجعة دفتر تحملات المراكز

المتخصصة، ومراجعة شروط التراخيص ودفاتر التحملات لفتح مؤسسات التعليم الخصوصي من خلال تضمينها تدابير تيسيرية؛

- تطوير الشراكات الداعمة للتربية الدامجة، عبر وضع إطار تشاركي نموذجي للتربية الدامجة، وإعداد نموذج اتفاقية إطار للشراكة بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجمعيات، وعقد اتفاقيات شراكة مع الجمعيات الموضوعاتية لتنزيل البرنامج الوطني، بالإضافة إلى توقيع مجموعة من الاتفاقيات في إطار التعاون الدولي؛

- توعية وتحسيس جميع المتدخلين بأهمية التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة، عبر بلورة خطة تواصلية وتعبوية ناجعة، ترتكز على آليات تواصلية متنوعة (ربورتاجات، وصلات، ملصقات، نشرات، دلائل، ندوات، قوافل تحسيسية، زيارات إعلامية، ...) تروم الإخبار والتحسيس، بالإضافة إلى محاربة التمثلات السلبية والصور النمطية، وتعبئة جميع الفاعلين والشركاء.

المشروع 5: تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية

أ. تقديم المشروع

مهما بلغت نجاعة وفعالية التعليم والتكوين النظاميين، تبقى نسبة من الأطفال والشباب في حاجة إلى برامج تكميلية وداعمة خاصة تتلاءم مع خصوصياتهم وتحترم أساليب وإيقاعات تعلمهم، وذلك تحقيقا لمبدإ الإنصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم من 4 إلى 16 سنة.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا لمقتضيات القانون الإطار 51.17 التي تؤكد على إلزامية التعليم إلى حدود 16 سنة، خصصت الوزارة لمجال التمدرس الاستدراكي المشروع 5: "تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية" والذي يندرج ضمن مجال "الإنصاف وتكافؤ الفرص".

وينص **القانون الإطار 51.17 في** ديباجته على إرساء مدرسة جديدة مفتوحة أمام الجميع، تتوخى تأهيل الرأسمال البشري، مستندة إلى ركيزتي المساواة وتكافؤ الفرص من جهة، والجودة للجميع من جهة أخرى، من خلال المواد التالية:

المادة 3، محاربة الهدر والانقطاع المدرسيين بكل الوسائل المتاحة، وإعادة إدماج المتعلمين المنقطعين عن الدراسة في إحدى مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، أو إعدادهم للاندماج المهني؛

المادة 20: من الباب الرابع، ينص القانون-الإطار على "...وضع برامج متكاملة ومندمجة للتمدرس الاستدراكي لفائدة جميع الأطفال المنقطعين عن الدراسة لأي سبب من الأسباب، من أجل إعادة إدماجهم المدرسي في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي"؛

المادة 22: من الباب نفسه ينص على "وضع برامج للتحسيس والمواكبة النفسية والاجتماعية للمتعلمين قصد الحيلولة دون انقطاعهم عن الدراسة وضمان متابعة مسارهم الدراسي".

المادة 23: تنص على "وضع برامج خاصة وملائمة للتربية غير النظامية، والسهر على تتبع تنفيذها، بهدف استدراك تمدرس جميع الأطفال الموجودين خارج المدرسة والعمل على تحيينها وتطويرها بكيفية منتظمة ومتواصلة".

ويندرج مجال التمدرس الاستدراكي في إطار الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 ضمن مجال التدخل رقم 1: "الإنصاف وتكافؤ الفرص"، والرافعات التالية:

الرافعة 3: تخويل تمييز ايجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص؛

الرافعة 5: تمكين المتعلمين من استدامة التعلم وبناء المشروع الشخصي والاندماج؛

الرافعة 7: إرساء مدرسة ذات جدوى وجاذبية.

الرافعة 8: تشجيع التعليم والتكوين الخاص على الانخراط في تحقيق أهداف التربية غير النظامية، والإسهام في برامج محاربة الأمية .

ويعتمد في تنفيذ هذا المشروع على مقاربتين تضمان أربعة مشاريع فرعية:

- **المقاربة العلاجية** التي تعتمد على برنامج مدرسة الفرصة الثانية، ويتضمن:
  1. مدرسة الفرصة الثانية الأساسية؛
  2. مدرسة الفرصة الثانية-الجيل الجديد.
- **المقاربة الوقائية** التي تعتمد على برنامج اليقظة التربوية عبر التعبئة المجتمعية للحد من الانقطاع الدراسي ويتضمن:
  3. اليقظة التربوية عبر التعبئة المجتمعية؛
  4. المواكبة التربوية.

1.مدرسة الفرصة الثانية الأساسية:

تمثل مدرسة الفرصة الثانية الأساسية عرضا تربويا استدراكيا يوفر الحق في تربية وتعليم فئات الأطفال الموجودين خارج المدرسة المتراوحة أعمارهم ما بين 8-13سنة وتتجسد الفرصة الثانية في صيغتين: صيغة "الإدماج المباشر" للمنقطعين عن الدراسة بفضل عمليتي من "الطفل إلى الطفل" و"قافلة للتعبئة المجتمعية"، وصيغة "سلك دراسي" استدراكي من أجل إكساب المسجلين بهذه الصيغة الكفايات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، والذي يتوج بإدماج الفئة المستهدفة في مستويات التعليم النظامي أو التكوين المهني. وينفذ هذا البرنامج في إطار شراكات تعاقدية مع جمعيات المجتمع المدني بفتح أقسام بالفضاءات المتاحة محليا.

2.مدرسة الفرصة الثانية-الجيل الجديد:

تستهدف مدرسة الفرصة الثانية-الجيل الجديد اليافعين والشباب من الشريحة العمرية 13-18 سنة، وهو ما ينص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين. ويستجيب هذا البرنامج لانتظارات وحاجات الشباب 13-18 سنة من حيث نوعية العرض التربوي ومسالك الإدماج.

3.اليقظة التربوية عبر التعبئة المجتمعية:

تعتمد عمليتين للتعبئة والتحسيس:

- عملية من الطفل إلى الطفل: تهدف إلى تعبئة وتحسيس التلاميذ والفاعلين التربويين والأطفال غير المدرسين وأسرهم والفاعلين الاجتماعيين بمحيط المؤسسات التعليمية بخطورة ظاهرة عدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة؛
- عملية قافلة للتعبة المجتمعية: من أجل إعادة تسجيل الأطفال غير المدرسين وإدماجهم مباشرة أو توجيههم لبرامج الفرصة الثانية.

4.المواكبة التربوية

هو برنامج وقائي يعمل على تقوية حظوظ الاحتفاظ بتلاميذ برامج التمدرس الاستدراكي المدمجين بالتعليم النظامي، وبالتلاميذ المهددين بالانقطاع عن الدراسة، والفتيات المنتقلات من السلك الابتدائي إلى الإعدادي بالعالم القروي.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يروم هذا المشروع تأمين التمدرس الاستدراكي للجميع وتمكين المتعلمين من استدامة التعلم وبناء المشروع الشخصي للاندماج، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. المساهمة في تأمين تمدرس جميع الأطفال واليافعين والشباب الموجودين خارج المدرسة؛
2. تطوير البرامج الوقائية للحد من الهدر المدرسي وإرساء اليقظة التربوية؛
3. الرفع من نجاعة برامج التدخل؛
4. تعزيز تعبئة وانخراط الفاعلين والشركاء وتنويع مصادر التمويل.

النتائج المنتظرة

الهدف 1: المساهمة في تأمين تمدرس جميع الأطفال واليافعين والشباب الموجودين خارج المدرسة

- الاستهداف والاستقطاب والتوجيه مفعل؛
- برنامج مدرسة الفرصة الثانية الأساسية منفذ؛
- شبكة مراكز الفرصة الثانية-الجيل الجديد تم إرساؤها؛
- التمدرس الاستدراكي مدرج في الخريطة المدرسية على الصعيد المركزي والمحلي.

الهدف 2: تطوير البرامج الوقائية للحد من الهدر المدرسي وإرساء اليقظة التربوية

- اليقظة التربوية مفعلة بالمؤسسات الابتدائية والإعدادية؛

- برنامج المواكبة التربوية الداعمة للمؤسسات التعليمية تم توسيعه؛

الهدف 3: الرفع من نجاعة برامج التدخل

- تدبير برامج التمدرس الاستدراكي تم الارتقاء به؛
- النصوص التنظيمية المؤطرة لبرامج التدخل متوفرة؛
- العرض التربوي متلائم مع حاجات وخصوصيات الفئات المستهدفة ويتيح استدامة التعلم، وقدرات المتدخلين معززة؛
- التتبع والتقييم والمراقبة مفعل.

الهدف 4: تعزيز تعبئة وانخراط الفاعلين والشركاء وتنويع مصادر التمويل

- الفاعلون والداعمون المحتملون تمت تعبئتهم للانخراط في تمويل البرامج؛
- شراكات مع الهيئات والجماعات المحلية والترابية والفاعلين القطاعيين والجامعات ومؤسسات التكوين والقطاع الخاص مفعلة؛
- التواصل والارتقاء بالتعاون الوطني والدولي معزز.

في أفق2030 يتم العمل على تحقيق المؤشرات الأساسية التالية:

- 90% من المؤسسات التعليمية مشاركة في عمليات التعبئة والتحسيس؛
- 110 آلاف من الأطفال والشباب غير المدرسين، مشمولين بحملات التواصل والتعبئة سنويا؛
- 1 200 مركز للفرصة الثانية الأساس، مفتوح؛
- 27 ألف تلميذة وتلميذ سنويا، مسجل بمدارس الفرصة الثانية الأساس؛
- 140 مركزا للفرصة الثانية-الجيل الجديد، مفتوح؛
- 15 ألف تلميذة وتلميذ سنويا، مسجل بمدارس الفرصة الثانية الجيل الجديد؛
- 33 ألفا من الأطفال غير المدرسين سنويا، مدمجين مباشرة بالتعليم النظامي؛
- 46 % نسبة الإدماج بأقسام الفرصة الثانية محققة؛
- 7 آلاف من الأطفال والشباب المنحدرين من الهجرة واللجوء ممدرسين سنويا؛
- 8 آلاف مستفيد(ة) من برنامج المواكبة التربوية سنويا.

المشروع 6: التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين

أ. تقديم المشروع

لتخويل مؤسسات التربية والتكوين التأطير والتجهيز والدعم اللازم، وفي أجل لا يتعدى ثلاث سنوات، يروم مشروع التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين، إنجاز برنامج وطني لتأهيل المؤسسات القائمة، وفق معايير مرجعية لتحسين أدائها والرفع من مردوديتها، بغية تحقيق الأهداف التالية:

- تأهيل مؤسسات التربية والتكوين؛
- احتضان المؤسسة التعليمية من طرف المجتمع ومستعملي الفضاءات التعليمية؛
- تطوير الشراكات مع الجماعات وفعاليات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية منها المكتب الوطني للتكوين المهني؛
- التربية على قيم الأخلاق والتضامن والسلوك المدني واحترام الممتلكات؛
- دوام صيانة المؤسسات التعليمية وجمالية رونقها.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

في إطار تأهيل مؤسسات التربية والتكوين، يتم إطلاق برنامج وطني وجهوي ومحلي لإعادة تهيئة المؤسسات التعليمية القائمة، بالإضافة إلى استكمال البنية المادية لمؤسسات التربية والتكوين من البنيات التحتية والتجهيزات والأدوات الديداكتيكية اللازمة، وفضاءات التعلم والتثقيف والتنشيط والدعم والتربية الفنية، وذلك من خلال التدابير التالية:

- الربط بالشبكة أو تزويد مؤسسات التربية والتكوين والفرعيات بالماء؛
- الربط بالشبكة أو تزويد مؤسسات التربية والتكوين والفرعيات بالكهرباء/الطاقات المتجددة؛
- الربط بالشبكة الخارجية أو توفير شبكة داخلية للصرف الصحي؛
- بناء المرافق الصحية في إطار ميزانية الوزارة أومن طرف الشركاء العموميين أو الخواص؛
- بناء السياجات/الأسوار في إطار ميزانية الوزارة أو من طرف الشركاء العموميين أو الخواص؛
- توفير المنشآت الفنية لمواجهة مخاطر الفيضانات والتقلبات الجوية بجميع مؤسسات التربية والتكوين؛
- تهيئة وإصلاح وترميم الفضاءات التعليمية في إطار ميزانية الوزارة أومن طرف الشركاء العموميين أو الخواص؛
- توفير الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- ترشيد وعقلنة استهلاك الماء والكهرباء من خلال تزويد جميع مؤسسات التربية والتكوين بالمصابيح الكهربائية ذات الكلفة المنخفضة وتجديد الشبكات الداخلية المهترئة؛
- توفير المكتبات والقاعات متعددة الوسائط وقاعات داعمة للأنشطة بأغلب مؤسسات التربية والتكوين خصوصا بالابتدائي؛
- تعويض البناء المفكك مع إعطاء الأولوية للبناء المفكك الذي يتوفر على الصخر الحريري؛
- التخلص من الفضاءات المهجورة وغير الصالحة للاستعمال؛
- تعويض التجهيزات المدرسية المتلاشية بالحجرات الدراسية والداخليات؛

- ترميم وإصلاح المعدات الديداكتيكية أو تعويضها.

بالموازاة مع استكمال البنية المادية لمؤسسات التربية والتكوين، يتم العمل في إطار هذا المشروع، على تخصيص الولوجيات والشروط الملائمة للتمدرس لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك من خلال إنجاز تجهيزات لملاءمة الفضاءات التعليمية لحاجيات هذه الفئة، في إطار ميزانية الوزارة أومن طرف الشركاء العموميين أو الخواص، بالإضافة إلى دعم برامج السكن اللائق للفاعلين التربويين لا سيما بالوسط القروي.

كما يهدف المشروع أيضا إلى احتضان المؤسسة التعليمية من طرف المجتمع ومستعملي الفضاءات التعليمية والعمل على تزيين فضاءاتها، وذلك من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- تهيئة المدخل الرئيسي للمؤسسة التعليمية من فضاءات الحراسة وأماكن وقوف السيارات ...؛
- وضع تجهيزات جمالية وعلامات التشوير والورود ورسومات حائطية...إلخ؛
- تأثيث الساحات بمقاعد للتلاميذ وسلة المهملات وإنارة؛
- تهيئة الجنبات الداخلية المهملة بالمؤسسات التعليمية بالأغراس؛
- تهيئة المساحات الخضراء ومنطقة والتشجير.

وفي إطار تطوير الشراكات مع الجماعات وفعاليات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية من ضمنها المكتب الوطني للتكوين المهني، سيتم تنظيم حملات تحسيسية لفائدة الشركاء بجميع المؤسسات التعليمية.

أما بخصوص التربية على قيم الأخلاق والتضامن والسلوك المدني واحترام الممتلكات، سيتم وضع برامج للتكوين على قيم الأخلاق والتضامن والسلوك المدني قوامها المصلحة العامة والتصرف الحسن واحترام التجهيزات والمنشآت العامة، بالإضافة إلى إعداد وصلات إشهارية وتنظيم أيام تحسيسية حول العناية بالفضاءات التعليمية والسلوك المدني، مع العمل على إنشاء نواد خاصة بالتربية على قيم الأخلاق والتضامن والسلوك المدني واحترام الممتلكات، وتنظيم مسابقات ودورات تحسيسية وتعبئة شركاء المؤسسة (وزارة الصحة والأمن الوطني والوقاية المدنية .....)؛

كما أن دوام صيانة المؤسسات التعليمية وجمالية رونقها، يستدعي وضع إطار قانوني محفز للإدارة التربوية والتربويين للحفاظ على الممتلكات وديمومة صيانتها، بالإضافة إلى ملاءمة معايير البناءات المدرسية مع مستجدات الشأن التربوي، وإرساء الصيانة الوقائية لمؤسسات التربية والتكوين.

في أفق الموسم الدراسي 2022-2021 يتم العمل على:

- تحقيق نسبة الربط بالشبكة أو التزود بالماء لحوالي% 80من الفرعيات وجميع المؤسسات التعليمية؛
- تحقيق نسبة الربط بشبكة الكهرباء أو توفير الألواح الشمسية ل 95% بالفرعيات وجميع المؤسسات التعليمية؛
- إنجاز الربط بالشبكة الخارجية أو توفير شبكة داخلية للصرف الصحي لجميع المؤسسات التعليمية و90 %من الفرعيات؛

- بناء سياجات ومرافق صحية لتغطية% 90من الفرعيات وجميع المؤسسات التعليمية؛
- توفير المنشآت الفنية لمواجهة مخاطر الفيضانات والتقلبات الجوية للمؤسسات التعليمية التي تتطلب ذلك؛
- إصلاح وترميم كافة الفضاءات الوظيفية لمؤسسات التربية والتكوين المتضررة جدا والمتضررة ومتوسطة الضرر؛
- توفير الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة لتحقيق نسبة% 100من التغطية؛
- بناء المكتبات والقاعات متعددة الوسائط وقاعات داعمة للأنشطة بالمدارس الابتدائية بنسبة تغطية تتجاوز % 50؛
- تعويض البناء المفكك بجميع المؤسسات التعليمية، مع إعطاء الأولوية للذي يتوفر على الصخر الحريري، توفير التدفئة بجميع المؤسسات التعليمية التابعة ل 27 مديرية إقليمية معنية؛
- توفير الصيانة الوقائية بجميع المؤسسات التعليمية.

المشروع 7: تطوير وتنويع التعليم الخاص

أ. تقديم المشروع

يهدف هذا المشروع إلى تطوير وتنويع العرض المدرسي الخصوصي، وجعل التعليم الخاص شريكا للتعليم العمومي في إطار من التفاعل والتكامل مع باقي مكونات المنظومة لتحقيق أهداف الإصلاح. وحتى يتسنى لمؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص الاضطلاع بدورها كطرف فاعل في الإصلاح، ومن الوفاء بالتزاماتها. يتعين اتخاذ مجموعة من التدابير لتحفيزها وتشجيعها وضبط معايير جودتها في نطاق تكافؤ الفرص، أخذا بعين الاعتبار الصعوبات والإكراهات التي يعرفها هذا النوع من التعليم تتمثل في:

- مراجعة نظام الترخيص والاعتماد والاعتراف بالشهادات، ومنظومة المراقبة والتقييم المطبقة على المؤسسات المذكورة، من أجل ضمان تقيدها بالنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وبالدلائل المرجعية لمعايير الجودة المشار إليها في القانون –الإطار 51.17؛
- وضع نظام تحفيزي لتمكين هذه المؤسسات من المساهمة، على وجه الخصوص، في مجهود تعميم التعليم الإلزامي، وتحقيق أهداف التربية غير النظامية، والمساهمة في برامج محاربة الأمية، ولا سيما بالمجال القروي وشبه الحضري والمناطق ذات الخصاص؛
- تحديد ومراجعة وتقنين رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات ذات الصلة بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين الخاصة وفق معايير تحدد بمرسوم.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يروم هذا المشروع وضع إطار تعاقدي استراتيجي شامل بين الدولة والقطاع المذكور، تراعى فيه معايير الحكامة والجودة والتمركز الجغرافي وتكاليف التمدرس والمردودية. ويحدد مساهمة القطاع الخاص في تطوير منظومة التربية والتكوين، والرفع من مردوديتها، وتمويلها، وتحسين جودتها، وتنويع العرض التربوي والتعليمي والتكويني، مع مراعاة مبادئ التوازن المجالي على الصعيد الترابي، وأولوية المناطق ذات الخصاص بالنسبة للبنيات المدرسية.

كما يحدد الإجراءات والتدابير التحفيزية التي يمكن أن يستفيد منها القطاع المذكور، في إطار تنفيذ الالتزامات التعاقدية المبرمة بينه وبين الدولة.

وتحدد بنص تنظيمي شروط ونسبة مساهمة مؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص في تقديم خدماتها بالمجان، ولا سيما بالمجال القروي، لفائدة أبناء الأسر المعوزة، وذوي الاحتياجات الخاصة والموجودين في وضعيات خاصة، مع مراعاة مبدإ الإنصاف وتكافؤ الفرص في الولوج إلى المدرسة والمساهمة الفعلية في توفير التمدرس بالمجان للفئات المذكورة. كما تلتزم هذه المؤسسات، في أجل لا يتعدى 4 سنوات بتوفير حاجياتها من الأطر التربوية والإدارية المؤهلة والقارة والعمل باستمرار على الرفع من الكفاءات المهنية للعاملين لديها.

وفي هذا الإطار، يتعين العمل على مراجعة وتحيين النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للتعليم الخاص، بشكل يجعلها تساير التحولات الهامة التي عرفها القطاع وتساهم في ضمان جودة الخدمات التربوية. كما ينبغي تعزيز تدابير وآليات مراقبة وتأطير مؤسسات التعليم الخاص، وذلك من خلال:

- تحيين وإعادة النظر في آليات تأطير ومراقبة هذه المؤسسات؛
- تدقيق المساطر المعتمدة من أجل معاينة وضبط المخالفات المرتكبة من طرفها؛
- تقنين عملية لجوء بعض المؤسسات إلى الاستعانة بكتب ومقررات دراسية غير تلك المعتمدة بالتعليم العمومي؛
- وضع نظام خاص للافتحاص المنتظم البيداغوجي والتدبيري لمؤسسات هذا القطاع؛

ينبغي أيضا العمل على تأهيل العرض التربوي الخاص والحد من الصعوبات والإكراهات التي يعاني منها سواء في علاقته بآباء وأولياء التلاميذ أو علاقته بالإدارة الوصية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التزام مؤسساته بمبادئ المرفق العمومي ومقتضيات النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لعملها، وذلك من خلال مجموعة من التدابير نذكر منها:

- تحديد ومراجعة وتقنين رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات ذات الصلة بمؤسسات التعليم الخاص؛
- تقنين استفادة آباء وأولياء التلاميذ من الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات التعليم الخاص، من أجل الحد من بعض الصعوبات التي تشوب العلاقة بين الطرفين على هذا المستوى؛
- العمل على إصدار نظام داخلي نموذجي للمؤسسات التعليمية الخاصة، من أجل تحديد واجبات وحقوق جميع المتدخلين في العملية التربوية داخل فضاء هذه المؤسسات التعليمية.

مع اعتماد تدابير تحفيزية متنوعة تساهم في توجيه الاستثمار في التعليم الخاص على مستويين: المستوى الجغرافي ومستوى الأسلاك التعليمية، وذلك بتشجيع الاستثمار في التعليم الخاص بالمناطق التي تعرف ضعفا وخصاصا في هذا النوع من الاستثمار ولاسيما المجال القروي، وتشجيعه أيضا على إحداث أسلاك التعليم الثانوي والأقسام التحضيرية والتعليم التقني. وإعداد دفاتر تحملات جديدة حسب نوعية الاستثمار التربوي ومواصفاته ومجاله الجغرافي. والعمل أيضا على تقنين الاستفادة من هذه التحفيزات والمزايا، من خلال وضع إطار تعاقدي يجمع الإدارة بهذه المؤسسات ويحدد الشروط الواجب توفرها في المؤسسات المستفيدة والأهداف الواجب عليها الالتزام بتحقيقها. كما يتعين العمل على استشراف نماذج

جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، بشأن تطوير التعليم الخاص وتعزيز مساهمته في تعميم التعليم والرفع من جودته.

الارتقاء بجودة التربية والتكوين

- تطوير النموذج البيداغوجي
- تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية
- الارتقاء بالحياة المدرسية
- الارتقاء بالرياضة المدرسية
- تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات
- إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي
- تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

المجال الثاني: الارتقاء بجودة التربية والتكوين

1. التعريف بالمجال

ينسجم مفهوم الجودة ودلالة أن الحق في التعليم لا ينبغي أن يضمن فقط الولوج العادل والمنصف إلى المدرسة، بل كذلك الاستفادة من تعليم موفور الجودة. ومن هذه الزاوية، تتجلى جودة المنظومة التربوية في مدى قدرتها على تمكين المتعلمين والمتعلمات من تحقيق كامل إمكانياتهم، عبر أفضل تملك للكفايات المعرفية والتواصلية والعملية والعاطفية والوجدانية والإبداعية، وعلى جعلهم متشبثين بروح الانتماء للوطن ومعتزين برموزه، ومتشبعين بالقيم الوطنية والكونية، وذلك عبر إحداث تغييرات جوهرية، ونقلات نوعية في كل ما يرتبط بأداء المدرسة المغربية: في أهدافها وغاياتها، وفي بنياتها وتنظيماتها، وفي مناهجها وأساليب اشتغالها، وفي طرق تدبيرها، لأجل الرقي بالأداء على جميع الأصعدة.

وهو ما يعني تحقيق الجودة الشاملة كغاية مثلى لكافة مكونات منظومة التربية والتكوين وكضمان للنجاعة وتحقيق المردودية.

2. الوضعية الراهنة

عرفت منظومة التربية والتكوين عدة مبادرات إصلاحية، ساهمت في تحقيق العديد من المكتسبات، شملت مجال تحسين الجودة، مما أضحى يشكل شرطا موضوعيا لترصيد هذه الأخيرة واستشراف مرحلة مستقبلية تمكن من مباشرة الاستحقاقات القادمة، الهادفة إلى الارتقاء بجودة المنتوج التربوي.

فقد شكل ورش تطوير النموذج البيداغوجي أحد المداخل الأساسية لإصلاح المناهج التعليمية وتحديثها تربويا وقيميا، وذلك تماشيا مع التطورات والتحولات المجتمعية والمعرفية المحلية والعالمية الحديثة. مما يجدر معه ترصيد مكتسبات النموذج البيداغوجي القائم وإدماج التجديدات التي عرفتها مختلف المواد الدراسية وطرق تدريسها.

بالإضافة إلى ذلك، العمل على تصحيح الاختلالات التي تم رصدها خلال الممارسة الصفية، وبالخصوص فيما يتعلق بضعف التعلمات الأساسية بالسلك الابتدائي وتعلم اللغات الأجنبية وربط التعليم بالتكوين وبالقابلية للتشغيل.

من جهة أخرى، وعلى مستوى الارتقاء بالحياة المدرسية بالمؤسسات التعليمية، شكلت التربية على قيم الديمقراطية والمواطنة الفاعلة وفضائل السلوك المدني والنهوض بالمساواة بين الجنسين ومحاربة كل أشكال التمييز على الدوام، خيارات استراتيجية لا محيد عنها لإرساء مدرسة المواطنة. وقد تم تنزيل هذه الرؤية عبر مجموعة من الآليات والبرامج التي جعلت من النهوض بمنظومة القيم وتعزيز الوساطة في فض النزاعات داخل الوسط المدرسي مرتكزها الأساس، نخص بالذكر هنا، إرساء مراكز الإنصات والوساطة، وتوسيع قاعدة مؤسسات التفتح للتربية والتكوين، وإحداث الأندية التربوية وتنويع موضوعات اشتغالها وتنظيم مجموعة من التكوينات في هذا الصدد، علاوة على وضع آليات للمواكبة والتتبع والحرص على توطين مشروع المؤسسة، باعتباره الآلية المنهجية الضرورية التي ستمكن من بلوغ استقلالية المؤسسات التعليمية، وضبط مجالات التدخل وفق مقاربة تدبيرية تخول مجالس التدبير كافة الصلاحيات لتجاوز المعيقات ووضع المخططات ورصد الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة لكل مؤسسة تعليمية.

ومواكبة للجهود المبذولة للارتقاء بالرياضة المدرسية، تم إحداث مسارات دراسية مندمجة "رياضة ودراسة" ومسالك بالتكوين المهني وبالتعليم العالي لفائدة الرياضيين. حيث تم انطلاق العمل بالمسالك المذكورة بشكل تجريبي بالسلك الثانوي الإعدادي وبالسلك الثانوي التأهيلي على مستوى أكاديميتين جهويتين للتربية والتكوين خلال الموسم الحالي 2019-2020 بعد تحديد المديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية المعنية باحتضان هذه المسالك وبتنسيق تام مع المصالح الجهوية لقطاع الشباب والرياضة، على أن يتم التعميم تدريجيا خلال ثلاث سنوات بباقي الجهات.

كما شهد مجال تكوين الأطر العاملة بالمنظومة التربوية، والذي يعد من الركائز الأساسية التي تعكس جودة المنظومة ككل، لا سيما ما يرتبط بمهننة وتأهيل الفاعلين التربويين، قفزات مهمة. وذلك من خلال إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساس للأساتذة وتوسيع مسلك تكوين أطر الإدارة التربوية وإرساء عدة منصات للتكوين عن بعد ومأسسة البحث العلمي في المجال التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

رغم ذلك، فإن جل التقارير التي تناولت مسألة التكوين ببلادنا تكاد تتفق حول الإشكاليات الكبرى التي يعرفها هذا المجال، لا سيما ما يرتبط بمهننة وتأهيل الفاعلين التربويين (تدبير الخصاص، إشكالية ملاءمة الأدوار والمهام والكفايات المهنية، الإشكاليات المتعلقة بالبعد القيمي للمهن التربوية وأخلاقياتها....)، وكذا الإشكاليات المرتبطة بتقييم الأداء المهني في علاقتها بمردودية مؤسسات التربية والتكوين، فضلا عن النقائص التي تعتري التكوين الأساس والمستمر على صعيد مجموعة من المجالات.

ولقد حظي موضوع تقويم مكتسبات المتعلمين والمتعلمات كذلك بأهمية مركزية في مختلف البرامج الإصلاحية التي عرفتها المنظومة التربوية. ويتجلى ذلك في ورش المراجعة الشاملة لنظام التقويم والامتحانات، من خلال بلورة وإرساء نظام جديد لتقويم التعلمات، يستند إلى إحداث محطات تقويمية للتصديق المرحلي على التعلمات الأساسية في المستويات الانتقالية، وربطها بالدعم التربوي الإلزامي.

إلا أنه وعلى الرغم من أهمية المجهود المبذول في هذا الصدد، لا زالت الدراسات التقويمية الوطنية والدولية تكشف عن تواضع أداء التلاميذ المغاربة في الكفايات الأساسية، كما أن القدرات الحالية للمدرسين والمدرسات في مجال تقويم التعلمات قد لا تسعف في الترجمة الفعلية للأهداف المرتبطة بتطوير الممارسات وفق المنظور الجديد للتقويم ولوظائفه.

وفيما يهم التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، فقد اكتسى أهمية بالغة في مجال الجودة، وذلك لما له من أدوار طلائعية في مواكبة ومساعدة المتعلمين في بناء مشاريعهم الشخصية وتحديد اختياراتهم الدراسية والمهنية بناء على ميولاتهم وقدراتهم، وتأهيلهم للاندماج الاجتماعي والمهني.

فالعمل بالمشروع الشخصي للمتعلم لا يزال في سنته الأولى من المأسسة، رغم وجود تجارب متنوعة ومحدودة، وتوفر عدد مهم من العُدد التربوية الداعمة وغير المعممة على الصعيد الوطني. كما أن الوظيفة التوجيهية للمؤسسة التعليمية ما زال يُنظر إليها باعتبارها محصورة في العمل التخصصي لأطر التوجيه التربوي فقط وفي المساطر الإدارية الجاري بها العمل في هذا المجال. ناهيك عن الخدمات التخصصية للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي التي لا تزال تقدم في غياب وثائق مرجعية تؤطرها وتحدد معايير جودتها ونجاعتها. ولا يزال معدل التأطير الوطني للتلاميذ بالتعليم الثانوي من طرف أطر التوجيه

التربوي منخفضا (أكثر من 2900 تلميذ لكل إطار في التوجيه التربوي). وانخراط الأسر والمؤسسات المهنية والاقتصادية ومختلف القطاعات الحكومية لدعم المجهودات المبذولة في هذا المجال لا يزال محدودا، رغم وجود بعض المبادرات المتفرقة.

أما ما يهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتبارا لدورها المركزي في حياة الفرد، وسعيا لإعداد وتأهيل مواطن ينخرط بيسر في مجتمع المعرفة، فقد تم إيلاء هذا الجانب اهتماما خاصا. وذلك من خلال إدماج ناجع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقاربة المنهاجية، منذ الشروع في تصور المناهج والبرامج والمواد وتنمية وتطوير كفايات التلاميذ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم. ومن أبرز ما تحقق في هذا المجال، ما أنجزته الوزارة من خلال برنامج جيني الذي يحرص على إعداد برامج ومناهج تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى تنظيم مسابقات ومباريات وطنية، من شأنها تثمين الإنتاجات الرقمية للأطر التربوية، إضافة إلى توفير تكوينات حضورية وتكوينات عن بعد لفائدة الأطر التربوية حول إنتاج وإدماج موارد رقمية؛ هذا دون إغفال المجهودات المسخرة على مدى سنوات لتجهيز واستكمال تجهيز المؤسسات التعليمية بما يلزم من عتاد معلومياتي.

أما بخصوص تقييم جودة التربية والتعليم، سنقتصر في هذه الوضعية على مقاربتها من خلال نتائج الإمتحانات الإشهادية ونسب الاكتظاظ والتي تعكس ظروف وجودة التلقين داخل الفصول الدراسية.

رسم بياني رقم 7: نسب نجاح التلاميذ بالامتحانات الإشهادية بالأسلاك التعليمية

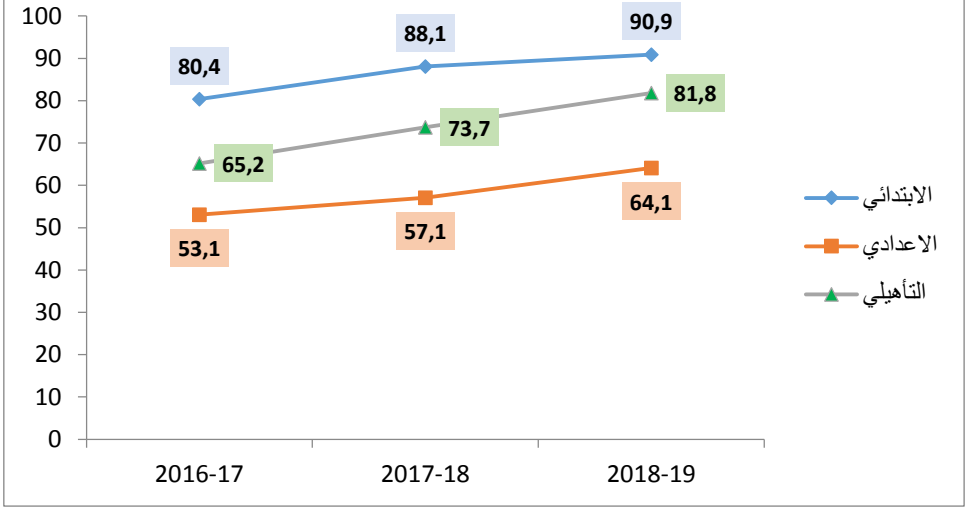

يتضح من خلال نسب النجاح المحققة من طرف التلاميذ خلال الفترة الممتدة ما بين 2016-2017 و2018-2019، أن مستوى تحصيل التلاميذ تحسن تدريجيا بوتيرة ملحوظة بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي، بينما لم يشهد سوى تقدما طفيفا بالنسبة لسلكي التعليم الابتدائي والإعدادي.

وبخصوص نسب الاكتظاظ والتي سجلت مستويات مقلقة في السنوات الأخيرة، عملت الوزارة جاهدة من أجل الحد من تفاقم هذه الظاهرة، وذلك بتوفير الموارد الضرورية من حجرات دراسية وأطر تربوية، مع حسن توزيعها واستعمالها

وتدبيرها، مما مكن من تسجيل انخفاض كبير في هذه النسب برسم موسم 2017-2018 ليعود إلى الارتفاع بالنسبة لسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي برسم السنة الدراسية 2018-2019.

نسب الاكتظاظ بالأقسام التعليمية بالأسلاك التعليمية: الابتدائي، الثانوي الإعدادي، الثانوي التأهيلي

عدد التلاميذ بالأقسام	2016-17	2017-18	2018-19
[41-44] تلميذ(ة) -سلك الابتدائي	10,6%	5,8%	3,4%
[50-45] تلميذ(ة) -سلك الابتدائي	8,3%	1,5%	1,0%
51 تلميذ(ة) وأكثر -سلك الابتدائي	3,3%	0,1%	0,0%
[41-44] تلميذ(ة) -الثانوي الإعدادي	30,2%	7,8%	9,9%
[50-45] تلميذ(ة) -الثانوي الإعدادي	17,5%	0,7%	1,7%
51 تلميذ(ة) وأكثر -الثانوي الإعدادي	1,1%	0,0%	0,0%
[41-44] تلميذ(ة) -الثانوي التأهيلي	18,4%	5,3%	7,1%
[50-45] تلميذ(ة) -الثانوي التأهيلي	9,8%	0,5%	1,0%
51 تلميذ(ة) وأكثر -الثانوي التأهيلي	0,8%	0,0%	0,0%

أما بالنسبة للتلاميذ الموجهين إلى المسالك العلمية بالسلك الثانوي التأهيلي، فقد ارتفعت النسبة من% 53.5 المسجلة سنة 2016-2017 إلى% 56.8 سنة 2018-2019، وذلك على حساب شعبة الآداب والعلوم الإنسانية التي عرفت تراجعا قدر ب% 4.4 خلال نفس الفترة، كما أن نسبة الشعب المهنية اتسمت بزيادة قدرت ب% 1.2.

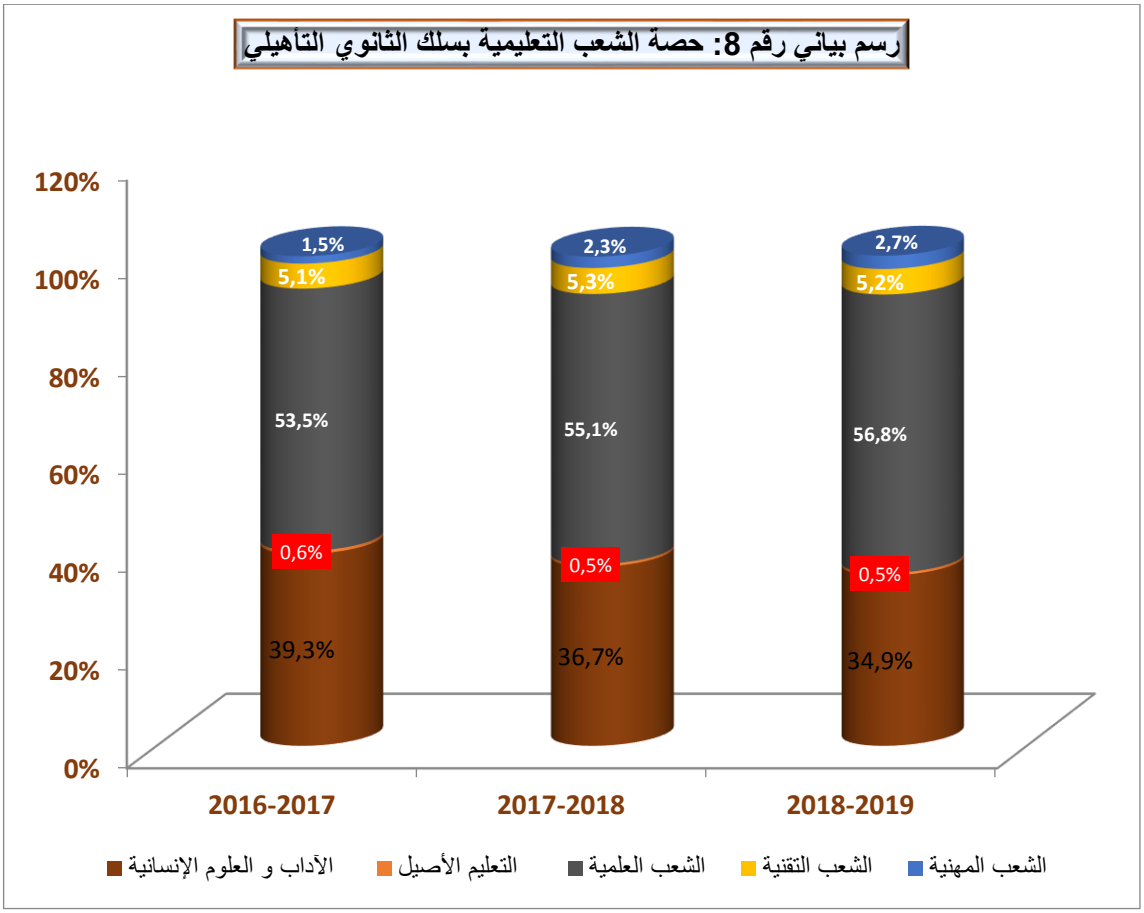

3. الأهداف العامة

واستحضارا لتوجهات الرؤية الاستراتيجية التي جعلت "الجودة " عنوانها الأكبر، ومدار كل الفصول والدعامات، كأحد الأسس الناظمة التي تقوم عليها المدرسة الجديدة، إلى جانب الإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بالفرد والمجتمع. وكذا المكانة التي خصها القانون الإطار للجودة كركيزة تستند عليها المدرسة الجديدة، يروم هذا المجال تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير نموذج بيداغوجي قوامه التنوع والانفتاح والنجاعة والابتكار؛
- تطوير أداء الفاعلين التربويين، من خلال الرفع من جودة تكوينهم وتحسين تدبير مساراتهم المهنية؛
- دعم وتنويع أنشطة الحياة المدرسية من أجل إرساء مدرسة متجددة ومنصفة ومواطنة؛
- إحداث مسالك «رياضة ودراسة» تمكن الرياضيين الممدرسين من تكوين رياضي معرفي وثقافي مندمج ومتوازن ومتكامل؛
- جعل نظام التقويم والامتحانات يراعي الوظائف الأساسية للتقويمات التشخيصية والتكوينية والإشهادية ويضمن نجاعة ومصداقية وموثوقية النتائج؛
- مراجعة نظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي بهدف مواكبة ومساعدة المتعلمين في بناء مشاريعهم الشخصية وتحديد اختياراتهم الدراسية والمهنية بناء على ميولاتهم وقدراتهم؛
- تأمين التعلم مدى الحياة والانخراط الفاعل في اقتصاد ومجتمع المعرفة.

4. توصيف مشاريع المجال

المشروع 8: تطوير النموذج البيداغوجي

أ. تقديم المشروع

يستمد هذا المشروع مرجعيته من الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة (10أكتوبر2014) حيث أكد على مواصلة القطاعات المعنية برامجها الإصلاحية دون توقف أو انتظار. وهو مشروع يتطلب بذل مجهودات على عدة أصعدة (تطوير البرامج، والمقاربات البيداغوجية والتدريسية، ووسائل التعليم، وطرق التقويم، وكذا البيئة المدرسية وإدماج الأنشطة غير الصفية، واستثمار نتائج البحث التربوي). كما أنه يتميز بقابلية التطور حسب الانتظارات المجتمعية التي سيعبر عنها اتجاه المدرسة، حالا او بعد حين. وبالتالي فنتائج مشروع "**تطوير النموذج البيداغوجي**" لا يمكن إلا أن تكون تراكمية مع وضع آليات لتقييم النتائج الفعلية وتصحيح المسار، كلما كان ذلك ضروريا، وهذا من مهام اللجنة الدائمة التي ستعنى بالتجديد والملاءمة المستمرين لمناهج وبرامج وتكوينات مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

إن مشروع تطوير النموذج البيداغوجي يعد أحد مداخل إرساء الجودة في منظومة التربية والتكوين، من خلال توخيه **إقامة نموذج بيداغوجي قوامه التنوع والانفتاح والنجاعة والابتكار**، عبر إرساء هيكلة جديدة لمكونات المدرسة المغربية وتجديد النموذج البيداغوجي القائم، مع العمل على التمكن من اللغات الرسمية والرفع من أعداد التلاميذ المستفيدين من التناوب اللغوي والمتقنين للغات الأجنبية، وأيضا المستفيدين من التكوين التكنولوجي والمقاولاتي، وكذا المتوجين على صعيد المسابقات الدولية، بالإضافة إلى تجديد تعليم وتعلم العلوم والتكنلوجيا والرياضيات STEM.

كما يهدف كذلك، إلى الإدماج الفعلي للثقافة في المدرسة المغربية وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية، علاوة على تعزيز الاندماج في سوق الشغل وما يتطلبه ذلك، من الارتقاء بالتعليم التقني والنهوض بالبحث التربوي وحفز النبوغ والتفوق المدرسيين.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

1. إرساء هيكلة جديدة لمكونات المدرسة المغربية

- ملاءمة هيكلة المدرسة المغربية مع ما ورد في القانون الإطار 17-51؛
- تفعيل الجسور والممرات بين مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين.

2. تجديد النموذج البيداغوجي القائم

- إعداد وتفعيل الإطار المرجعي للتعليم الأولي؛
- تجديد وتطوير المنهاج الدراسي للسلك الابتدائي؛
- إعداد وتفعيل العدة البيداغوجية المواكبة للمنهاج الجديد لسلك التعليم الابتدائي؛
- تجديد وتطوير المنهاج الدراسي للسلك الثانوي الإعدادي.

3. التمكن من اللغات الرسمية وتعزيز التحكم في اللغات الأجنبية

- تطوير منهاج اللغة العربية؛
- تطوير منهاج اللغة الامازيغية والعمل على تعميمها؛
- تفعيل التناوب اللغوي بسلكي التعليم الاولي والابتدائي؛
- تدريس المواد العلمية والتقنية باللغات الأجنبية في سلكي التعليم الثانوي؛
- الرفع من مستوى إتقان التلاميذ للغة الفرنسية؛
- الرفع من مستوى استخدام التلاميذ للغة الإنجليزية؛
- الرفع من مستوى تمكن مفتشي وأساتذة اللغة الفرنسية وأساتذة المواد العلمية المُدَرَّسة باللغة الفرنسية من هذه اللغة.

4. تجديد تعليم وتعلم العلوم والتكنلوجيا والرياضيات STEM

- مراجعة مناهج الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا بسلكي التعليم الابتدائي والاعدادي باعتماد نهج التقصي حسب مقاربة STEM.

5. الإدماج الفعلي للثقافة في المدرسة المغربية وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية.

- تفعيل الأرضية المواطنة في المنهاج الدراسي وفي الممارسات الصفية؛
- العمل على ضمان حضور وازن للبعد الثقافي في البرامج الدراسية لمختلف الاسلاك.

6. تعزيز الاندماج في سوق الشغل

- إحداث المزيد من المسارات المهنية بالسلك الاعدادي وتوسيع الاقبال على هذا الخيار؛
- إدماج المهارات الحياتية في منهاج كل الاسلاك الدراسية؛
- إحداث المزيد من المسالك المهنية بالسلك التأهيلي وتوسيع الاقبال على هذا الخيار؛
- إدماج مجزوءات تتعلق بالتكوين المقاولاتي والمالي والقانوني في كل الاسلاك الدراسية.

7. الارتقاء بالتعليم التقني

- إعادة هيكلة التعليم التقني بسلك الثانوي التأهيلي وتطوير أعداد الملتحقين به؛
- الارتقاء بتدريس التكنلوجيا بسلك التعليم الاعدادي في إطار مقاربة STEM.

8. النهوض بالبحث التربوي

- تشجيع البحث التربوي التدخلي.

9. حفز النبوغ والتفوق بالمدرسة المغربية

- حفز الطاقات الإبداعية والثقافية والعلمية والرياضية للتلاميذ وتشجيع التميز.

المشروع 9: تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية

أ. تقديم المشروع

تستند بلورة مشروع تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية على مجموعة من المبررات الموضوعية، التي تروم في مجملها الارتقاء بأداء التكوين ببلادنا وتجاوز الاختلالات التي رصدتها مجموعة من التقارير الوطنية والدولية، مع ما يقتضيه ذلك، من مراجعة وتحيين وتدقيق لمجموعة من العمليات والإجراءات والتدابير الكفيلة بالنهوض بمستوى التكوين والتأهيل.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يهدف هذا المشروع في محوره الأول، إلى الرفع من نجاعة التكوين الأساس وتعميمه على جميع الهيئات وجعله مُمَهنِنا، من خلال تحديد معايير ولوج التكوين الأساس والرفع من نسب المشاركين من حاملي شهادة الإجازة في التربية وملاءمة مجزوءات التكوين مع الهندسة الجديدة لتكوين أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي، لضمان تكوين أساس على مدى خمس سنوات المقبلة، والقيام بتداريب ميدانية منظمة ومؤطرة وإحداث منصة التكوين عن بعد، تتضمن أهم المساقات الخاصة بالتكوين التأهيلي وإرساء سلك لتكوين المكونين.

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز وتوسيع مسلك تكوين أطر الإدارة التربوية، عبر تنظيم جديد لمسلك تكوين أطر الإدارة التربوية مع تكثيف التداريب الميدانية لفائدة طلبة سلك تكوين أطر الإدارة التربوية بالمؤسسات التعليمية، من أجل اكتساب الخبرات والكفاءات اللازمة للقيام بمهامهم الإدارية. كما يهدف إلى تطوير منظومة التكوين عن بعد وتوسيع قاعدة المستفيدين منها والعمل على تجويد منصات التكوين عن بعد، وإغنائها بمساقات خاصة. كما يهدف إلى تجديد المناهج والبرامج والطرائق المعتمدة في تكوين هيئات التفتيش والتخطيط والتوجيه والتدبير وملاءمتها مع متطلبات الارتقاء بأداء المدرسة وضمان انسجامها مع مهامها وأدوارها الجديدة، مع مراجعة وتحيين عدة وهندسة التكوين بكل من مركز تكوين مفتشي التعليم ومركز التخطيط والتوجيه التربوي.

ويهتم هذا المشروع كذلك، بإدماج وتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقافة الرقمية في التكوين الأساس لكل الأطر التربوية، عبر إعداد مجزوءات ومساقات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقافة الرقمية في التكوين الأساس، متوفرة على منصة التكوين عن بعد حسب الأسلاك، وتكوين الأساتذة المؤطرين بمؤسسات تكوين الأطر باعتبارهم مكونين في هذا المجال.

كما يهدف المشروع في محوره الثاني، إلى جعل التنمية المهنية إلزامية ومعززة للترقي المهني لكافة العاملين في مجال التربية والتكوين، عبر إرساء الآليات والبنيات الوطنية والجهوية والإقليمية اللازمة لتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر، وبلورة وتنفيذ المخططات الوطنية والجهوية للتكوين المستمر وتجديد الخبرات والكفايات الأكاديمية والمهنية، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات الفاعلين بخصوص إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وفي التدبير

التربوي، واستكمال تأطير وتنظيم وإرساء آلية المصاحبة، وإرساء الآليات والبنيات الوطنية والجهوية والإقليمية اللازمة لتفعيل التجديد التربوي في منظومة التربية والتكوين، وتعميم هيكلة البحث العلمي وتفعيله في المجال التربوي بمؤسسات تكوين الأطر التربوية لإعطائه دينامية جديدة.

أما المحور الثالث من هذا المشروع، فهو يحث على تعزيز الحكامة واللامركزية واللاتمركز بمؤسسات تكوين الأطر، عبر توفير بنيات تحتية تستجيب لحاجيات التكوين الأساس ومراكز قادرة على تكوين وتطوير أداء موظفي الأكاديميات بالجهة، وتعزيز ذلك، بنصوص تنظيمية لخلق الدينامية المرغوبة في إطار اللامركزية واللاتمركز، مع إحداث مرصد للخبرات.

المشروع 10: الارتقاء بالحياة المدرسية

أ. تقديم المشروع

لقد أكد القانون الإطار على أهمية إكساب المتعلم المهارات والكفايات اللازمة، التي تمكنه من الانفتاح والاندماج في الحياة العامة والتشبع بقيم ومبادئ حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية .كما أكد على محورية مشروع المؤسسة كأداة أساسية لأجرأة السياسات التربوية داخل مؤسسات التربية والتكوين تعزيزا لوظائفها، ولاسيما المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية والتربية على قيم المواطنة والانفتاح والتواصل والسلوك المدني.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

إذا كان الهدف العام من هذا المشروع يكمن في دعم وتنويع أنشطة الحياة المدرسية، من أجل إرساء مدرسة متجددة ومنصفة ومواطنة، فإن الأهداف الخاصة تتوخى إرساء استقلالية المؤسسات التعليمية باعتماد مشروع المؤسسة، من خلال تحيين الوثائق المؤطرة للاستراتيجية الوطنية لهذا المشروع، لا سيما المذكرة رقم 159 المتعلقة بتنزيلها، وإعداد برامج العمل السنوية الجهوية والإقليمية الخاصة بمشروع المؤسسة.

وهو ما يتطلب وضع وتنفيذ خطة للتتبع الميداني وإعداد لوحة قيادة معلوماتية لتتبع هذا المشروع، وكذا تعزيز الصلة بينه وبين مشروع القسم والمشروع الشخصي للمتعلم (ة)، وتفعيل جماعات الممارسات المهنية.

كما يهدف هذا المشروع إلى حفز التفتح واليقظة لدى التلاميذ وتشجيعهم على إبراز مواهبهم وتنمية الحس النقدي لديهم، عبر توسيع قاعدة مؤسسات التفتح للتربية والتكوين وتزويدها بالتجهيزات المناسبة، عبر انتقاء المؤسسات التعليمية أو الفضاءات التي يمكن تحويلها إلى مؤسسات للتفتح وتأهيلها بالتجهيزات المناسبة للتأطير في مجال التنشيط الفني والثقافي والعلمي، وصياغة عدة بيداغوجية لهذا الغرض، مع تعيين أطقم إدارية وتربوية تتوفر على مؤهلات تتلاءم وخصوصيات هذه المؤسسات، ووضع برامج لتكوين الأطر التربوية الراغبة في الاشتغال في مجالات التنشيط، لتمكين أكبر عدد ممكن من التلميذات والتلاميذ من ولوج الأنشطة الفنية والثقافية والعلمية، وكذا دعم إرساء الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية وتنويع موضوعاتها، وتعبئة جميع الشركاء المؤسساتيين للانخراط في تنمية مختلف الأنشطة بهذه المؤسسات وتنظيم مهرجانات إقليمية وجهوية ووطنية لتتويج الأعمال المتميزة للأندية التربوية.

ويتوخى هذا المشروع أيضا، النهوض بالتربية والتوعية الصحية بالوسط المدرسي، عبر تتبع العمل الصحي والبرامج الوطنية للوقاية وذلك بهدف تمكين المتعلمات والمتعلمين وجميع الفاعلين من أطر إدارية وتربوية من اكتساب ثقافة صحية ووقائية وتنمية مهاراتهم الحياتية، وتعزيز حمايتهم من الأمراض والآفات والسلوكيات المشينة والمولدة للخطر التي قد تؤثر سلبا على صحتهم الجسدية والنفسية وبالتالي مسارهم الدراسي والمهني.

ويتمحور تعزيز الصحة المدرسية حول استراتيجيات مستعرضة وبرامج عمل متفق عليها مع الشركاء، تستهدف تطوير الكفايات النفسية الاجتماعية وإرساء بيئة مدرسية معززة للصحة وبالتالي للعملية التعليمية التعلمية، مما يمكن الفئة المستهدفة من المشاركة الفعالة في نشر مبادئ الوقاية والتوعية الصحية داخل المؤسسة التعليمية ومنها إلى الأسرة والمجتمع.

وتشتمل التدابير والعمليات المرتبطة بالنهوض بالصحة المدرسية على مجموعة من الأنشطة المتعلقة بتنظيم الحملات الوطنية السنوية للكشف والتكفل بالمشاكل الصحية بالوسط المدرسي وكذا حملات تحسيسية وتوعوية للتربية على تبني نمط العيش السليم والنظافة والوقاية من الأمراض المتنقلة وغير المتنقلة ومحاربتها، علاوة على حماية المؤسسات من المخاطر والوقاية من الكوارث الطبيعية والأوبئة والتربية على السلامة الطرقية، وذلك عبر توفير العدة الديداكتيكية وتكوين الأطر الإدارية والتربوية في مجال إعداد مخططات الحماية من المخاطر والكوارث الطبيعية بشكل يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجغرافية والمجالية لكل مؤسسة تعليمية.

ولعل أهم ما يميز هذا المشروع، هو عنايته بتعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني والتنمية المستدامة لإرساء دعائم مدرسة حقوق الإنسان، عبر تعبئة الموارد وعقد الشراكات على المستوى الجهوي والإقليمي، وتنظيم لقاءات تكوينية بتعاون مع الجهات المختصة في النهوض بمجال حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، يهدف هذا المشروع إلى دعم وإرساء الآليات التنظيمية وتشجيع الممارسات الهادفة إلى محاربة السلوكيات المشينة بالمؤسسات التعليمية، لا سيما ظاهرتي العنف والغش بمختلف أشكالهما، عبر تفعيل وتعميم خلايا الإنصات والوساطة، وتحيين وتبسيط دليل استعمال بوابة مرصد، وتنظيم دورات تكوينية وحملات للتحسيس والتوعية وتنمية المهارات الحياتية للتلميذات والتلاميذ، وكذا من خلال توسيع قاعدة مؤسسات التفتح للتربية والتكوين، ودعم الأندية التربوية، وتفعيل مختلف الشراكات الحكومية وغير الحكومية الرامية إلى النهوض بمنظومة القيم بالمؤسسات التعليمية، لا سيما قيم النزاهة والشفافية والتسامح واحترام الآخر، وقيم التنشئة على أهمية الحفاظ على البيئة وعلى الموارد وترشيد استعمالها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المشروع 11: الارتقاء بالرياضة المدرسية

أ. تقديم المشروع

ترتكز الرياضة المدرسية أساسا على الأنشطة الرياضية المدرسية التي يشارك فيها تلميذات وتلاميذ من مختلف الأسلاك التعليمية بالوسطين القروي والحضري، مع الحرص على ضمان مبدإ تكافؤ الفرص بين الجنسين. ولهذه الأنشطة

البدنية عموما دور مهم في ضمان النماء والنمو الصحي والتقليل من خطر الإصابة بالأمراض في مرحلة متقدمة من العمر، كما تمكّن المتعلمات والمتعلمين من تطوير المهارات الحركية الأساسية وبناء العلاقات الاجتماعية.

وفي إطار الارتقاء بالرياضة المدرسية ونظرا لغياب نظام "رياضة ودراسة " كما هو متعارف عليه دوليا، فإن عددا كبيرا من المتعلمات والمتعلمين الرياضيين المغاربة المنتمين للأندية الرياضية يواجهون صعوبة كبيرة في التوفيق بين ما تقتضيه التداريب الرياضية من جهد ووقت و ما تتطلبه الدراسة من استعداد و حضور و تحضير مستمر ومتواصل، مما يدفع البعض منهم للتخلي، إما عن الدراسة أو التخلي عن الممارسة الرياضية ذات مستوى عالي، في وقت من الأوقات، مما يطرح ضرورة توفر بنية دراسية خاصة برياضة ودراسة تمكنهم من الاستفادة من الزمن الكافي للتمارين الرياضية دون أن يؤثر ذلك على مسارهم الدراسي ويمنحهم كذلك فرصا للتألق على المستوى الدراسي والرياضي من خلال المزاوجة بينهما.

كما أن عدم استفادة التلميذات والتلاميذ من حصص التربية البدنية والرياضية في مجموعة من المدارس الابتدائية التي لا تتوفر على بنية تحتية رياضية مناسبة و/ أو لا تتوفر على الأطر المتخصصة، ينتج عنه تأثير سلبي على انفتاحهم البدني والذهني ويساهم في ظهور مجموعة من الأعراض والظواهر السلبية كالسمنة والعنف والهدر المدرسي. ولإنصاف المتعلمات والمتعلمين الذين لا يستفيدون من حصص التربية البدنية في مؤسساتهم تم التفكير في إحداث مراكز رياضية بالإعداديات المجاورة لها. بهدف تمكين أكبر عدد من تلاميذ التعليم الابتدائي من ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية بهذه المراكز.

ومن خلال الأهمية التي تكتسيها الرياضة المدرسية وجب تفعيل أدوار وتعميم الجمعيات الرياضية التي تعتبر النواة التنظيمية والقانونية لممارسة حصص وأنشطة الرياضة المدرسية بالمؤسسات التعليمية وكذلك دعم وتفعيل مختلف الأنماط التربوية المعمول بها للارتقاء بالنخبة الرياضية المدرسية، من خلال أقسام التخصصات الرياضية وثانوية الرياضيين.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يهدف إحداث مسارات ومسالك "رياضة ودراسة" إلى تحقيق التميز الرياضي والدراسي للتلاميذ الرياضيين الموهوبين، عن طريق المزاوجة بين التكوين الأكاديمي، من خلال متابعتهم لدروسهم في ظروف جيدة، وبين التكوين الرياضي عبر ممارستهم لأنشطة الرياضية على المستوى المطلوب، إلى جانب الارتقاء بالرياضة الإقليمية والجهوية والوطنية عموما. وذلك من خلال تحقيق النتائج المنتظرة التالية:

- تعميم المشروع على جميع الأكاديميات خلال ثلاث سنوات المقبلة وذلك عبر الرفع التدريجي من أعداد المؤسسات والأقسام المحتضنة لمسار ومسالك "رياضة ودراسة"، وكذلك من أعداد المتعلمات والمتعلمين الرياضيين؛
- حصول المستفيدين على نتائج مرضية على مستوى الدراسي والرياضي.

ولتحقيق النتائج المنتظرة سالفة الذكر يتعين التزام وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، والبحث العلمي من جهة، ووزارة الثقافة والشباب والرياضة من جهة أخرى بتفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة بينهما على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي وكذا الانخراط الفعلي للجامعات الرياضية في المشروع.

كما يهدف المشروع إلى إحداث المراكز الرياضية بالتعليم الابتدائي من خلال، ارساء مراكز رياضية تتوفر على ملاعب ومرافق رياضية ومستودعات منشأة أو مرممة ومجهزة، وتوفير تأطير تقني وإداري لتدبير المراكز الرياضية، مع ممارسة التربية البدنية والرياضية من طرف المتعلمات والمتعلمين. وكذا الرفع من عدد المشاركات في مختلف البطولات الرياضية المدرسية الاقليمية، الجهوية والوطنية، بالنسبة للتلاميذ المستفيدين من خدمات المركز مع تحسين انجازاتهم الرياضية.

كما سيتم العمل على دعم وتشجيع ممارسة الرياضة المدرسية(ASS) لجميع المتعلمات والمتعلمين بمختلف المستويات والارتقاء بالنخبة الرياضية المدرسية، من خلال تعزيز أدوار الجمعيات الرياضية المدرسية والعمل على إيجاد آليات لتعميم الرياضة للجميع وفتح فرص للموهوبين الرياضيين للارتقاء إلى مستويات أعلى، محليا وجهويا ووطنيا ودوليا علاوة على تعزيز أدوار المؤسسات المحتضنة للتخصصات الرياضية.وذلك عبر:

- توفير جمعية رياضية مدرسية على مستوى كل مؤسسة عمومية أو خصوصية؛
- توفير أساتذة ومديرين مكونين في التدبير الإداري المالي للجمعيات الرياضية؛
- تنظيم حصص الرياضة المدرسية (ASS) مبرمجة في جداول حصص الأساتذة والمتعلمين والمتعلمات بمختلف المستويات؛
- توفير المشروع الرياضي للمؤسسة كوثيقة تعاقدية مع الفرق التربوية بجميع المؤسسات التعليمية؛
- تكوين أساتذة في مجال التحكيم والتدريب والتدريس التدبير الرياضي؛
- استفادة الأطفال في وضعية إعاقة من حصص الرياضة المدرسية؛
- مشاركة عدد كبير من المتعلمات والمتعلمين في التداريب والمنافسات الرياضية المنظمة في إطار الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية؛
- العمل على تحقيق المراتب الأولى في مختلف التظاهرات الرياضية المدرسية محليا وجهويا ووطنيا ودوليا؛
- تنويع رياضات التنافسية كل سنة؛
- برمجة دوري خاص بالأطفال في وضعية إعاقة.

المشروع 12: تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات

أ. تقديم المشروع

يهم هذا المشروع عمليات تقييم مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومستوياتها، ويستمد مرجعيته من مقتضيات القانون الإطار، الهادفة إلى إخضاع المنظومة إلى نظام خاص للتتبع والتقييم والمراجعة المنتظمة، من أجل التأكد من مدى تحقق الأهداف المسطرة، والعمل على مواكبة مسار إصلاح المنظومة واقتراح التدابير اللازمة لتطوير أدائها، والرفع من مردوديتها، وتحقيق النتائج المتوخاة منها، ولاسيما من خلال:

- مراجعة النصوص التنظيمية المنظمة لمهام التقييم التي تقوم بها المؤسسات الحالية، قصد إعادة هيكلية هذه المؤسسات وتجميعها، ووضع معايير مرجعية لعملها، وإقرار أساس تعاقدي لبرامج عملها مع السلطات والهيئات

والمؤسسات المعنية بعمليات التقييم، مع مراعاة المهام والاختصاصات المسندة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في مجال التقييم.

- وضع إطار مرجعي للجودة يعتمد كأساس لإعداد دلائل مرجعية لمعايير الجودة حسب كل مكون من مكونات المنظومة ومستوياتها، ووضعها رهن إشارة مؤسسات التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي والفاعلين التربويين وسائر العاملين بها في القطاعين العام والخاص.
- قياس وتقويم أداء أجهزة إدارة مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، ومنظومة التدبير المطبقة في المؤسسات، ومدى نجاعة الأجهزة المذكورة وقدرتها في تحقيق الأهداف والمهام الموكولة إليها.

ويهدف هذا المشروع أيضا إلى القيام بمراجعة شاملة لنظام التقييم والامتحانات والإشهاد خلال أجل لا يتعدى ثلاث سنوات، وجعل نظام التقويم والامتحانات يراعي الوظائف الأساسية للتقويمات التشخيصية والتكوينية والإشهادية، ويضمن مصداقية وموثوقية النتائج مع الأجرأة الفعلية للإنصاف وتكافؤ الفرص بين المتعلمين(ات)، ولاسيما من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير نذكر منها:

- تكييف أنظمة التقييم، ولا سيما نظام الامتحانات والمراقبة المستمرة مع مختلف أصناف التعلمات، مع مراعاة ظروف وحالات المتعلمين في وضعية إعاقة أو الموجودين بالمراكز والمؤسسات المستقبلة للأحداث الجانحين أو الموجودين في وضعية اعتقال؛
- بلورة أس مشترك لكل طور، يكون بمثابة إطار مرجعي للمعارف والمهارات والكفايات الأساسية، التي ينبغي اكتسابها من طرف المتعلم(ة) عند نهاية كل سنة وكل مستوى وسلك دراسي أو تكويني؛
- دعم التقويم وتطوير ممارسته بالفصول الدراسية واعتماده كآلية أساسية لتجويد التعلمات والمردود التربوي لمنظومة التعليم المدرسي؛
- إحداث امتحان خاص لولوج الدراسات العليا، لفائدة من لم يتمكن، لأسباب مختلفة، من الحصول على البكالوريا؛
- تنويع المسارات التعليمية والتكوينية، ضمانا لمرونة وحركية تسمح للمتعلمين والمتعلمات بتغيير المسار، أو تعميقه، أو تكميله كلما رغبوا في ذلك، وهو ما يتوقف على مدى مرونة هيكلة الأسلاك التعليمية، وسلاسة الممرات والجسور فيما بينها، وفعالية التوجيه وإعادة التوجيه، مع توحيد معايير ومواصفات التكوين والتقييم، بالارتكاز على أس مشترك للكفايات والمعارف في هذا المجال.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

تتوخى الأهداف الخاصة لمشروع تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات، والعمل على تجديد وتطوير أدوات وأساليب وطرق التقييم المعتمدة، بما يجعل نظام التقييم عاكسا، بصورة صادقة، للمؤهلات والكفايات التي يتوفر عليها المتعلم، ويمكن من قياس مكتسباته التعليمية، وذلك من خلال بلورة وإرساء نظام جديد لتقويم التعلمات، يستند على إحداث محطات تقويمية للتصديق المرحلي على التعلمات الأساسية في المستويات الانتقالية بالتعليم الابتدائي والإعدادي وربطها بالدعم التربوي الإلزامي، لمساعدة التلاميذ على تجاوز صعوبات التعلم ومسايرة دراستهم بحظوظ أكبر في النجاح الدراسي، مع الحرص على تبسيط ومعيرة آليات التقييم والدعم التربوي.

في نفس السياق، يتعين العمل على دعم وتطوير وتعميم "برنامج تقويم المستلزمات الدراسية" و" البرنامج الوطني للدعم التربوي" كبرامج تقويمية وطنية منتظمة، وتطوير آليات التنسيق في قيادة الدراسات التقويمية الدولية واستثمار نتائجها في بلورة خطط لتحسين الأداء التربوي الوطني.

ومن جهة أخرى يهدف هذا المشروع إلى الرفع من موثوقية والمصداقية نتائج الامتحانات الإشهادية، وخاصة البكالوريا، من خلال إعطاء الأولوية في المستويات الإشهادية للامتحانات الموحدة، محليا وجهويا ووطنيا، تحقيقا لمبدإ الاستحقاق وتكافؤ الفرص، مع إعادة النظر في كيفية اعتماد نتائج المراقبة المستمرة في المحطات الإشهادية، خصوصا منها البكالوريا. وفي نفس السياق، يتعين العمل على التعميم التدريجي للأطر المرجعية للتقويم لتشمل مكون المراقبة المستمرة بالمستويات الإشهادية أولا، ثم بالمستويات الانتقالية للأسلاك لاحقا، في مجالات التعلمات الأساسية والمواد المميزة.

واستجابة لمتطلبات النجاعة والترشيد، يتعين العمل على مراجعة الهيكلة البيداغوجية لبكالوريا التعليم العام واعتماد هيكلة بيداغوجية للبكالوريا المهنية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الفعلية لسوق الشغل.

وتتم مواكبة هذه التدابير والإجراءات بإحداث إطار وطني مرجعي للإشهاد والتصديق تحت إشراف هيئة وطنية مستقلة، تمثل فيها مختلف قطاعات التعليم والتكوين والمنظمات المهنية، وذلك بنص تنظيمي، ويتضمن هذا الإطار على الخصوص، قواعد ومعايير تصنيف وترتيب الشهادات وفق شبكة مرجعية، ومعادلة الشواهد والديبلومات الوطنية والتصديق على الخبرة والتجربة وعلى المكتسبات المعرفية والحرفية والمهنية للأفراد، وتطويرها وتعميقها وترصيدها، ومن ثَم إدماجها داخل الاقتصاد المهيكل.

ومن شأن هذا الإطار أن يضمن الشفافية والوضوح والمقارنة بين الشهادات، على أساس دليل وطني للإشهاد، وأن يمكن من تحسين أدوات تقييم التحصيل الدراسي والتكويني، وأن يضفي عليها المزيد من المصداقية والنجاعة، وأن يتيح حركية سلسة لحملة الشهادات والديبلومات، وطنيا وعلى الصعيد الدولي.

ويتعين أيضا، مراجعة المساطر ذات الصلة بالإشهاد، وبمتابعة الدراسة، وذلك في استحضار لشروط تيسير سبل التعلم مدى الحياة، وتطوير نظام تقويم أداء المؤسسات التعليمية.

في أفق السنة الدراسية 2023-2021 يتم التركيز على الأولويات التالية:

- بلورة قرار نظام جديد لتقويم التعلمات بالابتدائي والإعدادي؛
- بناء عدة وطنية (أطر مرجعية واختبارات ودلائل عملية) موحدة للتصديق على التعلمات بالابتدائي؛
- إعداد دلائل مرجعية لتطوير الممارسة التقويمية الفصلية للمدرسين والمدرسات.
- وضع آليات وضوابط لضمان مصداقية نتائج المراقبة المستمرة في المحطات الإشهادية؛
- إتمام إصدار النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لتكييف الاختبارات والتقويمات لفائدة المتعلمين في وضعية إعاقة؛

- تعميم برنامج تقويم المستلزمات الدراسية على مستويات التعليم الابتدائي والإعدادي؛
- توسيع تجريب البرنامج الوطني للدعم التربوي PNSS ليشمل المستويات النهائية لسلكي الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي؛
- تطوير آليات الإعداد للمشاركات الوطنية في الدراسات الدولية وإحداث آليات للتنسيق بين الأطراف المعنية، وطنيا وجهويا، لتكثيف استثمار نتائج الدراسات المذكورة.

المشروع 13: إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكروالنشيط المدرسي والمهني والجامعي

أ. تقديم المشروع

ينص القانون-الإطار في مادته 34 على ضرورة مراجعة شاملة لنظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، من أجل مصاحبة المتعلم ومساعدته على تحديد اختياراته في مساره التعليمي، وتوفير الدعم البيداغوجي المستدام له، خلال أجل لا يتعدى ست سنوات، وذلك عبر اتخاذ التدابير التالية:

- التوجيه والإرشاد المبكران نحو الميادين التي يمكن فيها للمتعلمين إحراز التقدم المدرسي والمهني والجامعي الملائم لميولاتهم وقدراتهم؛
- تجديد الآليات المعتمدة في التوجيه التربوي، من خلال اعتماد الروائز، مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التحصيل الدراسي، وميولات واختيارات المتعلم ومشروعه الشخصي؛
- تعزيز البنيات والوحدات المكلفة بالتوجيه والإرشاد والإعلام وتقويتها، ووضع موارد بشرية متخصصة رهن إشارتها؛
- اعتماد آلية للتنسيق الوثيق بين قطاعات التربية والتعليم والتكوين المهني في مجال التوجيه والإرشاد، من أجل حسن توجيه المتعلم وإرشاده؛
- وضع دلائل مرجعية تحدد المبادئ الأساسية والمعايير الواجب مراعاتها في عملية التوجيه والإرشاد والإعلام حسب مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومستوياتها، والعمل على تحيين مضامينها في ضوء المستجدات التي تعرفها مختلف أنظمة التكوين.

كما يستمد المشروع 13 كذلك، عددا من أهدافه وتدابيره وإجراءاته من أحكام متفرقة ضمن مواد القانون-الإطار، سواء ما تعلق منها بالجسور والممرات لضمان حركية المتعلم في المسارات التعليمية والتكوينية والمهنية المتاحة (المواد 7، و8، و9، و15، و18)، أو بإحداث آليات للتنسيق بين مختلف مكونات المنظومة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ العمليات المتعلقة بالتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي (المادة 18)، أو بتوفير الأطر التربوية والإدارية الكافية ومراجعة مهامها وأدوارها وتأهيلها وتنمية قدراتها (المواد 22، و37، و39)، أو بتوفير البنيات والتجهيزات اللازمة والملائمة بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين (المادة 22)، أو بوضع برامج للمواكبة النفسية والاجتماعية (المادة 22)، أو بتكييف الخدمات والممارسات الخاصة بالتوجيه المدرسي والمهني والجامعي مع خصوصيات المتعلمين في وضعية إعاقة أو وضعيات صعبة (المادة 25)، أو بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بجودة التعلمات وتحسين مردوديتها (المادة 33)، أو بإعادة هيكلة وتنظيم بنيات

التدبير الجهوية والمحلية واعتماد مشروع المؤسسة أساسا للتنمية المستمرة والتدبير الناجع لمؤسسات التربية والتعليم والتكوين (المادة 40)، أو باعتماد نظام متكامل للمعلومات تدبيرا وتقييما لمكونات المنظومة (المادة 42).

وتفعيلا لهذه المقتضيات، وانسجاما مع روح القانون-الإطار، يقوم المشروع 13على المرتكزات الأساسية الآتية:

- اعتبار المتعلم منطلقاً وغاية للنظام الجديد للتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، وذلك باعتباره فاعلا نشيطا ومسؤولا عن تعلماته واختياراته الدراسية والمهنية المستقبلية؛
- ارتكاز هذا النظام الجديد على محورية المشروع الشخصي للمتعلم، باعتباره سيرورة ذاتية، ذهنية ووجدانية ونفسية واجتماعية، لها تمظهراتٌ خارجيةٌ تتجلى أساسا في الاندماج الفعلي للمتعلم في الحياة المدرسية والمهنية والجامعية؛
- جعل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، في علاقاتها بمحيطها التربوي والاجتماعي والاقتصادي، بيئةً مواكِبة للمشروع الشخصي للمتعلم، وتعزيز وظيفتها التوجيهية عبر تضافر جهود مختلف الفاعلين التربويين والشركاء لهذا الغرض؛
- جعلُ الفعل التربوي والتكويني فعلاً مواكِباً للمشروع الشخصي للمتعلم، عبر إدماج بُعد التوجيه المدرسي والمهني والجامعي ضمن سيرورة التربية والتكوين بمختلف مكوناتها؛
- ضمانُ استمرارية المشروع الشخصي للمتعلم عبر مختلف أطوار التربية والتكوين، منذ نهاية التعليم الابتدائي إلى غاية الاندماج في الحياة العملية.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يهدف المشروع 13 إلى الارتقاء بجودة خدمات وممارسات التوجيه المدرسي والمهني بالتعليم المدرسي وتركيزها على المشروع الشخصي للمتعلم، عبر إرساء وتفعيل خدمة المواكبة التربوية بالمؤسسات الثانوية، ودمج مكون التوجيه المدرسي والمهني والجامعي ضمن ممارساتها وآليات اشتغالها (البرامج الدراسية -مشروع المؤسسة -الأندية التربوية -مجال المؤسسة...) في إطار تفعيل وظيفتها التوجيهية، إلى جانب تعزيز العمل التخصصي في هذا المجال بآليات الجودة، وكذا إشراك الأسر في مواكبة المشاريع الشخصية لأبنائها.

ويهدف هذا المشروع كذلك، إلى تطوير نظام الممرات والجسور ومساطر التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، من خلال مأسسة هذا النظام بين مكونات منظومة التربية والتكوين من تعليم مدرسي وتكوين مهني وتعليم عتيق وتعليم عالٍ، ووضع نظام معلوماتي مندمج لتدبير هذه المساطر.

كما يتوخى هذا المشروع أيضا، تعزيز الموارد المخصصة للتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي كما وكيفا على مستوى التعليم المدرسي، من خلال تقوية قدرات الفاعلين التربويين في هذا المجال عبر التكوين الأساس والمستمر، وتمكين مختلف البنيات المتدخلة فيه من الموارد البشرية المؤهلة والكافية، وتوفير فضاءات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي بجميع المؤسسات الثانوية، مع إحداث مبدإ "الأستاذ الرئيس" بالتعليم الثانوي لتولي مهام المواكبة التربوية للمشاريع الشخصية للمتعلمين.

ولتحقيق هذه الأهداف وبلوغ هذه النتائج، يستلزم الأمر إصدار نصوص تنظيمية، وتوفير وثائق تربوية وأطر مرجعية ملائمة، وكذا مراجعة مهام وأدوار مختلف الفاعلين التربويين، وتعزيز انخراط الفاعلين الخارجيين في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، عبر إعمال آليات التواصل والتعاون والشراكة وتفعيل دور الإعلام في التعبئة المستمرة حول المجال. كما يتطلب الأمر كذلك، تطوير نظام معلوماتي مندمج لتوفير خدمات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي وتدبير المساطر وتنظيم تدخلات الفاعلين المعنيين، وكذا تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية الكافية والبنيات والتجهيزات اللازمة والملائمة الخاصة بهذا المجال.

في أفق السنة الدراسية 2024-2025 يتم العمل على:

- إرساء خدمة المواكبة التربوية للمشروع الشخصي للمتعلم، وفق الإطار التنظيمي المرجعي بأكثر من 2 500 ثانوية إعدادية وتأهيلية؛
- اعتماد مكون التوجيه المدرسي والمهني ضمن البرامج الدراسية بجميع أسلاك التعليم المدرسي؛
- إدماج التوجيه المدرسي والمهني والجامعي كمكون إلزامي ضمن مشروع المؤسسة، باعتباره آلية أساسية لقيادة المؤسسة التعليمية وإطارا منهجيا لتفعيل التدابير والإجراءات الإصلاحية، واعتماد هذا المكون ضمن الأندية التربوية وباقي آليات اشتغال المؤسسات التعليمية؛
- الرفع من عدد المناصب المخصصة للمستشارين في التوجيه التربوي في حدود 1 400 منصب إضافي؛
- مراجعة التكوين الأساس لأطر التوجيه التربوي؛
- إدماج مجزوءات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي في التكوين الأساس لمختلف الفاعلين التربويين؛
- دعم قدرات أزيد من 150ألف إطار تربوي وإداري في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي؛
- توفير فضاء مجهز للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي بما يفوق 3 400 ثانوية إعدادية وتأهيلية.

المشروع 14: تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

أ. تقديم المشروع

يهدف مشروع تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم إلى تأمين المساواة والتعلم مدى الحياة والانخراط الفاعل في اقتصاد ومجتمع المعرفة، انسجاما مع أهداف الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار. وذلك وفق مقاربة منهجية تروم تحيين الرؤية المغربية الخاصة بإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وذلك بتقديم تصور شمولي لكيفية إدماجها في المناهج الدراسية.

ولتحقيق الهدف العام من هذا المشروع، تم تحديد أهدافا خاصة تهم الإدماج الناجع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقاربة المنهاجية منذ الشروع في وضع تصور المناهج والبرامج والمواد، وكذا تنمية وتطوير كفايات التلاميذ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم، وهو ما يفرض المساهمة في إعداد برامج ومناهج تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعداد موارد رقمية مكيفة وفق المنهاج الجديد تغطي جميع المواد والأسلاك الدراسية، من خلال مختبرات الابتكار والإنتاج، بالإضافة إلى تكوين أطر تربوية ومختصين في مجال الابتكار وإنتاج الموارد الرقمية عبر دورات تكوينية حضورية وعن بعد ،دون إغفال العمل على استكمال تجهيز المؤسسات التعليمية ببنيات مناسبة مع الصيانة والربط بالإنترنيت وفق حكامة رقمية جيدة.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

I. إدماج ناجع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقاربة المنهاجية منذ الشروع في تصور المناهج والبرامج والمواد

1. موارد رقمية مكيفة وفق المنهاج الجديد وتغطي جميع المواد والأسلاك الدراسية

تحرص الوزارة من خلال هذا المشروع، على إعداد برامج ومناهج تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم وذلك، بدءا بتقديم تصور شمولي لكيفية إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية. كما أن المشروع يسعى إلى إحداث موارد رقمية مكيفة وفق المنهاج الجديد، تغطي جميع المواد والأسلاك الدراسية باعتماد التدابير التالية:

- توفير تطبيقات تربوية رقمية للمواد الدراسية المنقحة وفق المنهاج الجديد للسلك الابتدائي؛
- تسكين الموارد الرقمية المقتناة والحرة والمصادق عليها على البوابة الوطنية لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم taalimtice.ma ووضعها رهن إشارة الأطر التربوية لتوظيفها في الممارسات البيداغوجية؛
- وضع رهن إشارة المتعلمين منصة رقمية telmidtice.ma خاصة بالتدريس عن بعد معززة، بموارد رقمية على شكل دروس، بالإضافة إلى تمارين تفاعلية للدعم والتقوية وذلك بعد التصديق عليها من قبل الجهات المختصة؛
- تشجيع إنتاج مشاريع تربوية رقمية (ممارسات بيداغوجية) من طرف الأطر التربوية من خلال تنظيم مباراة INNOVATICE؛
- التصديق على الموارد الرقمية المنتجة من طرف الأطر التربوية ومنح علامة الجودة VAREN؛
- مأسسة الإنتاجات التربوية الرقمية من طرف الأساتذة وتأطيرها من طرف السادة أطر المراقبة التربوية؛
- تطوير أو اقتناء منظومة لإدارة التعلم LMS وربطها بمنظومة مسار للتدبير المدرسي (MASSAR TICE).

2. أطر تربوية ذات أداء مهني متطور من خلال توفير تكوينات حضورية وعن بعد

من أجل تطوير الأداء المهني للأطر التربوية عبر التكوينات الحضورية والتكوينات عن بعد، تعمل الوزارة، من خلال برنامج جيني، على ضمان مواكبة هاته الأطر عبر تعزيز مهاراتهم المهنية وتوفير تكوينات إشهادية في المعلوميات وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التدابير التالية:

- ضمان توفير التأطير البيداغوجي ومصاحبة التعلمات، من أجل إرساء استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم من خلال التكوينات الحضورية؛

- تنظيم تكوينات حضورية أو عن بعد للمكونين الرئيسيين حول إنتاج وإدماج موارد رقمية من طرف مكوني المركز المغربي الكوري للتكوين مع ضرورة مضاعفة هذه التكوينات على مستوى الجهات والأقاليم؛
- تعزيز مهارات الفاعلين التربويين وتوفير تكوينات عن بعد عبر منصة التكوين عن بعد: " ComPracTICE" و" MOOC GENIE"؛
- مواكبة الأطر التربوية، من خلال تعزيز مهاراتهم المهنية وتوفير تكوينات إشهادية في المعلوميات وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات MOS وMCE؛
- توظيف الحساب الإلكتروني taalim.ma من طرف الأطر التربوية؛
- تطوير المهارات الأساسية للمدرسين والمفتشين المتدربين بالمراكز في مجال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؛
- تنظيم تكوينات حضورية حول إنتاج وإدماج موارد رقمية في المركز المغربي الكوري للتكوين؛
- بلورة مجزوءة تكوينية حول التدريس وتدبير التعلمات عن بعد موجهة للأطر التربوية؛

3. مؤسسات تعليمية مجهزة ببنيات مناسبة مع الصيانة والربط بالإنترنيت

برنامج تجهيز المؤسسات التعليمية يروم:

- استكمال تجهيز مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي بقاعات متعددة الوسائطSMM وبحقائب متعددة الوسائط VMM؛
- تجهيز المؤسسات التعليمية بحقائب متعددة الوسائط VMM؛
- تجهيز7000 مدرسة فرعية بحقائب متعددة الوسائط (VMM) وربطها بشبكة الإنترنيت؛
- تجهيز12 مؤسسة ابتدائية و24 مؤسسة ثانوية إعدادية وتأهيلية في إطار مشروع تجريبي بحاسوب ومسلاط في كل قاعة.
- إرساء منظومة معلوماتية لتتبع حضيرة العدة المعلوماتية والربط بشبكة الأنترنيت المخصصة للعملية التعليمية بالمؤسسات التعليمية والمديريات الإقليمية ومراكز التكوين؛

كما يسعى هذا البرنامج، إلى ربط المؤسسات التعليمية بشبكة الإنترنت (جيني 1، جيني 2، جيني 3) مع خدمة التصفية وتفعيل برنامج لصيانة العتاد المعلوماتي، من أجل الوقاية والإصلاح بشكل فعال (يخصص تقنيون من المديريات الإقليمية للإشراف على صيانة الحواسيب بالمؤسسات التعليمية) وتحديث تجهيزات جيني 1 وجيني 2 بالمؤسسات التعليمية.

4. ضمان حكامة رقمية جيدة

وبهدف ضمان حكامة رقمية جيدة سيتم الاعتماد على الوسائل التالية:

- إحداث هيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الهيكل التنظيمي للوزارة، لضمان استمرار تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- إحداث مختبرات جهوية للابتكار وإنتاج الموارد الرقمية؛
- القيام بتقييم خارجي للممارسات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وتقاسمها داخل الوسط التربوي، من خلال بوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؛

- إصدار تقارير دورية بشأن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، من طرف المرصد الوطني لتطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم (ONUTICE)؛
- تمكين مدرسي وتلامذة الأوساط القروية من نظام فعال ومندمج للمحتويات الرقمية على قدم المساواة مع مدرسي وتلامذة باقي الأوساط المجالية.

في أفق 2030 يتم العمل على تحقيق النتائج الأساسية التالية:

النتائج	2019- 2021	2022- 2024	2025- 2027	2028- 2030
مناهج تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم	50%	80%	100%	100%
موارد رقمية مكيفة وفق المنهاج الجديد وتغطي جميع المواد والأسلاك الدراسية	40%	100%	100%	100%
أطر تربوية ذات أداء مهني متطور من خلال توفير تكوينات حضورية وعن بعد	40%	60%	80%	100%
مؤسسات تعليمية مجهزة ببنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم مع الصيانة والربط بالإنترنيت	100%	100%	100%	100%
ضمان حكامة رقمية جيدة	80%	100%	100%	100%

II. تنمية وتطوير كفايات التلاميذ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم، من خلال نشر الثقافة الرقمية وتعميم تدريس المعلوميات

1. تلاميذ يتوفرون على الكفايات القرائية الرقمية في مجال استخدام الوسائط المتعددة وشبكة الإنترنت

تحرص الوزارة على إعداد وتكوين تلاميذ يتوفرون على الكفايات القرائية الرقمية في مجال استخدام الوسائط المتعددة وشبكة الإنترنت وذلك عبر الوسائل التالية:

- نشر الثقافة الرقمية؛
- تطوير الكفايات الأساسية للتلاميذ في مجال استخدام الوسائط المتعددة وشبكة الإنترنت؛
- تحسيس التلاميذ حول الاستعمال الآمن للإنترنت، عبر تنظيم قافلة تحسيسية على مستوى جميع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين،وذلك تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي للسلامة على الانترنت من كل سنة (11 فبراير) ؛
- إشهاد متعلمي الثانوي التأهيلي (جذع مشترك) في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؛

كما يسعى هذا المشروع إلى تشجيع التعلم الذاتي والاستقلالية من خلال:

- استفادة التلاميذ من ورشات البرمجة والروبوتيك؛
- تطوير المهارات اللينة (Soft Skills) لدى التلاميذ المستفيدين من ورشات مخصصة لتنمية هذه المهارات باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؛

2. تحيين وتعميم مادة المعلوميات

يسعى هذا المشروع إلى تحيين وتعميم مادة المعلوميات بالمؤسسات التعليمية باعتماد الوسائل التالية:

- تحيين منهاج مادة المعلوميات مع اعتماد التدريس بالمجزوءات (مجزوءات قابلة للتحديث والتنقيح دوريا نظرا لطبيعة المادة سريعة التطور)؛
- تعميم تدريس مادة المعلوميات على مستويات التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي؛
- إدراج مادة البرمجة في المستوى الابتدائي؛
- تعزيز شبكة الأساتذة والمفتشين في مجال المعلوميات لضمان هذا التعميم؛
- إحداث مسلك البكالوريا الرقمية أو بكالوريا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- إحداث سلك التبريز في المعلوميات؛
- تنظيم أولمبياد سنوي خاص بالمعلوميات.

في أفق 2030 يتم العمل على تحقيق النتائج الأساسية التالية:

النتائج	2019- 2021	2022- 2024	2025- 2027	2028- 2030
تلاميذ يتوفرون على الكفايات القرائية الرقمية في مجال استخدام الوسائط المتعددة وشبكة الإنترنت	40%	60%	80%	100%
استفادة التلاميذ من ورشات البرمجة والربوتيك	40%	60%	80%	100%
تحيين وتعميم مادة المعلوميات	60%	100%	100%	100%

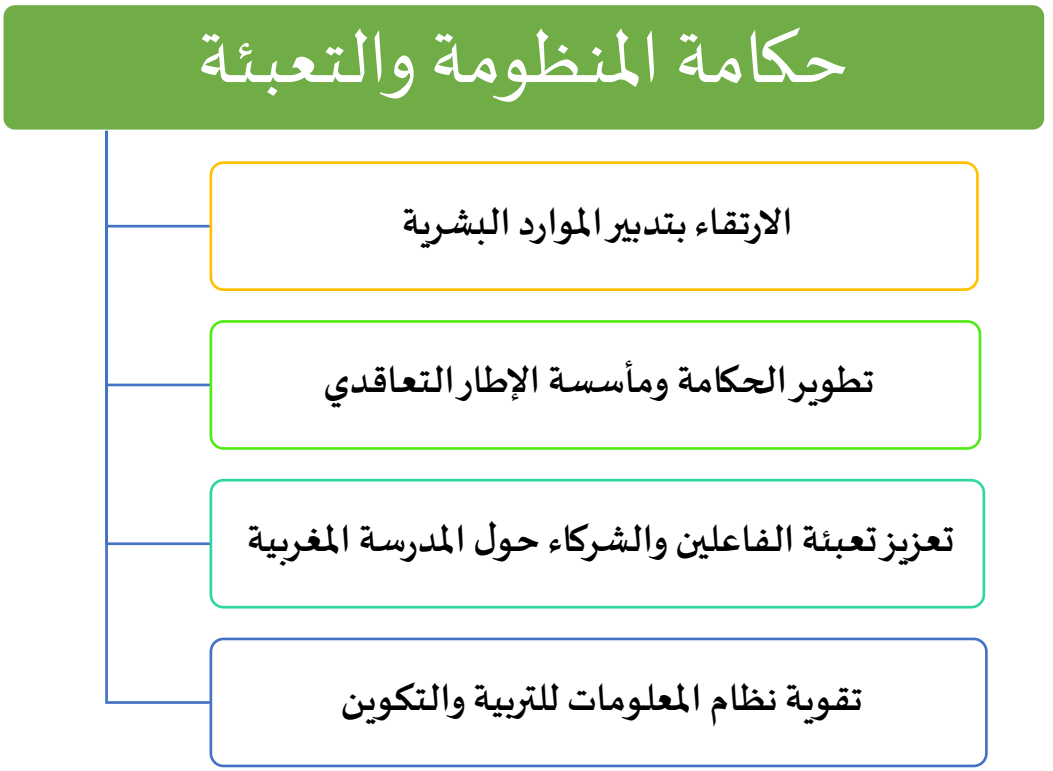
حكامة المنظومة والتعبئة
الارتقاء بتدبير الموارد البشرية
تطوير الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي
تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية
تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين

المجال الثالث: حكامة المنظومة والتعبئة

1. التعريف بالمجال

فرض مفهوم الحكامة نفسه خلال تسعينيات القرن الماضي في المواضيع المرتبطة بالسياسات العمومية، وخاصة ما يتصل منها بالتدبير وبالقواعد التنظيمية وبالإجراءات ذات الصلة باتخاذ القرار، وقد ساهم ذلك في تحسين تدبير الأنظمة التربوية.

وتعتبر الحكامة، حسب نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين، "رافعة أساسية للتغيير الذي سيمكن نظام التربية والتكوين من التزود بأدوات القيادة، وبآليات التدبير".

في هذا الإطار، وبشكل أعم وأرحب، أفرد دستور 2011 بابا كاملا للمبادئ العامة للحكامة الجيدة، معتبرا "أن تنظيم المرافق العمومية يتم على أساس المساواة... في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات...". وتخضع لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، كما تخضع للمراقبة والتقييم.

أما الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، فقد اعتبرت الحكامة من بين الإشكاليات العرضانية التي تواجهها المدرسة منذ عقود، سواء في بعدها المتعلق بنجاعة التدبير، أو في أبعادها الأخرى ذات الصلة بالمشاركة، والشفافية، وربط المسؤولية بالتقييم والمحاسبة.

وبالنظر للرهانات المعقودة على المدرسة في تنمية وتأهيل الإمكان البشري، فإن الرؤية الاستراتيجية تعتبرها معنية أكثر بالانخراط في التحولات المجتمعية، واستدماج مستلزمات الحكامة الجيدة، بغاية تحقيق النجاعة والفعالية في مختلف إنجازاتها، بما في ذلك النجاح في تحقيق أهداف الإصلاحات الحالية والمرتقبة للمدرسة.

في هذا الأفق، دعت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح إلى إسناد مسؤولية تدبير منظومة التربية والتكوين لبنيات التدبير على المستوى الترابي، عبر تفويض الصلاحيات والمهام في ظل الاستقلالية والتعاقد والمحاسبة، وذلك في إطار تحديد واضح للسلط والأدوار والمهام وكيفية توزيعها على مختلف مستويات المنظومة التربوية، واستكمال تفعيل اللامركزية واللاتمركز.

من جهته، خصص القانون – الإطار رقم 51.17 الباب السابع لمبادئ وقواعد حكامة المنظومة التربوية، والتي تشكل الإطار المرجعي الأساس والتوجهات الاستراتيجية لسياسة قطاع التربية الوطنية في مجال الحكامة، والتي تدعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة تفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز في تدبير المنظومة على المستوى الترابي، وإعمال مبدإ التفريع من أجل تمكين بنيات التدبير الجهوية والمحلية للمنظومة من ممارسة المهام والاختصاصات الموكولة إليها.

وانطلاقا من هذه الموجهات المرجعية، أضحى من اللازم وضع الحكامة الجيدة في صلب انشغالات إدارة التربية الوطنية بمختلف مكوناتها ومستوياتها، والعمل على تحصين وتعزيز المكتسبات المحققة في هذا المجال، واستشراف أفق تحسين حكامة المنظومة.

2. الوضعية الراهنة

يعتبر قطاع التربية الوطنية من القطاعات السباقة على المستوى الوطني في نهج اللامركزية واللاتمركز، وقد ساهم إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في تعزيز الجهود المبذولة من لدن الدولة لإصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا، حيث ساعدت الأكاديميات، بصفتها مؤسسات عمومية، في تحسين سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين في مجال التربية والتعليم والتكوين على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي، حيث تم نقل جل الاختصاصات التي كانت موكولة للإدارة المركزية، إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وأصبح لهذه الأخيرة صلاحيات اتخاذ القرار دون الرجوع إلى المركز.

وتماشيا مع التقسيم الجهوي الجديد للمملكة، تمت مباشرة ورش مواءمة الخريطة الجهوية للأكاديميات مع التقسيم الجهوي الجديد، حيث عملت الوزارة على تقليص عدد الأكاديميات من 16 إلى 12، وإصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتدبير المرحلة. وموازاة مع ذلك، تم اعتماد هيكلة جديدة على المستويين الجهوي والإقليمي، لمواكبة الأدوار والمهام الجديدة التي أضحت تضطلع بها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

والجدير بالإشارة أن تبني الوزارة لمفهوم تسريع وتيرة الإصلاح وإعطائه النفس الجديد، قد برز بوضوح مع مرحلة البرنامج الاستعجالي (2012 – 2009)، ثم بعدها جاءت محطة المخطط الاستراتيجي (2013 – 2016)، حيث تم إنجاز مجموعة من العمليات التي مكنت من إحداث وإرساء نظام مندمج للقيادة، يربط بين المستويات الترابية التي يتكون منها قطاع التربية الوطنية، وينطلق من المؤسسة التعليمية ليصل إلى الإدارة المركزية، مرورا بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية، ليمكن من استعمال عقلاني للمعطيات التي يتم جمعها على الصعيد المحلي.

ومما لا شك فيه، أن مجموعة من العوامل والإكراهات التي اعترضت مسار إصلاح المنظومة التربوية في مجال الحكامة، قد بدأت تتراجع لفائدة مؤشرات جديدة تؤكد، في ظل الإصلاحات الجارية مع الرؤية الاستراتيجية (2015 – 2030) والقانون – الإطار رقم 17 .51، قابلية المنظومة للإصلاح واعتبارها موضوع رهان كبير وحاسم. وأضحى من المسلم به أن مداخل ومفاتيح تحسين تدبيرها تجد بلورتها الفعلية في ترسيخ الطابع المحلي والجهوي؛ وفي الدفع، أكثر من أي وقت مضى، باللامركزية إلى أبعد مدى في إطار الجهوية المتقدمة واللاتمركز الموسع.

في هذا السياق، وخلال السنوات الأخيرة عرف مجال تدبير الموارد البشرية تحولا ملموسا سواء فيما يتعلق بمعالجة وتصفية العديد من الملفات الإدارية العالقة، أو فيما يتعلق بتوسيع صلاحيات الأكاديميات، من خلال تفويض الاختصاصات، أو فيما يخص المقاربة الجديدة والمتمثلة في الإعداد المبكر للدخول المدرسي، إذ أصبح الإعداد للسنة الدراسية المقبلة يتم خلال الفترة ما بين شتنبر ودجنبر من السنة الجارية، وذلك انسجاما مع ما تستلزمه هذه المقاربة من توفير شروط حكامة إدارية ناجعة في مجال تدبير الموارد البشرية، والتي تهدف أساسا إلى ضمان تمدرس قار ومستمر لجميع التلميذات والتلاميذ، والإعداد القبلي للبنيات التربوية بالمؤسسات التعليمية.

كما انخرطت الوزارة في عدة مشاريع تخص مجال الإعلاميات واستعمال تكنولوجيا الإعلام والتواصل والتي تشكل إحدى الدعامات الأساسية للمنظومة التربوية، ورافدا أساسيا في استنباط المعطيات والبيانات الضرورية في التسيير الإداري والتربوي المندمج.

ومن أجل تعزيز هذه المكتسبات وتطويرها بشكل متواصل ومستدام للاستجابة للمتطلبات والحاجيات الآنية والمستقبلية للمستعملين والفاعلين التربويين على صعيد المصالح المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية، تم وضع مخطط جديد ينخرط، بإيمان قوي، في إنجاح تنزيل مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح عبر مقتضيات القانون – الإطار والتي تمت ترجمتها إلى حافظة مشاريع تشكل المخطط الاستراتيجي لقطاع التربية الوطنية (2017-2021).

ولقياس الفاعلية الداخلية للمنظومة في مجال الحكامة، يعد الاحتفاظ بالتلاميذ إلى نهاية الأسلاك التعليمية وبمدى تدفقهم عبر المستويات التعليمية بدون تكرار أو انقطاع عن الدراسة من بين المؤشرات الدالة. وفي هذا الإطار، وبالنظر لخصوصية كل سلك تعليمي، يتضح أن هذه الفعالية قد تحققت بشكل جزئي بالنسبة للتعليم الابتدائي، رغم بعض التعثرات المتجلية في ارتفاع نسب التكرار. وتبقى دون طموحات القطاع بالنسبة لسلكي التعليم الثانوي.

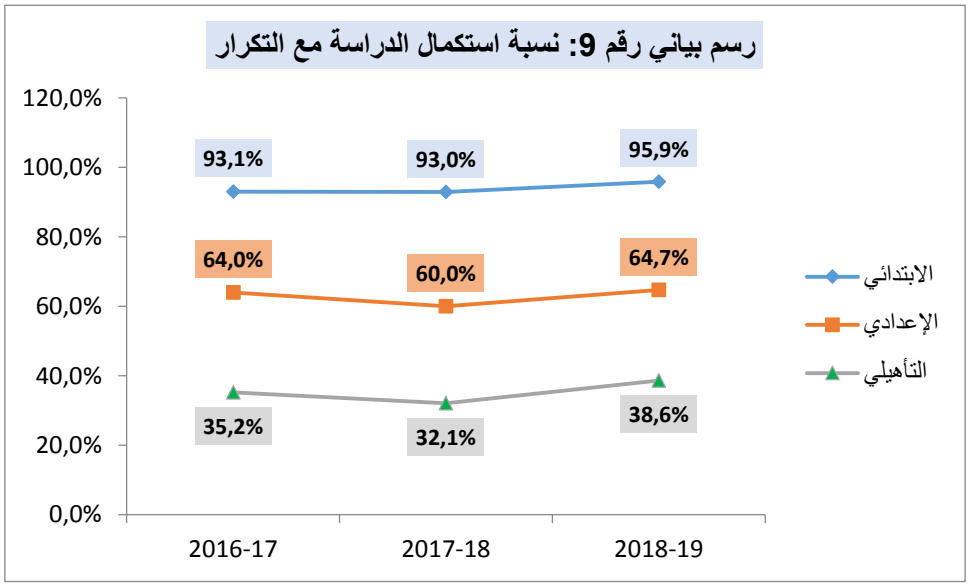

كما عرفت نسب التكرار بسلكي التعليم الابتدائي والتأهيلي تراجعا ملموسا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إذ سجلت انخفاضا قدر ب 2.7% بالنسبة للتعليم التأهيلي و2.8% بالتعليم الابتدائي. في حين لازالت هذه النسب بسلك التعليم الإعدادي لم ترق إلى المستوى المطلوب نتيجة بعض الإكراهات والتي يتم العمل على تجاوزها.

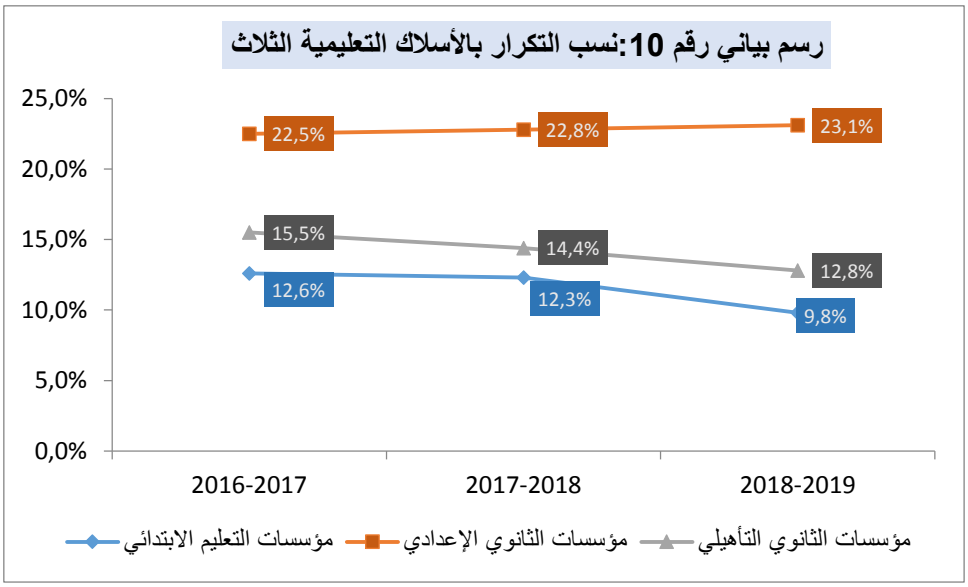

في حين عرفت نسب استكمال الدراسة من دون تكرار تحسنا مستمرا بالتعليم الابتدائي، بحيث وصلت هذه النسب خلال الموسم الدراسي 2018-2019 إلى ما يقارب58.9%، في حين لم تتجاوز نسبة استكمال الدراسة بالتعليم الثانوي الإعدادي% 25.6 و% 10.6 بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي.

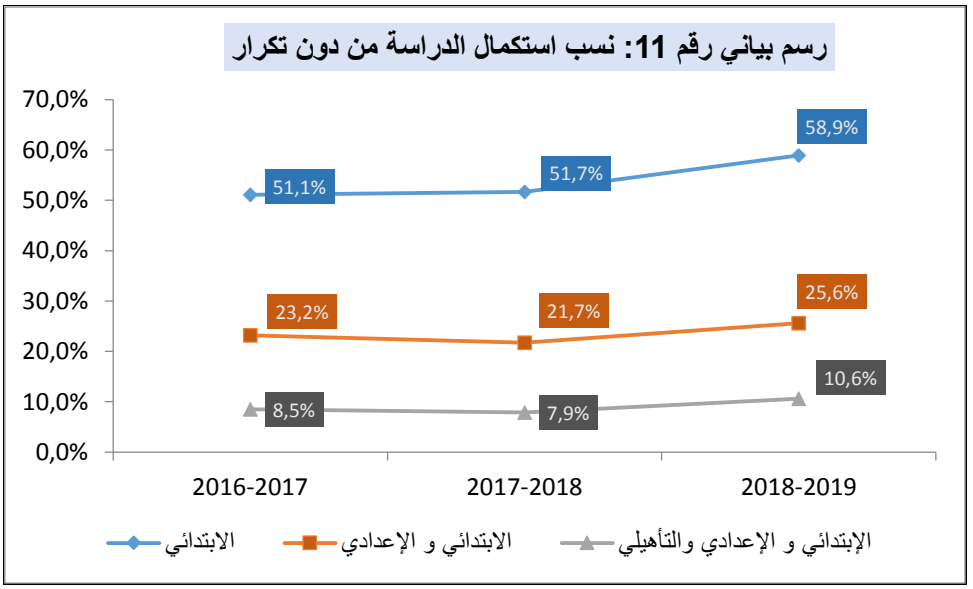

أما فيما يهم التأطير البيداغوجي، تختلف نسبه من مستوى تعليمي إلى آخر إذ يمثل% 27 بالنسبة للتعليم الابتدائي و 26% بالتعليم الإعدادي في حين لا يتعدى 17% بالمستوى التأهيلي. فكلما كانت هذه النسب منخفضة كلما كان مستوى التأطير البيداغوجي جيدا، وبالتالي تزداد القدرة الاستيعابية والتحصيل لدى المتعلمين. كما تجدر الإشارة أن هذه النسب عرفت بدورها انخفاضا بينا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، نتيجة توفير الموارد الضرورية من حجرات دراسية وأطر تربوية مع حسن توزيعها واستعمالها وتدبيرها.

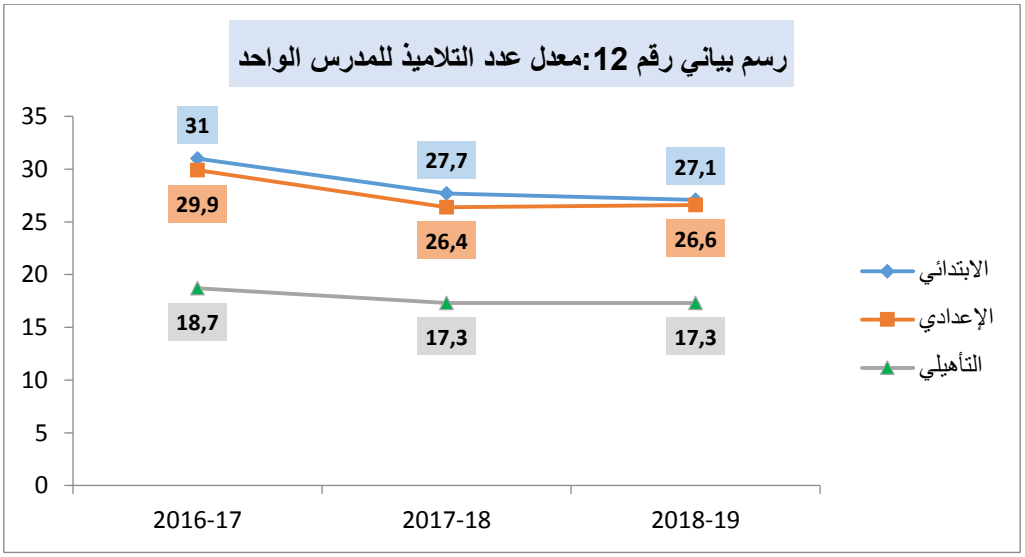

3. الأهداف العامة

من المؤكد أن بلوغ أهداف الإصلاح الحالي، يتطلب اعتماد مقاربة فعالة ومندمجة لقيادة وتدبير التغيير، كما يستدعي تضافر جهود الجميع، وفق منظور يكرس البعد التشاركي في التدبير، ويرسخ مسؤوليات كل طرف في تنزيل الإصلاح.

من هذا المنطلق، فإن المشاريع المنضوية في مجال حكامة المنظومة التربوية، تروم تحقيق الأهداف العامة التالية:

- تعزيز الحكامة الجيدة في تدبير الموارد البشرية؛
- الارتقاء بحكامة منظومة التربية والتكوين واعتماد التعاقد كأساس لإنجاح الإصلاح؛
- تحسين الحكامة المالية وتطوير وتنويع مصادر التمويل؛
- تحقيق تعبئة مجتمعية مستدامة؛
- إرساء نظام معلوماتي مؤسساتي لقيادة المنظومة التربوية وتقييمها وضمان جودتها.

4. توصيف مشاريع المجال

تهدف المشاريع المتضمنة بهذا المجال إلى تعزيز حكامة المنظومة التربوية، من خلال مواصلة تفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز، عبر تنزيل القانون – الإطار. وتعد هذه المشاريع ذات بعد أفقي، وتتكامل فيما بينها من حيث الأهداف والنتائج المنتظر تحقيقها.

هذا، ولأجل تسليط الضوء على هذه المشاريع، نستحضر فيما يلي، أهم موجهات كل مشروع على حدة، وكذا الأهداف والنتائج المنتظرة منه.

المشروع 15: الارتقاء بتدبير الموارد البشرية

أ. تقديم المشروع

يستند هذا المشروع على موجهات تستهدف تعزيز الحكامة الجيدة في تدبير الموارد البشرية، من خلال نظام أساسي جديد، يقوم على مبادئ العدل والإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بتدبير المسارات المهنية لجميع مكونات المنظومة التربوية، من هيئات وأطر تربوية وإدارية وتقنية، ووضع منظومة لتقييم الأداء المهني وربطها بالارتقاء بالمسار المهني والوظيفي؛ إلى جانب استكمال إرساء اللامركزية الفعلية في مجال تدبير الموارد البشرية؛ وتجويد وترشيد تدبير العنصر البشري، وتحفيزه؛ وكذا تعزيز استقلالية الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في تدبير مواردها البشرية؛ وإرساء نظام معلوماتي ناجع لتدبير هذه الموارد؛ ومواكبتها بالتأطير والتأهيل من خلال وضع برامج سنوية لتقوية قدراتها التدبيرية، وجعلها تتوفر على الأطر المؤهلة من أجل تنزيل مشاريع إصلاح المنظومة التربوية جهويا وإقليميا ومحليا.

ولعل من أبرز موجهات هذا المشروع كذلك، الدعوة إلى تخليق الممارسة المهنية داخل منظومة التربية والتكوين، وترسيخ ثقافة الواجب المهني، وتكريس الضبط والانضباط، وذلك على أساس قاعدة المردودية والاستحقاق.

ومن بين موجهاته الأساسية أيضا، اعتبار الشروط النظامية والتكوين الأساس والمعايير والمؤهلات، التي سيتم تحديدها في "دلائل مرجعية"، مداخل أساسية ولازمة لولوج مهن التدريس والتكوين والتأطير والتدبير والتفتيش.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يهدف هذا المشروع إلى الارتقاء بتدبير الموارد البشرية وتجديد مهن التربية والتكوين لتصبح أكثر نجاعة، وذلك عبر:

- تحديد مهام وكفايات الأطر التربوية والإدارية والتقنية المنتمية لمختلف الفئات المهنية العاملة في مجالات التربية والتعليم والتكوين في الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، تعتمد لإسناد المسؤوليات التربوية والإدارية، وتقييم الأداء، والترقي المهني، والعمل بعد ذلك، على إعادة تنظيم مهن التربية والتكوين وملاءمة الأنظمة الأساسية الخاصة لمختلف الفئات المهنية وفق المبادئ والقواعد والمعايير المنصوص عليها في هذه الدلائل المرجعية؛
- توحيد المسارات المهنية وتوسيع نظام الدرجات وحفز الفاعلين التربويين طيلة حياتهم المهنية، مع وضع نظام خاص لتحفيز وتشجيع الأطر التربوية والإدارية على ممارسة مهامها بالأوساط القروية والمناطق ذات الخصاص (تعويضات مادية، السكن، خدمة النقل وباقي الخدمات الاجتماعية، تجهيز البنيات المدرسية...)؛
- إنجاز تقييم منتظم للأداء المهني والمردودية وربطه بمنظومة الترقي، اعتمادا على الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، ويمكن من التوظيف الأمثل للموارد البشرية، والعمل على استثمار نتائجه عند إسناد المهام، بالإضافة إلى تثمين التكوين المستمر بجعله ضمن عناصر تقييم الأداء والترقي المهني؛
- إعداد واعتماد شبكات تقييم الأداء المهني مع ربطه بمنظومة الترقي، استنادا إلى مؤشرات موحدة ووظيفية لقياس الأداء والمردودية ونجاعة النتائج والالتزام بالواجب المهني حسب الهيئات ووفق الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات؛

- إرساء ميثاق أخلاقي لمهن التربية والتعليم والتكوين وتفعيل مضامينه، يقوم على أساس مبدأ التلازم بين الحقوق والواجبات ويؤدي إلى تخليق الممارسة المهنية داخل المنظومة التربوية، مع ربط الإخلال به بمسطرة التأديب وآليات الترقي المهني؛
- اعتماد الكفاءة والاستحقاق في تولي المسؤوليات التربوية والتنسيقية والتدبيرية والتأطيرية في أفق تحقيق المناصفة؛
- اعتماد تدبير جهوي للموارد البشرية في انسجام مع النهج اللامتمركز لمنظومة التربية والتكوين، ومع توجهات الجهوية المتقدمة، من خلال:
  - ✓ أجرأة الميثاق الوطني للاتمركز الإداري وتنمية الكفايات المهنية واستكمال الخبرة لمدبري الموارد البشرية بالأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية لتستجيب لمتطلبات حجم الإختصاصات المفوضة، بالإضافة إلى تفعيل شبكة مدبري الموارد البشرية والارتقاء بأدوارها وبأدائها الميداني؛
  - ✓ استكمال تفويض الاختصاصات للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، مع إرساء آليات للتعاقد حول النتائج بين الإدارة المركزية والأكاديميات الجهوية، من جهة، وبين هذه الأخيرة والمديريات الإقليمية، من جهة ثانية، لمواكبة عملية تفويض أو نقل الاختصاصات التي مازالت تدبر على المستوى المركزي، وذلك عن طريق تفعيل آليات التأطير والمعيرة والتقييم؛
  - ✓ توفر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين على مواردها البشرية واستقلالية تدبيرها من خلال وضع نظام أساسي خاص بموظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والعمل به، مع الحرص على مواكبة الأكاديميات بالتأطير اللازم لتنزيل أمثل لمقتضياته، والعمل على توفير الموارد البشرية اللازمة.
- تجويد تدبير الموارد البشرية بقطاع التربية الوطنية، وضمان توزيعها بما يحقق العدالة المجالية، مع إرساء نظام للتدبير التوقعي للموارد البشرية يمكن من عقلنة تحديد الحاجيات بتنسيق مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وإرساء آليات لتتبع تشغيل الموارد البشرية عبر تتبع استعمال الزمن المدرسي واستكمال ساعات العمل النظامية وإسناد الفائض من المدرسين جداول حصص كاملة حسب الأسلاك، بالإضافة إلى اعتماد التطبيق المعلوماتي لتدبير الفائض والخصاص من الموارد البشرية، وتكوين وتأهيل الفائض من أطر التدريس من أجل إسنادهم مهام التدريس في المواد القريبة من تخصصهم، مع تفكيك أهم الإكراهات التي تفرز الفائض التدبيري؛
- العمل على سد الخصاص الحاصل في مؤسسات التربية والتعليم العمومي، ووضع الموارد البشرية المتخصصة رهن إشارة البنيات والوحدات المكلفة بالتوجيه والإرشاد والإعلام، وذلك داخل أجل ست (6) سنوات؛
- تجويد المنظومة الحالية للحركات الانتقالية وإعادة الانتشار من خلال تدقيق وتكييف المذكرة الإطار للحركات لتستجيب للحاجيات الوظيفية للمنظومة من الموارد البشرية، والعمل على إعداد مخطط لإعادة انتشار الموارد البشرية على مختلف مستويات المنظومة التربوية؛

- إرساء نظام معلوماتي ناجع ومندمج لتدبير الموارد البشرية من خلال استكمال مساطر التدبير غير المدرجة في النظام المعلوماتي الحالي واعتماده في تحمل جميع القرارات التدبيرية الخاصة بالوضعيات الإدارية للموظفين، بالإضافة إلى تحسينه وتعميم استعماله على مستوى المؤسسات التعليمية.

المشروع 16: تطوير الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي

أ. تقديم المشروع

يتأسس هذا المشروع على مجموعة من الموجهات الرامية إلى التقيد بالتوجهات الاستراتيجية الكبرى لسياسة الدولة في مجال التربية والتعليم والتكوين، ولاسيما التدابير الرامية إلى مواصلة تفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز في تدبير المنظومة على المستوى المجالي، وذلك من خلال تعزيز الاستقلالية الفعلية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ونقل الصلاحيات اللازمة لتسيير مرافق المنظومة على المستوى الترابي، وتحويل الوسائل اللازمة، مع وضع آلية لتحقيق التعاضد في الموارد والممتلكات والتجهيزات الضرورية، فضلا عن تعبئة الموارد المتاحة لإنجاز برنامج وطني لصيانة وتأهيل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين القائمة والتجهيزات المتواجدة في أجل لا يتعدى ثلاث (3) سنوات، وخاصة بالوسط القروي والمناطق شبه الحضرية، من أجل مواكبة الطلب المتزايد على التمدرس.

كما يعتمد هذا المشروع على موجهات محورية تدعو إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمسؤولية والتفويض والشفافية والمحاسبة والترشيد والتنسيق وتبسيط المساطر والمراقبة الداخلية، وإرساء استقلالية مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، باعتماد مشروع المؤسسة كأساس لتنميتها المستمرة وتدبيرها الناجع، وتعزيز وتقوية حكامتها، وتوفير الوسائل **اللازمة لتمويل المنظومة وتنويع مصادرها وتحسين جودتها، وتفعيل الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى الصندوق الخاص بالنهوض بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، المحدث بموجب المادة 14 المكررة من قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.**

علاوة على ما سبق، فمن موجهات المشروع كذلك، وضع إطار تعاقدي استراتيجي شامل، يحدد مساهمة القطاع الخاص في تطوير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والرفع من مردوديتها، وتمويلها، وتحسين جودتها، وتنويع العرض التربوي والتعليمي والتكويني، مع مراعاة مبادئ التوازن المجالي على الصعيد الترابي، وأولوية المناطق ذات الخصاص في البنيات المدرسية، وكذا إرساء آليات المواكبة والتأطير والتقييم والتتبع بهدف تطوير حكامة المنظومة التربوية.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

انطلاقا من هذه الموجهات، يرمي المشروع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لإصلاح منظومة التربية والتكوين باعتبارها أولوية وطنية ملحة، ومسؤولية مشتركة بين الدولة والأسرة وهيئات المجتمع المدني، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، من خلال مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية والمالية، والتي تتمحور حول مواصلة تفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز في تدبير منظومة التربية والتكوين، وإرساء تعاقد مجتمعي، باعتباره أساس إنجاح الإصلاح، وتوفير المستلزمات القانونية الضرورية لتنزيله، من خلال تنفيذ المخطط التشريعي والتنظيمي الذي تداولت فيه اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي خلال اجتماعها الأول المنعقد بتاريخ 25 دجنبر 2019، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة. وهو المخطط الذي يتوخى إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية الضرورية لتنزيل أحكام القانون-الإطار رقم 51.17، وكذا تكريس الحكامة الجيدة للمنظومة التربوية، فضلا عن مراجعة وتعديل النصوص الجاري بها العمل لجعلها متوافقة مع متطلبات الإصلاح، وضمان ريادة وقدرات تدبيرية ناجعة في مختلف مستويات المنظومة، وتوطيد نظام للحكامة الترابية للمنظومة في أفق الجهوية المتقدمة.

إلى جانب ما سلف ذكره، يرمي المشروع إلى تطوير حكامة منظومة التربية والتكوين، من خلال تعزيز الإدارة التربوية والارتقاء بقدراتها، وتكريس مساطر وآليات التدبير، وتعميم العمل بمقاربة مشروع المؤسسة، وكذا تعزيز العمل الميداني، وتدبير القرب، والرفع من نجاعة وفعالية التدخلات المحلية، بهدف جعلها رافعة أساسية لتحسين مؤشرات التمدرس بالمؤسسات التعليمية، وتحسين جودة أدائها، وخلق دينامية فعلية محفزة على التطوير المنتظم لمردوديتها.

ومن بين أبرز أهداف المشروع أيضا، تحسين الحكامة المالية وتطوير وتنويع مصادر التمويل، في غضون ثلاث (3) سنوات، مع التركيز على:

- تحيين إطار التدبير المالي والمادي والمحاسبي على جميع مستويات المنظومة، من خلال تقوية آليات التخطيط والتحكم في البرمجة متعددة السنوات وتكريس مقاربة التنفيذ الميزانياتي المبنية على نجاعة الأداء؛
- تحسين وتقوية منظومة المراقبة الداخلية ومهننة مجال الافتحاص؛
- تنويع واستدامة مصادر تمويل المنظومة وترشيد الإنفاق التربوي، بما يواكب متطلبات تطبيق الإصلاح.

وعلى هذا الأساس، سيتم العمل في أفق سنة 2030 على تحقيق النتائج التالية:

- تنفيذ المخطط التشريعي والتنظيمي لتنزيل القانون-الإطار رقم 51.17، والتي برمجت مشاريعه على مدى ثلاث (3) سنوات انسجاما مع أحكام المادة 57 من القانون-الإطار المذكور؛
- تحيين وتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وفق أحكام القانون-الإطار السالف الذكر؛
- تفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز في تدبير المنظومة التربوية على المستوى الترابي؛
- تعزيز الاستقلالية الفعلية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إطار تعاقدي؛
- إعادة النظر في اختصاصات وهياكل البنيات التدبيرية على المستوى الجهوي والإقليمي؛
- نقل الصلاحيات اللازمة لتسيير مرافق المنظومة، لتمكين بنيات التدبير الجهوية والمحلية على المستوى الترابي من ممارسة هذه الصلاحيات بكيفية فعالة، مع مراعاة التصميم المديري للاتمركز الإداري للقطاع، الذي تمت المصادقة عليه خلال شهر شتنبر 2019 من طرف اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري؛
- إرساء تنظيم هيكلي جديد للإدارة المركزية وفق اختصاصات جديدة؛
- إرساء تركيبة جديدة للمجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين باختصاصات ومهام واضحة ومدققة؛
- تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية باعتماد مشروع المؤسسة كأساس لتنميتها المستمرة وتدبيرها الناجع؛
- تقنين وتقوية أدوار ومسؤوليات مجالس المؤسسة التعليمية وإعادة النظر في تركيبتها؛
- مراجعة مقتضيات النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتنظيم الهياكل وكيفيات سيرها وأنظمة المراقبة والتقييم الخاضعة لها؛
- الإرساء الفعلي للتعاقد بين مختلف مستويات المنظومة؛
- مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، لا سيما:
  - تحيين الإطار التدبير المالي والمادي والمحاسبي على جميع مستويات المنظومة التربوية؛
  - إرساء آليات التخطيط والتحكم في البرمجة الميزانياتية متعددة السنوات؛

- تكريس مقاربة التنفيذ الميزانياتي، وإعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء للقطاع.
- دخول حيز التنفيذ النظام التدبير المندمج للنفقات (GID-AREF) باعتباره آلية من آليات الحكامة الجيدة يمكن من تقاسم المعلومات في مجال الانفاق العمومي ويتيح لسلطة الوصاية والمؤسسات العمومية من تتبع المحاسبة المساعدة وتنفيذ الميزانية والمشاريع على المستويين الجهوي والإقليمي.

- تشجيع الشراكات الجهوية والمحلية بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الأخرى؛
- تطوير برامج للتعاون والشراكة في إطار التعاون الدولي في مجال التمويل والرفع من جودة منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي.

المشروع 17: تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية

أ. تقديم المشروع

أعلنت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030/2015 في الرافعة الثانية والعشرون: "تعبئة مجتمعية مستدامة" من الفصل الرابع: "من أجل ريادة ناجعة وتدبير جديد للتغيير"، أن المدى الزمني 2015-2030 هو مدى زمني للتعبئة الوطنية من أجل تجديد المدرسة المغربية وتحسين جودتها ومردوديتها، ومن ثم جعلها تحظى بعناية قصوى كأسبقية وطنية من قِبل الدولة والجماعات الترابية، ومؤسسات التربية والتكوين والبحث، والمنظمات النقابية، والقطاع الخاص، والأسر والمجتمع المدني، والمثقفين والفعاليات الفنية والإعلام.

كما نص القانون-الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، في الفقرة الخامسة من ديباجته على أن "التعبئة المجتمعية الشاملة والمتواصلة لتطبيق إصلاح المنظومة وتتبع تنفيذه وتقييمه المنتظم، تعد، في تكاملها، ضمانات إضافية لإنجاحه وتحقيق أهدافه " ؛

وإيمانا منها بأن التعبئة المجتمعية الشاملة والمتواصلة لتطبيق إصلاح المنظومة التربوية، هي ضمانات إضافية لإنجاحه وتحقيق أهدافه، خصصت الوزارة مشروعا متكاملا لهذا المجال، واعتبارا كذلك كون تحقيق أهداف إصلاح منظومة التربية والتكوين في هذا المجال، مسؤولية مشتركة بين الدولة والفاعلين في مجالات الثقافة والإعلام والاتصال.

من هذا المنطلق، فإن المشروع يروم تحقيق تعبئة مجتمعية مستدامة داخل المجتمع حول المدرسة المغربية كهدف عام، والعمل على تصريفه من خلال مجموعة من الأهداف الخاصة.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

بناء على الموجهات المذكورة والهدف العام لهذا المشروع، يتوخى هذا الأخير تحقيق أهداف خاصة وبلوغ نتائج ملموسة من خلال تقوية آليات التعبئة المجتمعية لمختلف الفاعلين والشركاء، وتثمين دور جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، وتكريس مقومات الشراكة التربوية.

كما يهدف هذا المشروع إلى إرساء تعاقد معنوي مع الفاعلين التربويين من أجل تجديد الثقة وإعطاء نفس جديد لأدوارهم وانخراطهم، وتعبئة الأسر والفاعلين الاقتصاديين حول المدرسة المغربية، والرفع من وتيرة جهود مناصرة المدرسة المغربية من قبل النسيج الإعلامي الوطني بمختلف مكوناته، وتعميق النقاش العمومي حول المدرسة المغربية.

لقد نصت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح في هذا السياق، على أن التعبئة لا يمكن أن تبقى مجرد خطاب عام، وإنما يتعين أن تصبح نسقا منظما ببعد التقائي يرسخ مسؤولية الفاعلين المباشرين في المدرسة، ومحيطها وشركائها، ويؤمن تملكهم لأهداف الإصلاح وانخراطهم في تطبيقه وتتبعه...

من أجل ذلك، حددت لهذا المشروع مجموعة من الأهداف والنتائج الواجب تحقيقها، وكذا مجموعة من التدابير التي سيتم من خلالها، تحقيق الأهداف المسطرة والنتائج المنتظرة منه مركزيا وجهويا وإقليميا، على أن يتكفل كل مستوى من المستويات الإدارية والتدبيرية للمنظومة بتنفيذ ما يقع ضمن اختصاصه ومجاله الترابي، تفعيلا لسياسة القرب، وتعزيزا لنهج اللاتمركز واللامركزية والاستقلالية المؤسساتية.

والجدير بالذكر، أن التعبئة المجتمعية هي "مستدامة" في المكان والزمان، حيث ستواكب جميع المشاريع الإصلاحية إلى نهاية المدى الزمني للرؤية الاستراتيجية والمحدد في أفق سنة 2030، وسيتم تجديد مشروعها وتحيين تدابيره تبعا للمستجدات التي قد يعرفها الإصلاح ومشاريعه خلال مساره التنفيذي إلى حدود هذا المدى الزمني.

وفي هذا الإطار، فإنه سيتم العمل على تفعيل التدابير التالية:

- الشروع في تنزيل الاستراتيجية الوطنية والمخطط التواصلي العام (بعد ما تمت المصادقة عليهما في دجنبر 2019) لمواكبة تنزيل مشاريع الرؤية الاستراتيجية؛
- إعداد مخططات تواصلية مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا لتنزيل الاستراتيجية؛
- تفعيل هذه المخططات وتقييمها دوريا، مع الحرص على ملاءمتها تبعا لمستجدات المنظومة التربوية؛
- تنظيم حملة إعلامية وتواصلية لتعبئة كافة فعاليات المجتمع من أجل النهوض بالمنظومة التربوية؛
- تأطير عمل البنيات الإدارية المسؤولة عن التواصل مركزيا وجهويا وإقليميا؛
- نسج علاقات تواصلية ومتواصلة مع مختلف وسائل الإعلام للتنسيق وتحقيق دعم موصول للمدرسة المغربية؛
- إطلاق دراسة حول تقييم الأثر التربوي والمادي والمالي لمبادرات الشراكة والتعاون على منظومة التربية والتكوين؛
- إبرام اتفاقيات شراكة وبرامج للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر ورؤساء مصالح الشؤون القانونية والشراكة بالأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية التابعة لها.

المشروع 18: تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين

أ. تقديم المشروع

يستند هذا المشروع على موجهات رئيسية وواضحة المعالم، ترمي بالأساس إلى وضع نظام وطني مندمج للمعلومات، عبر استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدبير وتقويم مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والسهر على تأمينه وتطويره وتحيينه بكيفية دائمة ومستمرة.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يروم هذا المشروع ترصيد مكتسبات نظام المعلومات الحالي وتعزيزه وتطويره ليصبح نظاما معلوماتيا مؤسساتيا ومندمجا يمكن من قيادة المنظومة التربوية، وتقييمها، وضمان جودتها، وتطوير الخدمات الإليكترونية الموجهة للمواطنين خاصة منهم التلاميذ وأوليائهم، وذلك من خلال الأهداف والنتائج التالية:

- إرساء نظام معلومات للتربية يمكن من تتبع المتمدرسين طيلة مسارهم التعليمي، وذلك عبر تعزيز وتطوير منظومة مسار للتدبير المدرسي، لتضم مكونات ووظائف جديدة مفتوحة للتلاميذ وأوليائهم ولكل الفاعلين التربويين. ومن أهم المكونات الجديدة التي ستتضمنها منظومة مسار في نسختها الثالثة نذكر:

✓ منصة رقمية للتعلم مفتوحة للتلاميذ والأساتذة والتي تتضمن، علاوة على الخدمات الرقمية الأساسية كالبريد الإليكتروني والفضاء التشاركي، مكونا خاصا بالموارد الرقمية وتقييم المكتسبات والتوجيه المدرسي والأنشطة المدرسية الصفية وغير الصفية والخدمات المدرسية الأساسية؛

✓ خدمات "مسار-موبايل" مفتوحة للأساتذة للاطلاع على الوضعية الإدارية والمالية ولتيسير مسك نقط المراقبة المستمرة ومسك الغياب وتدبير دفتر النصوص الإليكتروني.... الخ؛

✓ خدمات "مسار-موبايل" مفتوحة لأولياء التلاميذ؛

✓ فضاءات خاصة بأطر التفتيش والتوجيه؛

✓ فضاءات خاصة بباقي الفاعلين التربويين.

كما ستتضمن صيانة المكونات الحالية الخاصة بتدبير الدخول المدرسي والتقييم وتدبير دفتر الزمن المدرسي والدعم الاجتماعي والدعم المدرسي وكذا تدبير التعليم الأولي والتربية الغير النظامية والتعليم الخصوصي، بالإضافة إلى عمليات التطوير الخاصة بتدبير الامتحانات الاشهادية والمباريات وكذا مواصلة عمليات تطوير ودمج منظومة التفتيش.

وفي هذا الإطار، سيتم كذلك تطوير المنظومات المعلوماتية لتتبع المتمدرسين (ما بعد الباكالوريا) عبر تجديد ودمج منظومة تدبير الأقسام التحضيرية وكذا منظومة شهادات التقني العالي.

- تعزيز وتطوير المنظومات المعلوماتية لتدبير الموارد والحكامة واستكمال خصائصها الوظيفية وذلك من خلال مباشرة الصفقة الخاصة بتطوير منظومة "مسير" لتدبير الموارد البشرية وجعلها منسجمة مع منظومة مسار، وتطوير المنظومات الخاصة بالحركات الانتقالية وإرساء المنظومة المندمجة لتدبير التكوين الأساس

والمستمر، وتطوير منظومة التوظيف، بالإضافة إلى تطوير منظومة الميزانية والممتلكات ومنظومة تدبير الشؤون القانونية والمنازعات؛

- تعزيز وتطوير وإدماج منظومة التخطيط والإحصاء، من خلال إحداث منظومة جديدة للتخطيط المدرسي متعدد السنوات وتطوير وإدماج المنظومات الخاصة بالتخطيط التربوي والإحصاء وكذا تطوير منظومة اتخاذ القرار عبر تطوير المراجع الوطنية (الخاصة بالتصنيفات والتلاميذ والمؤسسات التعليمية والموارد البشرية) وتعزيز وتطوير منظومة "رائد" لقيادة المشاريع وتعزيز وتطوير منظومة تدبير مشروع المؤسسة؛
- الاستثمار في التجهيز المعلوماتي وإرساء آليات فعالة لتأمين المنظومات المعلوماتية، عبر الارتقاء بتدبير المركز الوطني للبيانات وتجديد التجهيز المكتباتي وتدبير الحضيرة المعلوماتية وتطوير الشبكات المعلوماتية وتوفير البريد الإليكتروني لكل الفئات من التلاميذ والتربويين والإداريين وكذا التجهيزات الخاصة بعقد الاجتماعات عن بعد؛
- تعزيز الأمن المعلوماتي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، من خلال إعداد وإرساء ميثاق للحماية المعلوماتية والتحسيس والتكوين حول الأمن المعلوماتي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والإنجاز الدوري للتدقيق الأمني وكذا اقتناء برانم لحماية البريد الإليكتروني والانظمة المعلوماتية؛
- تطوير الإدارة الإليكترونية ويتضمن تطوير خدمات إليكترونية لكل الفئات المعنية والمساهمة في تبسيط المساطر الإدارية مع نزع الطابع المادي للمساطر الادارية وتطوير تطبيقات على الهاتف المحمول. كما يتضمن هذا التطوير عمليات تحيين وتجديد المواقع الإلكترونية للوزارة والأكاديميات والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية والمؤسسات التكوين. وكذا تحيين وتجديد الفضاءات الإخبارية والتواصلية مع كل الفئات المعنية بالتربية والتكوين من تلاميذ وأولياء التلاميذ ومهنيين وشركاء وعموم، مع المساهمة في تطوير منظومة تتبع الشكايات، عبر تطوير منظومة "إنصات" وكذا تدبير المكاتب الخلفية Backoffice والدعم التقني Hotlineعبر منظومة "مساندة" وتطوير البوابة الإليكترونية للتواصل الداخلي؛
- وضع آليات لضمان الحصول على المعلومات الموثوقة والعمل على نشرها، من خلال عمليات تطوير البوابة الإليكترونية للتربية التي تساهم في نشر المعطيات والمؤشرات الإحصائية، وكذلك من خلال تطوير السجل الدراسي للمتعلمين عبر التبادل الإلكتروني للمعلومات بين قطاعي التكوين المهني والتعليم العالي ودعم وتطوير منظومة الإحصاء الوطنية (منظومة تصفح الإحصاء في صيغتها الجديدة)؛
- تعزيز حكامة منظومة الإعلام والاستثمار في تطوير الكفاءات في المجال المعلوماتي، من خلال تحديث المخطط الاستراتيجي لمنظومة الإعلام، مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى الجهوي، بالإضافة إلى تنزيل "ميثاق حكامة منظومة الإعلام" على الصعيد الجهوي وتطوير الكفاءات في المجال المعلوماتي، وكذا تنظيم تكوينات لفائدة المسؤولين عن منظومة الاعلام على الصعيد الجهوي والإقليمي والمشاركة في إعداد "عدة التكوين" الخاصة بالنظم المعلوماتية تحت إشراف الوحدة المركزية للتكوين.

منهجية التنزيل وآليات تتبع التنفيذ

منهجية التنزيل وآليات تتبع التنفيذ

نستعرض في هذا الجزء بعض الجوانب المنهجية لتنزيل المشاريع، وذلك من خلال المحاور التالية:

- بعض المحددات المنهجية؛
- إرساء نظام قيادة وتتبع تنفيذ وأجرأة المشاريع؛

1. محددات منهجية

في هذا الصدد، لابد من التذكير ببعض المحددات ذات الصلة بالجوانب المنهجية، ونخص بالذكر أساسا:

- ترصيد ما تم تحقيقه على مستوى التخطيط (مخططات العمل) وخاصة نتائج اللقاءات والندوات التي نظمت بحضور الأكاديميات؛
- التوجه نحو المواكبة الميدانية للتنزيل وأثر المشاريع على الارتقاء بأداء المؤسسات التعليمية، وإعطاء الأولوية للمشاريع ذات الطبيعة العملية والأثر المباشر على خدمات المؤسسات التعليمية؛
- إشراك المسؤولين الجهويين والإقليميين في تنزيل المشاريع عبر تفعيل آلية شبكات المدبرين التي تضم رؤساء الأقسام والمصالح، من أجل ضمان التنزيل السليم والمستمر للمشاريع؛
- إرساء شبكات المدبرين المركزيين والجهويين والإقليميين، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كآلية للتنسيق، وتوحيد الرؤى والمفاهيم، وتطوير القدرات التدبيرية، وتقاسم التجارب الناجحة، والتتبع والتقييم، وخاصة في المجالات التي تتطلب تنسيقا متواصلا بين مختلف مكونات السلسلة التدبيرية (تدبير الموارد البشرية؛ تدبير الشؤون القانونية والمنازعات؛ التدبير المالي؛ التواصل؛ نظام المعلومات؛ القطب البيداغوجي؛ ...)؛
- تقوية القدرات الريادية على كافة المستويات، من خلال تكوينات موجهة لمختلف الفاعلين وخاصة رؤساء المشاريع، إلى جانب التفعيل الأمثل لآليات التتبع والتقييم المنتظمين.

2. إرساء نظام القيادة وتتبع التنفيذ

إن المقاربة المعتمدة بقطاع التربية الوطنية في تنزيل المشاريع، والمتمثلة في التدبير بالمشروع أو التدبير المرتكز على النتائج (G.A.R)، تفرض وضع لوحة للقيادة التي تشكل أداة ناجعة لتتبع التنزيل الفعلي للمشاريع عبر تقييم النتائج المحققة في الميدان.

ووعيا منها بحجم العمليات والأنشطة التي ستترتب عن تنفيذ المشاريع، وبالإكراهات التي يطرحها حجم المنظومة التربوية وتعدد مستوياتها الإدارية، وإعمالا لمقتضيات التدبير بالمشروع، تعتمد الوزارة نظاما محكما لقيادة وتدبير وتتبع هذه المشاريع، بالشكل الذي سيسمح لها بالتحكم في مسارات الإنجاز، وتتبع عملية الأجرأة، وتقييم النتائج، مقارنة بالأهداف المسطرة سلفا، وبالموارد المرصودة، وبالآجال المحددة للإنجاز.

البعد الزمني والمجالي لتنزيل المشاريع

باعتبار أن تنزيل المشاريع هو تنزيل لمقتضيات القانون -الإطار في ارتباطه بمضامين الرؤية الاستراتيجية (2015 – 2030) في المجالات الثلاثة الكبرى، فإن زمن التنزيل هو بالتأكيد الزمن المحدد في القانون – الإطار مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات التي لها تأثير مباشر على مسارات تنزيل المشاريع. لكن داخل هذا الزمن لا بد من وضع سنة 2021 كأفق قريب المدى لتحقيق

ما يمكن تحقيقه من نتائج منتظرة. وهذا يستوجب إعادة ترتيب النتائج حسب الأولويات ووضع جدولة زمنية لتحقيقها داخل هذا الزمن الممكن. مع الأخذ بعين الاعتبار مستجدات التأطير الميزانياتي الممتد على ثلاث سنوات.

وبالنظر لتنوع المشاريع واختلافها، سيتم تفعيلها على المستويات الأربع للقطاع: مركزيا؛ جهويا؛ إقليميا ومحليا، حسب طبيعة مكونات كل مشروع على حدة.

البعد التنظيمي والإجرائي لتنزيل المشاريع

ويرتكز نظام القيادة والتتبع هذا على مجموعة من الآليات، من بينها:

- وضع العدة التدبيرية المرجعية لكل مشروع، والتي تضبط تأطيره المنطقي والإجرائي، بحيث يتوفر كل مشروع على إطار منطقي وبطاقة تفصيلية، ذات بعد إجرائي تحدد الخطوات والإجراءات العملية لإنجازه، وذلك وفق نموذج موحد على صعيد الإدارة المركزية؛
- تبسيط منهجية العمل وتوحيدها باعتماد النتائج المنتظر تحقيقها من كل مشروع عن طريق العمليات القابلة للتنزيل؛
- وضع الآليات الكفيلة بالتنزيل الفعلي والسريع للمشاريع وذلك بإشراك شبكات المدبرين الجهويين والإقليميين؛
- إحداث لجن وفرق قيادة وتدبير وتتبع المشاريع، مركزيا وجهويا وإقليميا، وتحديد وضبط مهامها، في احترام للهيكلة الإدارية الرسمية لمختلف مستويات الإدارة، وذلك وفق تصور متكامل ومندمج؛
- تفعيل اللقاءات الدورية لرؤساء المشاريع من أجل وضع واعتماد الصيغ الملائمة لتنزيل المشاريع؛
- التتبع بصفة دورية ومنتظمة للبرمجة الميزانياتية ولوضعية تقدم إنجاز المشاريع ومعالجة الاختلالات والإكراهات التي قد تحول دون احترام الجدولة الزمنية واحترام الأفق الزمني المحدد للمشروع ابتداء من تاريخ صدور القانون - الإطار؛
- الارتكاز على مشروع المؤسسة كآلية لأجرأة المشاريع على صعيد المؤسسات التعليمية، انسجاما مع مقتضيات الرؤية الاستراتيجية التي أكدت على أهمية مشروع المؤسسة وعلى ضرورة توسيعه مفهوما، ومنهجا، وممارسة، إلى أقصى حد يمكن من استيعاب ضرورات الإصلاح ومتطلباته. وذلك بإشراك وتعبئة مختلف الفاعلين المحليين في عملية الإنجاز، إلى جانب ربط مخرجات المشاريع التي تصب في مشروع المؤسسة، بتحسين المؤشرات التربوية للمؤسسات التعليمية؛
- القيام بزيارات ميدانية لتقييم كيفية تدبير وتنزيل المشاريع والعمل على تقويمها من أجل تدبير أنجع ونتائج أفضل.

إرساء نظام الأقطاب

إن الاشتغال بواسطة نظام الأقطاب حسب المجالات المكونة لإصلاح المنظومة التربوية، أضحى أمرا ضروريا من أجل التحكم أكثر في تنزيل المشاريع المنضوية تحت كل مجال على حدة.

في هذا الصدد، ينبغي العمل على مايلي:

- إحداث أقطاب أساسية كبرى تضم المديريات التي تلتقي معا في مجالات الاشتغال على أساس المشاريع لتنزيل القانون -الإطار وتنفيذ البرنامج الحكومي معا؛
- تعيين فريق عمل دائم خاص بكل قطب مع منسق القطب؛

- إعداد برمجة للمشاريع المكونة لكل مجال/ قطب؛

من ضمن أولويات هذه الأقطاب القيام بما يلي:

- تثمين مقاربة التدبير بالنتائج في إعداد وتتبع تنفيذ مخططات العمل واعتمادها كمقاربة وحيدة في هذا المجال؛
- مراجعة المشاريع وملاءمتها مع مخطط العمل لتنفيذ البرنامج الحكومي، والعمل على تحيينها وفق المستجدات؛
- حصر النواقص التي يطرحها الجانب التنظيمي والعمل على تجاوزها من خلال المقررات والمذكرات التنظيمية؛
- عقد لقاءات دورية لتدارس المشاكل العاجلة وإيجاد الحلول الناجعة لمعالجتها؛
- العمل على حصر حصيلة تقدم تنفيذ مخططات العمل بشكل دوري (كل 3 أشهر على الأقل).

اعتماد منظومة تدبير مشاريع الرؤية الاستراتيجية "رائد"

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، تعتبر منظومة تدبير مشاريع الرؤية الاستراتيجية "رائد" بمثابة الحاضنة الأساسية للآليات اللازمة لتفعيل المنهجية المعتمدة، وكذا تتبع التنفيذ، تمكن المنظومة من:

- التأطير العملياتي والميزانياتي للمشاريع؛
- التخطيط المتعدد السنوات الخاص بكل مشروع؛
- البرمجة السنوية وفق الميزانية المعتمدة سنويا؛
- تتبع رصد التنفيذ وفق مجموعة من المؤشرات تمكن من إعداد تقارير دورية عن حالة تقدم المشاريع، وكذا رصد أثر المشاريع على المنظومة التربوية؛
- مسك الاكراهات والحلول المعتمدة لتجاوزها.

3. مؤشرات تتبع تنفيذ المشاريع على المدى القريب (2019-2021)

المشروع 1: الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه

ر.ت	النتائج	مؤشرات التتبع
1	**تشجيع الطلب على التعليم الأولي**	نسبة التمدرس بالتعليم الأولي 4-5 سنوات بكل أنواعه عدد الأطفال في وضعيات خاصة مسجلين بالتعليم الأولي
2	**توسيع العرض التربوي بالتعليم الأولي**	عدد أقسام التعليم الأولي بكل أنواعه (العمومي، الخصوصي، التقليدي) عدد الحجرات الإضافية المحدثة (من ميزانية الأكاديمية ومن طرف الشركاء)
3	**الرفع من القدرات المهنية للموارد البشرية**	عدد المربيات والمربين بأقسام التعليم الاولي بكل أنواعه عدد المربيات والمربين المستفيدين من دورات التكوين عدد مراكز الموارد المشغلة
4	**تأهيل التعليم الأولي التقليدي**	حصة التعليم الأولي التقليدي من مجموع الأطفال المسجلين بالتعليم الأولي
5	**تقييم جودة التعليم الأولي**	عدد بنيات التعليم الأولي التي خضعت لتقييم جودتها
6	**الرفع من نجاعة تدبير البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي**	عدد البرامج الجهوية لتعميم وتطوير التعليم الأولي المحينة والمصادق عليها عدد التقارير المنجزة والمصادق عليها
7	**تعزيز وتقوية القدرات التدبيرية للبنيات العاملة في مجال التعليم الأولي مركزيا وجهويا وإقليميا.**	عدد الموارد البشرية المشرفة على تدبير مجال التعليم الأولي (مركزيا، جهويا، إقليميا)
8	**تقوية الشراكات في مجال التعليم الأولي**	عدد الشراكات المبرمة في مجال التعليم الاولي (مركزيا، جهويا، إقليميا)

9	**وضع وتعديل النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للتعليم الأولي**	عدد النصوص القانونية والتنظيمية المنجزة

المشروع 2: تطويروتنويع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج

الرقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	إعداد واعتماد الإطار المؤسساتي والقانوني لتفعيل إلزامية الولوج	✓ عدد النصوص التشريعية والتنظيمية المعتمدة لتحقيق إلزامية الولوج
2	وضع المساطر وآليات تفعيل وتتبع إلزامية الولوج	✓ عدد الدلائل المسطرية وآلياتها المفعلة لتتبع إلزامية الولوج
3	إرساء الإطار التعاقدي للشراكة مع الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في دعم الإلزامية وتعميم الولوج	✓ عدد الشراكات المفعلة والداعمة لتعميم الولوج
4	مأسسة التخطيط متعدد السنوات وإرساء المساطر والآليات لتفعيلها	✓ عدد البنيات الإدارية المعتمدة للتخطيط المدرسي متعدد السنوات ✓ وضع آلية التخطيط متعدد السنوات وربطها بمنظومة الإعلام
5	تطوير القدرات والكفاءات للأطر العاملة في مجال التخطيط المدرسي	✓ عدد الأطر العاملة في مجال التخطيط المستفيدة من التكوين في مجال التخطيط المدرسي ✓ عدد أيام التكوين المخصصة
6	تطوير الخريطة المدرسية لمواكبة تنويع العرض التربوي	✓ عدد مكونات العرض التربوي المدمجة بالخريطة المدرسية
7	إرساء الإطار التعاقدي بين الإدارة المركزية والجهات لتحقيق الإلزامية وتطوير العرض التربوي	✓ عدد البرامج المصادق عليها والموقعة
8	توفير البنيات الكفيلة لتعميم التعليم الأولي بالمؤسسات التعليم الابتدائي العمومي	✓ عدد الحجرات التعليم الأولي المحدثة والمجهزة بالمؤسسات التعليم الابتدائي العمومي
9	توفير البنيات الضرورية لتحقيق إلزامية الولوج لتعليم المدرسي للفئة العمرية من 4 الى 16 سنة في أفق 2025-2026	✓ عدد المؤسسات التعليم الابتدائي المحدثة ✓ عدد المؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي المحدثة. ✓ عدد الداخليات المحدثة بالثانويات الإعدادية. ✓ عدد التوسيعات من الحجرات بالتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي.
10	توسيع شبكة المدارس الجماعاتية	✓ عدد المدارس الجماعاتية المحدثة. ✓ عدد المدارس الجماعاتية في طور الإنجاز
11	تسريع وتيرة إحداث الثانويات التأهيلية لضمان تغطية كافية خاصة بالوسط القروي.	✓ عدد المؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي المحدثة بالوسط الحضري. ✓ عدد المؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي المحدثة بالوسط القروي. ✓ عدد الداخليات المحدثة بالثانويات التأهيلية. ✓ عدد التوسيعات من الحجرات بالتعليم الثانوي التأهيلي.

المشروع 3: تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	إرساء نمط استهداف فعال ومنصف للفئات الاجتماعية والمجالات الجغرافية المعنية بمنظومة الدعم	✓ عدد التلميذات والتلاميذ المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي حسب السلك والوسط. ✓ عدد الأسر المستفيدة من برنامج "تيسير "حسب الوسط.
2	تدبير شفاف وناجع للموارد المرصودة لمنظومة الدعم الاجتماعي مع تحسين الأثر على الفئات والمجالات المستهدفة	✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أنجزت خريطة الدعم الاجتماعي. ✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أعدت برنامج عمل في مجال الدعم الاجتماعي موجه للفئات الاجتماعية الهشة والمجالات ذات الأولوية. ✓ نسبة المؤسسات التعليمية التي أدمجت مكون الدعم الاجتماعي ضمن مشروع المؤسسة.
3	ضمان خدمات اجتماعية عن قرب، ذات جودة وسهلة الولوج من قبل الفئات المستهدفة	✓ نسبة المديريات الإقليمية التي اعتمدت الوثيقة المرجعية لجودة خدمات الدعم الاجتماعي متوافق عليها من طرف مختلف الشركاء. ✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أنجزت تقييما نوعيا لمدى رضا الأسر المستهدفة على جودة خدمات الدعم الاجتماعي. ✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أنجزت تقارير ميدانية بشأن مراقبة مدى احترام مقتضيات الوثيقة المرجعية لجودة خدمات الاجتماعية المعتمدة.
4	تحديد المناطق الجغرافية المؤهلة للاستفادة من خدمات الدعم الاجتماعي بناء على معايير شفافة وموضوعية مع توصيف للخصائص المعرفة لهذه المجالات	✓ نسبة المديريات الإقليمية التي حددت بشكل دقيق المناطق ذات الأولوية في مجال الدعم الاجتماعي. ✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أنجزت برنامج عمل متعدد السنوات موجه بالخصوص للمناطق ذات الأولوية. ✓ نسبة الموارد المالية المخصصة للمناطق ذات الأولوية من مجموع الغلاف المالي المرصود للجهة /الإقليم.
5	تصنيف الفئات الاجتماعية المؤهلة للاستفادة من منظومة الدعم مع تحديد ومراجعة وتناغم معايير الترشيح المعتمدة لكل فئة اجتماعية على حدة	✓ عدد المستفيدات والمستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي المنتمين لفئات الأطفال في وضعية إعاقة. ✓ نسبة تمدرس الفتيات القرويات حسب السلك التعليمي. ✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أعدت برامج محلية لتشجيع تمدرس الفتيات القرويات.
6	تطوير نظام الدعم المادي المشروط من أجل توسيع الدوائر الجغرافية والأسلاك التعليمية والفئات الاجتماعية المستفيدة.	✓ عدد المستفيدات والمستفيدين من الدعم المادي المشروط حسب السلك والوسط والفئات الاجتماعية المستهدفة.
7	تحفيز وتشجيع الشراكات في مجال الدعم الاجتماعي على المستوى الترابي بناء على خريطة للحاجيات شاملة ومحينة.	✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أنجزت خريطة الحاجيات من برامج الدعم الاجتماعي. ✓ عدد الشراكات المبرمة والمفعلة في مجال الدعم الاجتماعي.

8	إرساء وتفعيل آلية مشتركة لتتبع ومواكبة وتقييم أثر الشراكات المبرمة على المستوى المحلي.	✓ نسبة الشراكات المبرمة في مجال الدعم الاجتماعي التي فعلت اللجن المشتركة للتبع. ✓ نسبة الشراكات المبرمة التي أنجزت تقريرا تقييميا لمقتضياتها.
9	رصد وتثمين ورسملة الشراكات الناجحة في مجال الدعم الاجتماعي.	✓ نسبة المديريات الإقليمية التي رصدت تجارب ناجحة لشراكات مبرمة في مجال الدعم الاجتماعي. ✓ نسبة الشراكات التي اعتمدت اتفاقية الإطار النموذجية المتوافق عليها في مجال الدعم الاجتماعي.

المشروع 4: تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس

الرقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	توسيع العرض المدرسي ليشمل تدريجيا جميع مؤسسات التربية والتكوين في أفق 2028/2027	✓ عدد المؤسسات التعليمية المصنفة دامجة ✓ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المتابعين دراستهم في المؤسسات الدامجة
2	مناهج دراسية مكيفة مع خصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة	✓ مناهج دراسية خاصة بالتعليم الأولي مكيفة مع خصوصيات الإعاقة المعنية بالتمدرس ✓ مناهج دراسية خاصة بالتعليم الابتدائي مكيفة مع خصوصيات الإعاقة المعنية بالتمدرس ✓ نموذج للتربية الدامجة بسلكي التعليم الثانوي مهيئ
3	خدمات التصحيح والتقويم والتأطير موفرة	✓ عدد المستفيدين من خدمات التدخل الطبي والشبه طبي ✓ عدد المستفيدين من خدمات التدخل النفسي الاجتماعي ✓ عدد المستفيدين من خدمات التدخل السيكو معرفي
4	نظام التقويم والامتحانات ملائم لخصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة	✓ الأطر المرجعية للامتحانات الإشهادية للأسلاك التعليمية الثلاث ملاءمة مع خصوصيات التلاميذ في وضعية إعاقة ✓ إطار مرجعي للمراقبة المستمرة للأسلاك التعليمية الثلاث ملاءم مع خصوصيات التلاميذ في وضعية إعاقة ✓ عدد الأطفال المستفيدين من التكييف
5	آليات التوجيه ملاءمة لخصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة	✓ إطار مرجعي للتوجيه دامج ومفعل ✓ عدة المشروع الشخصي للتوجيه ملاءمة ومهيئة
6	حياة مدرسية ميسرة	✓ عدد الأطفال المشاركين في الأنشطة الترفيهية والفنية والرياضية
7	صحة مدرسية داعمة	✓ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المستفيدين من الفحوصات الطبية ✓ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المستفيدين من حصص التكفل الطبي ✓ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المستفيدين من التجهيزات الطبية
8	أنشطة رياضية وتربية بدنية داعمة	✓ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المشاركين في البطولات المدرسية الوطنية والدولية حسب صنف الإعاقة
9	المتدخلون التربويون والإداريون والأسر والجمعيات مؤهلون	✓ عدد المفتشين المستفيدين من مجزوءة التكوين ✓ عدد الأطر الإدارية المستفيدة من التكوين ✓ عدد المدرسين المستفيدين من التكوين ✓ عدد الفاعلين الجمعويين (أسر وجمعيات) المستفيدين من التكوين

10	إطار قانوني وتنظيمي لمشروع التربية الدامجة مهيئ	✓ إصدار وثائق المساطير المتعلقة بالتربية الدامجة ✓ عدد مشاريع المؤسسات الدامجة ✓ عدد المؤسسات الخصوصية الدامجة
11	شراكات داعمة للتربية الدامجة	✓ عدد الشراكات على مستوى الجهات مع القطاع المعني بالصحة، والقطاع المعني بالتضامن، والقطاع المعني بالتكوين المهني؛ ✓ عدد المؤسسات الدامجة المستفيدة من برامج تنمية ودعم مشاريع التربية الدامجة مع الجمعيات الشريكة ✓ عدد المؤسسات الدامجة المستفيدة من برامج التعاون الدولي مع المنظمات الدولية
12	نظام معلوماتي ملاءم	✓ إدماج الأطفال في وضعية إعاقة في منظومة مسار
13	توعية وتحسيس جميع المتدخلين بأهمية التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة	✓ عدد ونوعية الأنشطة التواصلية والتعبوية المنظمة من أجل تنزيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة

المشروع 5: تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية مؤشرات التتبع

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	الاستهداف والاستقطاب والتوجيه مفعل	✓ عدد الأطفال المشمولين بحملات التواصل والتعبئة لاستدراك تمدرسهم
2	برنامج مدرسة الفرصة الثانية الأساسية منفذ	✓ عدد الجمعيات الشريكة ✓ عدد تلاميذ سلك الفرصة الثانية الأساس ✓ نسبة إدماج التلاميذ المستفيدين من سلك الفرصة الثانية
3	شبكة مراكز الفرصة الثانية-الجيل الجديد تم إرساؤها	✓ عدد تلاميذ سلك الفرصة الثانية الجيل الجديد ✓ عدد الأطفال غير المدرسين المدمجين مباشرة ✓ عدد مراكز الفرصة الثانية الجيل الجديد
4	التمدرس الاستدراكي مدرج في الخريطة المدرسية على الصعيد المركزي والمحلي	✓ عدد المديريات الإقليمية المدرجة للتمدرس الاستدراكي في الخريطة المدرسية
5	اليقظة التربوية مفعلة بالمؤسسات الابتدائية والإعدادية	✓ عدد خلايا اليقظة ومراكز الإنصات ✓ مذكرة منع فصل التلاميذ دون 16 سنة ✓ عدد المؤسسات التعليمية الابتدائية والإعدادية المنفذة لعمليات التعبئة المجتمعية ✓ عدد التلاميذ المشاركين في عملية من الطفل إلى الطفل ✓ عدد الأطفال غير المدرسين المحصيين ✓ عدد الجمعيات المشاركة في عملية قافلة للتعبئة المجتمعية
6	برنامج المواكبة التربوية الداعمة للمؤسسات التعليمية تم توسيعه	✓ عدد التلاميذ المستفيدين من برنامج المواكبة التربوية
7	تدبير برامج التمدرس الاستدراكي تم الارتقاء به	✓ دليل المساطر الخاص بالتعاقد مع الجمعيات محين ✓ عدد مراكز الفرصة الجيل الجديد المستعملة لعدة التدبير الخاصة بها
8	النصوص التنظيمية المؤطرة لبرامج التدخل متوفرة	✓ نظام الدراسة والتوجيه والإشهاد والممرات
9		✓ عدد كتب برامج التمدرس الاستدراكي المطبوعة والموزعة

	العرض التربوي متلائم مع حاجات وخصوصيات الفئات المستهدفة ويتيح استدامة التعلم، وقدرات المتدخلين معززة	✓ عدد المفتشين المكلفين بتتبع أقسام برامج التمدرس الاستدراكي
		✓ عدد المنشطين والمشرفين المستفيدين من التكوين
		✓ عدد التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي
10	التتبع والتقييم والمراقبة مفعلة	✓ تقارير الزيارات الميدانية
11	الفاعلون والداعمون المحتملون معبئون للانخراط في تمويل البرامج	✓ عدد المؤسسات الاقتصادية الداعمة لبرامج التمدرس الاستدراكي
		✓ عدد المدارس الخصوصية المحتضنة لتلاميذ التمدرس الاستدراكي
12	شراكة مع الهيئات والجماعات المحلية والترابية والفاعلين القطاعيين والجامعات ومؤسسات التكوين والقطاع الخاص مفعلة	✓ عدد المجالس الجماعية والإقليمية والجهوية الشريكة والداعمة لبرامج التمدرس الاستدراكي
		✓ عدد الجامعات ومؤسسات التكوين الشريكة والمقاولات الداعمة لبرامج برامج التمدرس الاستدراكي
13	تعزيز التواصل وتطوير الشراكة والتعاون الدولي	✓ عدد الشركاء الدوليين في مجال برامج التمدرس الاستدراكي
		✓ عدد مشاريع التعاون الدولي في طور التنفيذ
		✓ عدد تظاهرات التواصل واللقاءات والندوات الوطنية المنظمة

المشروع 6: التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	الربط بالشبكات أو تزويد أغلب مؤسسات التربية والتكوين بالماء والكهرباء/الطاقات المتجددة والصرف الصحي	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة
2	توفير المرافق الصحية والأسوار/ السياجات بأغلب مؤسسات التربية والتكوين	
3	توفير المنشآت الفنية لمواجهة مخاطر الفيضانات والتقلبات الجوية بجميع مؤسسات التربية والتكوين.	
4	إصلاح وترميم كافة الفضاءات الوظيفية لمؤسسات التربية والتكوين (المتضررة جدا والمتضررة ومتوسطة الضرر)	✓ عدد المؤسسات التعليمية التي خضعت للخبرة؛ ✓ عدد المؤسسات التعليمية التي تمت إعادة تأهيلها
5	توفير الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة
6	ترشيد وعقلنة استهلاك الماء والكهرباء من خلال تزويد جميع مؤسسات التربية والتكوين بالمصابيح الكهربائية ذات الكلفة المنخفضة وتجديد الشبكات الداخلية المهترئة	✓ نسبة تخفيض كلفة استهلاك الماء والكهرباء ✓ عدد المؤسسات التي جددت شبكتها الداخلية ✓ عدد المؤسسات التعليمية المعنية بتخفيض الاستهلاك
7	توفير المكتبات والقاعات متعددة الوسائط وقاعات داعمة للأنشطة بأغلب مؤسسات التربية والتكوين خصوصا الابتدائي	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة
8	تعويض البناء المفكك مع إعطاء الأولوية للبناء المفكك الذي يتوفر على الصخر الحريري	✓ عدد الحجرات الدراسية التي تم تعويضها
9	التخلص من الفضاءات المهجورة وغير الصالحة للاستعمال	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة
10	توفير التدفئة بمؤسسات التربية والتكوين	✓ عدد الحجرات الدراسية والداخليات المستفيدة

11	تعويض التجهيزات المدرسية المتلاشية للحجرات الدراسية والداخليات	✓ عدد الحجرات الدراسية ومراقد الداخليات المستفيدة ✓ احترام آجال التسليم.
12	تزيين فضاءات المؤسسات التعليمية	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة
13	حملات تحسيسية لفائدة الشركاء بجميع المؤسسات التعليمية	✓ عدد البرامج الموجهة للشركاء ✓ عدد اتفاقيات الشراكة الموقعة
14	تأهيل المؤسسات التعليمية المستفيدة في إطار الشراكات	✓ عدد الشركاء المتدخلين ✓ عدد المؤسسات المستهدفة
15	إنجاز ملصقات تحسيسية ووصلات إشهارية	✓ عدد الحملات التحسيسية
16	إنشاء نوادي	✓ عدد النوادي المحدثة
17	تنظيم مسابقات ودورات تحسيسية وتعبئة فرقاء المؤسسة (الأمن الوطني والوقاية المدنية ووزارة الصحية وغيرها)	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة
18	تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية لفائدة مستعملي الفضاءات التعليمية للحفاظ على منشآتها وتجهيزاتها ومرافقها	✓ عدد البرامج التكوينية ✓ عدد المستفيدين من الدورات التكوينية
19	الصيانة الوقائية لمؤسسات التربية والتكوين	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة من الصيانة الوقائية

المشروع 7: تطوير وتنويع التعليم الخاص

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	الإطلاع على آراء واقتراحات الفاعلين والمتدخلين بشأن مراجعة وتحيين القانون المنظم للتعليم الخاص	✓ تقرير ختامي وبطاقة مفصلة عن الاقتراحات المقدمة خلال اللقاءات التشاورية المنظمة لفائدة الفاعلين والمتدخلين بشأن مراجعة وتحيين القانون المنظم للتعليم الخاص.
2	إعداد مشروع قانون جديد لتنظيم التعليم الخاص	✓ مشروع قانون جديد لتنظيم التعليم الخاص جاهز للعرض على مسطرة المصادقة عليه.
3	إعطاء الفعالية اللازمة لتدابير التأطير والمراقبة التي تخضع لها مؤسسات التعليم الخاص	✓ مذكرة تنظيمية بشأن المراقبة الإدارية والتربوية لمؤسسات التعليم الخاص. ✓ أعداد مؤسسات التعليم الخاص التي تمت زيارتها من طرف لجن التفتيش والمراقبة من بين جميع المؤسسات الخاصة على صعيد كل مديرية إقليمية. ✓ تقريران نصف سنويين عن عمليات المراقبة التي خضعت لها مؤسسات التعليم الخاص ووضعية التعليم الخاص بالجهة على صعيد كل مديرية إقليمية وأكاديمية جهوية للتربية والتكوين.
4	إرساء آلية قانونية تمكن من ضبط المخالفات المرتكبة من طرف مؤسسات التعليم الخاص	✓ لائحة الموظفين المحلفين المخول لهم معاينة وضبط المخالفات لأحكام القانون رقم 00-06. ✓ دورة تكوينية لفائدة الموظفين المحلفين المخول لهم معاينة وضبط المخالفات لأحكام القانون رقم 00-06.
5	ضبط وتأطير عملية لجوء مؤسسات التعليم الخاص إلى الاستعانة بكتب ومقررات دراسية غير تلك المعمول بها بالتعليم العمومي	✓ نص تنظيمي بشأن تأطير عملية لجوء مؤسسات التعليم الخاص إلى الاستعانة بكتب ومقررات دراسية غير تلك المعمول بها بالتعليم العمومي.

6	تحديد ومراجعة رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات ذات الصلة بمؤسسات التعليم الخاص.	✓ مرسوم بشأن تحديد ومراجعة رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات ذات الصلة بمؤسسات التعليم الخاص.
7	تقنين استفادة آباء وأولياء التلاميذ من الخدمات المقدمة لهم من طرف مؤسسات التعليم الخاص	✓ نص تنظيمي بشأن الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات التعليم الخاص وكيفيات الاستفادة منها.
8	وضع ضوابط لسير العملية التربوية داخل فضاء المؤسسة التعليمية الخاصة	✓ نظام داخلي نموذجي لمؤسسة تعليمية خاصة.
9	استفادة التعليم الخاص من تحفيزات للدولة والجماعات الترابية من أجل تعزيز مساهمته في تعميم التعليم ولا سيما بالمجال القروي	✓ مشروع لنظام تحفيزي خاص لفائدة مؤسسات التعليم الخاص جاهز للعرض على مسطرة المصادقة عليه. ✓ دفاتر للتحملات لتقنين استفادة مؤسسات التعليم الخاص من التدابير التحفيزية.
10	تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل إعادة استغلال المؤسسات التعليمية غير المستعملة	✓ قرار للسيد رئيس الحكومة بشأن إحداث لجنتين للقيادة والتتبع. ✓ المصادقة على الصيغة النهائية لطلبات إبداء الاهتمام واتفاقيات الشراكة.

المشروع 8: تطوير النموذج البيداغوجي

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	هيكلة للمدرسة المغربية ملائمة للقانون الإطار	✓ إصدار مرسوم (أو مقرر وزاري) يحدد الهيكلة الجديدة لمختلف أطوار منظومة التربية والتكوين المتعلقة بالتعليم المدرسي.
2	جسور وممرات مفعلة بين مختلف قطاعات منظومة التربية والتكوين	✓ إصدار مقرر وزاري يحدد مختلف الممرات بين أطوار التعليم المدرسي والتكوين المهني. ✓ إصدار مقرر وزاري يحدد مختلف الممرات بين تكوين التقني العالي والتعليم العالي
3	إطار مرجعي للتعليم الأولي مُفَعَّل	✓ إصدار مقرر وزاري يتعلق بالإطار المرجعي للتعليم الأولي. ✓ نسبة وحدات التعليم الاولي المُفَعِّلة للإطار المرجعي الوطني للتعليم الأولي.
4	منهاج دراسي جديد لسلك التعليم الابتدائي	✓ إصدار مقرر وزاري يتعلق بتطبيق المنهاج الجديد (المنقح) للتعليم الابتدائي. ✓ تَقَدُّم تجديد مكونات المنهاج الدراسي للسلك الابتدائي. ✓ إصدار الوثيقة النهائية لمنهاج السلك الابتدائي وتوزيعها على كل المعنيين. ✓ إصدار مقرر وزاري يتعلق بالإطار المرجعي للامتحان الإشهادي لسلك التعليم الابتدائي. ✓ إصدار المذكرة التنظيمية للمراقبة المستمرة المتعلقة بالمنهاج الجديد لسلك التعليم الابتدائي.
5	عدة بيداغوجية مواكبة للمنهاج الدراسي الجديد لسلك التعليم الابتدائي جاهزة ومُفَعَّلَة	✓ إصدار الكتب المدرسية الجديدة (أو المنقحة كليا). ✓ إصدار الدلائل التربوية الموجهة للمدرسات والمدرسين. ✓ نسبة المستفيدين من التكوينات المتعلقة بمواكبة المنهاج الجديد (مفتشين، مدراء مدارس، مدرسين).
6	منهاج اللغة العربية مطور	✓ نسبة تقدم مراجعة وتطوير منهاج اللغة العربية بالسلك الابتدائي.

7	اللغة الأمازيغية مدمجة في المنظومة التربوية	✓ نسبة التلاميذ المستفيدين من حصص اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي (بالنسبة لمجموع تلاميذ السلك الابتدائي عمومي وخصوصي). ✓ نسبة الأساتذة المتخصصين في تدريس اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي (بالنسبة للحاجيات الاجمالية من أجل تعميم الامازيغية بالسلك الابتدائي).
8	التناوب اللغوي مُفعل بالسلك الابتدائي	✓ عدد المجزوءات المدرسة بلغات أجنبية بالسلك الابتدائي. ✓ عدد المستويات الدراسية التي يطبق فيها مبدأ التناوب اللغوي. ✓ إدماج مجزوءة/أنشطة تكوينية، حول التناوب اللغوي في مسلك تكوين مدرسي السلك الابتدائي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.
9	تدريس المواد العلمية والتقنية باللغات الأجنبية في سلكي لتعليم الثانوي	✓ نسبة تلاميذ السلك الاعدادي الذين يدرسون المواد العلمية والتقنية بلغة أجنبية (بالنسبة لمجموع تلاميذ السلك الإعدادي عمومي وخصوصي). ✓ نسبة تلاميذ السلك التأهيلي الذين يدرسون المواد العلمية والتقنية بلغة أجنبية (بالنسبة لمجموع تلاميذ السلك التأهيلي عمومي وخصوصي).
10	مستوى من الإتقان اللغوي في اللغة الفرنسية عند التلاميذ الحاصلين على البكالوريا لا يقل عنB2	✓ نسبة التلاميذ الحاصلين على البكالوريا بمستوى لا يقل عن B2 (بالنسبة لمجموع تلاميذ الشعب العلمية والتقنية والمهنية الحاصلين على البكالوريا).
11	مستوى من الإتقان اللغوي في اللغة الإنجليزية عند التلاميذ الحاصلين على الباكالوريا لا يقل عنB1	✓ نسبة التلاميذ الحاصلين على البكالوريا بمستوى لا يقل عن B1 (بالنسبة لمجموع تلاميذ الشعب العلمية والتقنية والمهنية الحاصلين على البكالوريا)
12	مستوى من الإتقان اللغوي في اللغة الفرنسية لمدرسي اللغة الفرنسية بسلك التعليم الابتدائي ومدرسي الرياضيات والعلوم بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي لا يقل عن B2	✓ نسبة مدرسي اللغة الفرنسية بسلك التعليم الابتدائي ومدرسي الرياضيات والعلوم بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي الجدد بمستوى لا يقل عن B2 (بالنسبة لمجموع خريجي مسالك التدريس بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين بالأسلاك المذكورة). ✓ نسبة مدرسي اللغة الفرنسية بسلك التعليم الابتدائي ومدرسي الرياضيات والعلوم بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي المستفيدين من التكوينات اللغوية في اللغات الأجنبية في إطار التكوين المستمر.

13	مستوى من الإتقان اللغوي في اللغة الفرنسية لمدرسي اللغة الفرنسية بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي لا يقل عن C1	✓ نسبة مدرسي اللغة الفرنسية بسلك التعليم الثانوي الاعدادي والتأهيلي الجدد بمستوى لا يقل عن C1 (بالنسبة لمجموع خريجي مسالك التدريس بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين بالسلك المذكور). ✓ نسبة مدرسي اللغة الفرنسية بسلك التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي المستفيدين من التكوينات اللغوية في اللغات الأجنبية في إطار التكوين المستمر.
14	مستوى من الإتقان اللغوي في اللغة الفرنسية لمفتشي اللغة الفرنسية بسلك التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي لا يقل عن C1	✓ نسبة مفتشي اللغة الفرنسية بأسلاك التعليم الابتدائي والثانوي الاعدادي والتأهيلي الجدد بمستوى لا يقل عن C1 (بالنسبة لمجموع خريجي مسالك التفتيش بالأسلاك المذكورة). ✓ نسبة مفتشي اللغة الفرنسية بأسلاك التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي المستفيدين من التكوينات اللغوية في اللغات الأجنبية في إطار التكوين المستمر.
15	مراجعة منهاج العلوم بالسلك الابتدائي ورصفه مع المنهاج الافتراضي لتقويمات TIMSS	✓ نسبة المستويات التي تم فيها تجديد منهاج النشاط العلمي بالسلك الابتدائي. ✓ نسبة المدرسات والمدرسين المستفيدين من تكوين مستمر لتطبيق المنهاج الجديد للنشاط العلمي.
16	مراجعة منهاج الرياضيات بالسلك الابتدائي ورصفه مع المنهاج الافتراضي لتقويمات TIMSS	✓ نسبة المستويات التي تم فيها تجديد منهاج الرياضيات بالسلك الابتدائي. ✓ نسبة المدرسات والمدرسين المستفيدين من تكوين مستمر لتطبيق المنهاج الجديد للرياضيات.
17	إعمال نهج التقصي في تعلم العلوم والتكنولوجيا	✓ نسبة الكتب المدرسية المُفَعِّلة لنهج التقصي (من مجموع كتب النشاط العلمي المقررة بالسلك الابتدائي). ✓ إدماج نهج التقصي في تكوين المدرسات والمدرسين الجدد بسلك التعليم الابتدائي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.
18	تجهيز المؤسسات بالوسائل التعليمية المتعلقة لمنهاج العلوم والرياضيات	✓ نسبة المؤسسات المجهزة بوسائل تدريس العلوم والرياضيات (من مجموع مؤسسات السلك الابتدائي العمومي والخصوصي). ✓ نسبة المؤسسات التي تنظم أنشطة علمية في إطار برنامجها السنوي للأنشطة الموازية ضمن مشروع المؤسسة.
19	الإدماج الفعلي للثقافة في المدرسة المغربية	✓ إنجاز تحليل للمنهاج الدراسي حول حضور الثقافة وبالخصوص في الكتب المدرسية.

		✓ تحديد مختلف التقاطعات بين الأنشطة الصفية والأنشطة الثقافية والفنية الموازية على مستوى المنهاج.
20	تعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية	✓ تحديد مختلف التقاطعات بين الأنشطة الصفية والأنشطة الثقافية والفنية الموازية على مستوى مشاريع المؤسسات. ✓ إعداد خطة عامة لتعزيز حضور الثقافة والفنون في المنهاج الدراسي. ✓ تفعيل مخططات محلية لتعزيز التكامل بين الأنشطة الصفية والأنشطة الثقافة والفنية على مستوى المؤسسات التعليمية. ✓ نسبة تنزيل الأرضية المواطنة في مختلف مكونات التعليم المدرسي. ✓ انجاز دراسة حول قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنهاج الدراسي. ✓ إعداد خطة لتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنهاج الدراسي. ✓ إعداد خطة لتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد والرشوة في مختلف مكونات المنهاج الدراسي. ✓ نسبة المؤسسات التعليمية التي تدمج في مشاريعها تدابير وعمليات تتعلق بتعزيز قيم ✓ ✓ المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين والنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد في الحياة المدرسية.
21	منهاج السلك الإعدادي متضمن المهارات الحياتية	✓ نسبة المؤسسات الإعدادية التي تدمج المهارات الحياتية في الانشطة التعلمية.
22	مسارات مهنية مُحْدَثة ومُوَسَّعَة بسلك التعليم الثانوي الإعدادي	✓ نسبة المؤسسات الإعدادية التي تقدم عرضا تربويا يتضمن المسارات المهنية (بالنسبة لمجموع المؤسسات الإعدادية العمومية والخصوصية). ✓ نسبة تلاميذ السلك الاعدادي المسجلين بالمسارات المهنية (بالنسبة لمجموع تلاميذ السلك الاعدادي عمومي وخصوصي).
23	مسالك مهنية مُحْدَثة ومُوَسَّعَة بسلك البكالوريا المهنية	✓ نسبة الثانويات التأهيلية التي تقدم عرضا تربويا يتضمن المسالك المهنية (بالنسبة لمجموع المؤسسات التأهيلية العمومية والخصوصية). ✓ نسبة تلاميذ السلك التأهيلي المسجلين بالمسالك المهنية (بالنسبة لمجموع تلاميذ السلك التأهيلي عمومي وخصوصي).
24	استفادة تلاميذ الاسلاك الثلاث من الاستئناس باستكشاف المهن ومن التكوين المقاولاتي ومن التربية المالية والتربية الضريبية	✓ نسبة التلاميذ المستفيدين من: • الاستئناس باستكشاف المهن بالسنتين الخامسة والسادسة بالسلك الابتدائي. • التكوين المقاولاتي من بين تلاميذ السنة الثانية من الثانوي الإعدادي والجذع المشترك من الثانوي التأهيلي. • التربية المالية والتربية الضريبية بالأسلاك التعليمية الثلاث.

25	إعادة هيكلة التعليم التقني بسلك الثانوي التأهيلي	✓ نسبة تقدم إرساء هيكلة جديدة للتعليم التقني: ✓ مسلك تكنولوجي واحد بسلك التعليم الثانوي التأهيلي. ✓ مسلك تقني واحد (اقتصاد وتدبير) بسلك التعليم الثانوي التأهيلي.
26	الارتقاء بدور تدريس التكنولوجيا بالسلك الإعدادي	✓ نسبة التلاميذ المستفيدين من حصص التكنولوجيا بالسلك الاعدادي (بالنسبة لمجموع تلاميذ هذا السلك بالتعليمين العمومي والخصوصي).
27	بنيات البحث التربوي ممأسسة ومفعلة	✓ عدد بنيات البحث التربوي المُفعلة مركزيا وجهويا. ✓ عدد المنشورات السنوية (مجلات، مقالات محكمة، دراسات،...) من طرف أطر التعليم المدرسي.

المشروع 9: تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	معايير ولوج التكوين الأساس الخاصة بمختلف الهيئات مراجعة	✓ ارتفاع نسب المشاركين من حاملي شهادة الإجازة في التربية ابتداء من تخرج أول فوج ✓ إطار مرجعي خاص بمباراة توظيف الأساتذة يراعي الكفايات المستهدفة بسلك الإجازة التربوية صادر. ✓ اختبار سيكومتري لقياس مدى استعداد المترشحين لمزاولة مهنة التدريس، معتمد بشكل رسمي في انتقاء المترشحين
2	ضبط وتطوير تكوين أطر هيئة التدريس والرفع من جودته ونجاعته (أساتذة: التعليم الابتدائي، الثانوي، المبرزون)	✓ برامج مجزوءات التكوين التأهيلي مراجعة ومحينة ومدققة وملاءمة مع الهندسة الجديدة ✓ تداريب ميدانية منظمة ومؤطرة (اطار مرجعي) ✓ منصة التكوين عن بعد تتضمن أهم المساقات الخاصة بالتكوين التأهيلي ✓ صدور النصوص التنظيمية والأطر المرجعية الخاصة بالتأطير البيداغوجي والقانوني بأسلاك تحضير التبريز ✓ إرساء سلك لتكوين المكونين
3	تعزيز وتوسيع مسلك تكون أطر الإدارة التربوية وضمان ملائمة ملمح التخرج وكفايات الخريجين	✓ تنظيم جديد لمسلك تكوين أطر الإدارة التربوية؛ بإصدار نصوص تنظيمية خاصة بالمسلك في صيغته الجديدة صادرة ومحينة

	مع الأدوار المنوطة بأطر الإدارة التربوية	✓ منصة التكوين عن بعد تتضمن مساقات خاصة بتكوين أطر الإدارة التربوية وتغطي أهم المجزوءات ولاسيما المجزوءات المعتمدة في امتحان التخرج الخاص بالأطر المزاولة لمهام الإدارة التربوية
4	تجديد المناهج والبرامج والطرائق المعتمدة في تكوين هيئات التفتيش والتخطيط والتوجيه والتدبير، وملاءمتها مع متطلبات الارتقاء بأداء المدرسة وضمان انسجامها مع مهامها وأدوارها الجديدة	✓ تنظيم جديد للتكوين بمركز التوجيه والتخطيط التربوي وملائم مع القانون 01.00 –نصوص محينة وصادرة ✓ عدة وهندسة التكوين مراجعة ومحينة ومفعلة بمركز تكوين مفتشي التعليم
5	تعميم إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقافة الرقمية في التكوين الأساس لكل الأطر التربوية	✓ صدور مقرر خاص بشأن تحديد برنامج مجزوءة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ✓ الأساتذة المؤطرون بمؤسسات تكوين الأطر مكونون في مجال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقافة الرقمية في التكوين الأساس ✓ مجزوءات ومساقات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقافة الرقمية في التكوين الأساس متوفرة على منصة التكوين عن بعد حسب الأسلاك
6	التكوين المستمر ممأسس ومنظم ومفعل	✓ نصوص تنظيمية ✓ مؤسسات (وطنية، جهوية، إقليمية) ✓ عدد المستفيدين من التكوين المستمر حسب الفئات والهيئات
7	منظومة التكوين عن بعد تم تطويرها ومأسستها	✓ عدد المستفيدين من التكوين عن بعد حسب الفئات والهيئات
8	آلية المصاحبة والتكوين عبر الممارسة لفائدة أطر التدريس مستكملة الإرساء	✓ عدد الأساتذة المصاحبين كل سنة ✓ عدد الأساتذة المستفيدين من المصاحبة في السنة
9	منظومة للبحث العلمي في المجال التربوي بمؤسسات تكوين الأطر التربوية مفعلة وممأسسة ومنظمة	✓ وثائق مرجعية ✓ بنيات مؤسساتية (لجن، فرق ومختبرات البحث، مراكز الدراسات، الشبكات...) ✓ عدد اللقاءات الجهوية والوطنية
10	منظومة التجديد التربوي بالمؤسسات التعليمية والتكوينية محدثة	✓ بنيات مؤسساتية (وطنية، جهوية واقليمية) ✓ عدد المشاريع التجديدية المشاركة في كل ندوة دولية ✓ عدد المشاريع التجديدية المجربة
11	آليات للرصد واليقظة حول تطور مهن التربية والتكوين	✓ وحدة مركزية لتدبير عمليتي الرصد واليقظة ✓ نشرات خاصة بالرصد واليقظة

	والبحث والتجديد التربوي تم إرساؤها	
12	إرساء أجهزة وهياكل قادرة على خلق الدينامية المرغوبة في إطار اللامركزية واللاتمركز	✓ بنيات تحتية تستجيب لحاجيات المرتفقين ✓ مؤسسات تكوين الأطر قادرة على تكوين وتطوير أداء موظفي الأكاديميات بالجهة ✓ نص تنظيمي خاص بتنظيم الهياكل صادر ✓ مرصد للخبرات مفعل ✓ نص تنظيمي صادر يحدد كيفية التصديق على المكتسبات
13	إرساء دعائم الحكامة الجيدة بمؤسسات تكوين الأطر التربوية	✓ النصوص التنظيمية المهيكلة للتكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين صادرة وكل مجالس المراكز قائمة ومفعلة ✓ مهام واختصاصات مجلس التنسيق الإداري للمراكز محددة بنص تنظيمي ✓ شبكة مؤسسات تكوين الأطر صادرة ومفعلة ✓ مواقع الكترونية بجميع المراكز مفعلة.

المشروع 10: الارتقاء بالحياة المدرسية

الرقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	تعميم العمل بمشروع المؤسسة	عدد المؤسسات المتوفرة على مشروع المؤسسة
		عدد المؤسسات المتوفرة على مشروع المؤسسة مصادق عليه
		عدد المؤسسات المتوفرة على مشروع المؤسسة ممول
2	توسيع قاعدة مؤسسات التفتح لتمكين أكبر عدد ممكن من التلميذات والتلاميذ من ولوج الأنشطة الفنية والثقافية والعلمية	عدد مؤسسات التفتح المشتغلة
		عدد التلميذات والتلاميذ المستفيدين من مؤسسات التفتح حسب كل مجال
3	دعم إرساء الأندية التربوية في المجالات الفنية والثقافية والعلمية بالمؤسسات التعليمية	عدد الأندية التربوية النشيطة في المجالات الفنية والثقافية والعلمية
		عدد المهرجانات المنظمة
4	تمكين المتعلمات والمتعلمين من اكتساب ثقافة صحية ووقائية وتنمية مهاراتهم الحياتية وتعزيز حمايتهم من الأمراض بهدف تبني نمط العيش السليم	عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة من الحملات الطبية والوقائية المنظمة سنويا
5	حماية المؤسسات من المخاطر والوقاية من الكوارث الطبيعية والأوبئة والتربية على السلامة الطرقية.	عدد المؤسسات التعليمية المتوفرة سنويا على مخطط الحماية من المخاطر والكوارث الطبيعية
		عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة سنويا من الحملات التحسيسية في التربية على السلامة الطرقية
6		عدد شراكات مع المجتمع المدني الموقعة جهويا

	دعم الآليات والممارسات لتغيير السلوكيات المشينة	عدد المستفيدين من التكوينات في مجال مقاربة التتقيف بالنظير
		عدد المجالس التلاميدية المنتخبة
		عدد الأندية التربوية المتوفرة على برنامج عمل ممول
		عدد المستفيدين من التكوينات في مجال الإنصات و الوساطة
		عدد الحالات المرصودة عبر بوابة مرصد
		عدد برامج العمل الممولة في إطار برنامج APT2C
7	تعزيز قيم التنمية المستدامة	عدد المؤسسات الحاصلة على اللواء الأخضر
		عدد المؤسسات المستفيدة من الألواح الشمسية
		عدد المتوجين في برنامج الصحفيون الشباب من أجل البيئة
		عدد المؤسسات التي ادمجت مبادئ التنمية المستدامة 17

المشروع :11 الارتقاء بالرياضة المدرسية

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	إحداث مركزين لمسارات رياضة في أفق تعميم المشروع على جميع الجهات في الثلاث سنوات المقبلة	✓ تحديد المؤسسة المحتضنة لمسار ومسالك "رياضة ودراسة" وفق الشروط والمؤهلات اللازمة لذلك ✓ عدد الأقسام المحتضنة لمسار "رياضة ودراسة « (مسالك ومسارات) ✓ عدد التلاميذ الرياضيين المستفيدين من مسار "رياضة و دراسة " موزعين حسب المستوى الدراسي والتخصص الرياضي
2	تحصين التحصيل الدراسي للتلاميذ الرياضيين	✓ عدد التلاميذ المتفوقين دراسيا (من خلال تحليل نتائج التلاميذ في مختلف مواد ونتائج التقويم التشخيصي للتلميذات والتلاميذ) ✓ عدد ساعات الدعم التربوي المبرمجة ✓ عدد التلاميذ الذين أتموا مسارهم الدراسي
3	الانخراط الفعلي للجامعات الرياضية في المشروع	✓ عدد الجامعات والرياضات المستفيدة من المشروع ✓ الأعداد والمستويات الدراسية حسب الشعب والمسالك والرياضات المبرمجة ✓ عدد المدربين الرياضيين التابعين للجامعات الرياضية المستفيدة ✓ عدد المشاريع وبرامج التدريب (الأسبوعية) الدورية والسنوية ✓ تحديد المنشآت الرياضية الخاصة بالتدريب

المشروع 12: تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات

الرقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	إرســـاء نظام للتصـــديق على التعلمات الأساسية في نهاية المستويات الانتقالية	✓ النصوص التنظيمية لنظام التصديق على التعلمات الأساسية مصادق عليها؛ ✓ دلائل العمليات الخاصة بالأطراف المتدخلة متوفر ومصادق عليها.
2	عدة للتصـديق على التعلمات الأسـاسـية في نهاية المستويات الانتقالية.	✓ آلية إعداد الاختبارات محدثة وعدة تحضير معطيات التصديق واستثمار النتائج متوفرة؛ ✓ اختبارات التصديق معممة على تلاميذ المستويات الدراسية الانتقالية المعنية. ✓ النتائج الفردية للتلاميذ متوفرة.
3	دعم تربوي ممـأسـس وإلزامي لفـائـذة التلاميـذ بنـاء على نتـائج التصـــديق على التعلمات الأساسية	✓ جانبية التحصيل لكل تلميذ متوفرة بالنسبة لكل مادة على حدة, ✓ أنشطة الدعم ومعالجة التعثرات منجزة. ✓ اختبارات التحقق من حصول التحكم معتمدة بعد معالجة التعثرات.
4	هيكلـة بيـداغوجيـة جـديـدة لبكـالوريـا التعليم العام	✓ هيكلة بيذاغوجية جديدة لبكالوريا التعليم العام معدة مفعلة،
5	هيكلـة بيـداغوجيـة للبكـالوريـا المهنيـة تســتجيـب لمتطلبـات الترشــيـد ولتلبيـة الحاجيات الفعلية لسوق الشغل.	✓ هيكلة بيداغوجية للبكالوريا المهنية معدة ومفعلة.
6	أطر مرجعيـة وطنيـة لاعتمـادهـا في بنـاء فروض المراقبة المســتمرة بـالمســتويـات الإشــهادية بالســنة الختامية من ســلك البكالوريا.	✓ أطر مرجعية خاصة بفروض المراقبة المستمرة للمواد المدرسة في السنة النهائية لسلك البكالوريا مصادق عليها. ✓ آلية محدثة لتتبع مدى التقيد بالأطر المرجعية في الإعداد لفروض المراقبة المستمرة و إجرائها.
7	فروض المراقبة المستمرة موحدة في السنة الختامية لسلك البكالوريا.	✓ النصوص التنظيمية للمراقبة المستمرة الموحدة مصادق عليها.

الرقم	النتائج	مؤشرات التتبع
		✓ صيغة فروض المراقبة المستمرة الموحدة على صعيد المؤسسات الثانوية التأهيلية معتمدة في المؤسسات الثانوية التأهيلية.
8	التقيد بمذكرات المراقبة المستمرة في بناء فروض المراقبة المستمرة كمكون للإشهاد في البكالوريا	✓ آليات التتبع الميداني ومراقبة إعداد وإجراء وتصحيح فروض المراقبة المستمرة مفعل، ✓ توفر تقارير تركيبية منتظمة عن مدى الالتزام بمنطوق المذكرات المنظمة للمراقبة المستمرة بالسنة الختامية للبكالوريا
9	آلية لرصد وتتبع الاختلالات في نقط المراقبة المستمرة كمكو ن للإشهاد في البكالوريا من خلال قواعد المعطيات التي توفرها منظومة مسار	✓ نظام مفعل للرصد المنتظم لتوجهات النتائج عبر عقد مقارنات بين المؤسسات المنتمية لنفس الوسط والمدرسين داخل نفس المؤسسة وبين المواد الدراسية المتقاربة . ✓ توفر تقارير عن زيارات التحري المنجزة في ضوء بروز مؤشرات عن وجود اختلالات.
10	شروط احتساب نقط المراقبة المستمرة في اتخاد قرار منح شهادة البكالوريا محددة.	✓ معايير وشروط اعتبار نتائج المراقبة المستمرة للسنة الختامية لسلك البكالوريا في الإشهاد محددة ومفعلة.
11	نصوص قانونية وتنظيمية مؤطرة لتكييف الاختبارات والتقويمات لفائدة المتعلمين في وضعية إعاقة	✓ نصوص قانونية وتنظيمية متوفرة ومفعلة؛ ✓ ندوات ولقاءات تربوية مكثفة حول الموضوع منجزة؛ ✓ إجراءات التكييف معممة على أكبر عدد من المعنيين.
12	عدة وطنية لتكييف التقويمات والامتحانات (أطر مرجعية مكيفة، مساطر مكيفة لإجراء الاختبارات وتصحيح الانجازات) لفائدة المتعلمين في وضعية إعاقة.	✓ إجراءات التكييف شاملة ومفعلة بشكل معمم على المعنيين؛ ✓ ندوات ولقاءات تربوية مكثفة حول الموضوع لفائدة المدرسين؛
13	إطار مرجعي وطني لمعادلة الشواهد والديبلومات الوطنية والتصديق على الخبرة والتجربة المكتسبة.	✓ الإطار المرجعي الوطني لمعادلة الشواهد والديبلومات الوطنية والتصديق على الخبرة والتجربة المكتسبة مصادق عليه من طرف جميع الأطراف المعنية.
14	جسور بين مختلف التكوينات الوطنية	✓ نظام التجسير مصادق عليه.

الرقم	النتائج	مؤشرات التتبع
15	هيئة وطنية للإشهاد والتصديق	
16	توفير موارد لتوجيه الأستاذ في إعداد وإنجاز التقويمات الصفية حسب وظائف التقويم الأساسية.	✓ لدلائل مرجعية للأنشطة التقويمية الصفية جاهزة واستعمالها من طرف الأساتذة مؤطر .
17	توفير موارد للأنشطة التقويمية الفصلية أو الموازية للأنشطة الفصلية.	✓ بنوك للأسئلة والاختبارات لتنشيط التقويمات الصفية جاهزة ومستعملة من طرف الأساتذة.
18	الإعداد القبلي للتلاميذ لاجتياز اختبارات الدراسات الدولية بضمانات أن تكون نتائجهم تعكس أداءهم الفعلي.	✓ برمجة منجزة لحصص تدريبية لفائدة التلاميذ المغاربة المشاركين باعتماد كراسات لوضعيات اختبارية من صنف الوضعيات المعتمدة في الدراسات الدولية؛ ✓ تحفيز التلاميذ على الإبانة عن قدراتهم الحقيقية.
19	آليات للتنسيق بين المؤسسات والهيئات الوطنية المعنية بالدراسات التقويمية الوطنية والدولية	✓ آليات التنسيق بين المؤسسات والهيئات الوطنية المعنية بالدراسات التقويمية الوطنية والدولية محدثة ومفعلة.
20	بنية للتنسيق بين المديريات التربوية المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لاستثمار نتائج التقويمات	✓ بنية للتنسيق بين المديريات التربوية المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لاستثمار نتائج التقويمات محدثة ومفعلة.
21	عدة محينة لبرنامج تقويم المستلزمات الدراسية بالاستناد إلى المناهج المنقحة	✓ عدة البرنامج للسلك الابتدائي محينة ومصادق عليها.
22	برنامج تقويم المستلزمات الدراسية معمم على مستويات التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي	✓ عدة برنامج تقويم المستلزمات الدراسية بالنسبة لجميع مستويات التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي

الرقم	النتائج	مؤشرات التتبع
23	عدة مرقمنة لبرنامج تقويم المستلزمات الدراسية ومدرجة ضمن مكونات منظومة مسار	✓ عدة برنامج تقويم المستلزمات الدراسية بالنسبة لجميع مستويات التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي مرقمنة وموضوعة رهن إشارة التلميذات والتلاميذ.

المشروع 13: إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكروالنشيط المدرسي والمهني والجامعي

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	خدمة المواكبة التربوية للمشروع الشخصي للمتعلم مفعلة بالمؤسسات الثانوية وفق الإطار التنظيمي المرجعي	✓ عدد المؤسسات الثانوية التي أرست خدمة المواكبة التربوية للمشروع الشخصي للمتعلم وفق الإطار التنظيمي المرجعي
2	مكون التوجيه المدرسي والمهني والجامعي مدمَجٌ ضمن ممارسات وآليات اشتغال المؤسسات الثانوية	✓ عدد المؤسسات الثانوية التي أدمجت مكون التوجيه المدرسي والمهني والجامعي ضمن مشاريعها التربوية ✓ عدد المؤسسات الثانوية التي أدمجت مكون التوجيه المدرسي والمهني والجامعي ضمن برامج أنشطتها ✓ عدد المؤسسات الثانوية التي أرست العمل بمفهوم النادي التربوي المُوجّه
3	العمل التخصصي في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي معزز بآليات الجودة	✓ عدد الأطر المرجعية لخدمات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي المتوفرة ✓ عدد مكونات النظام المعلوماتي الخاص بالتوجيه المدرسي والمهني والجامعي المفعلة
4	العلاقة مع الأسر مؤطرة ومفعلة بالمؤسسات التعليمية في مجال مواكبة المشاريع الشخصية للمتعلمين	✓ عدد المؤسسات الثانوية التي أنجزت أنشطة ولقاءات بمشاركة الأسر في مجال مواكبة المشاريع الشخصية للمتعلمين

5	نظام الممرات والجسور ممأسس بين مكونات منظومة التربية والتكوين	✓ عدد الممرات والجسور الجديدة بين مكونات التربية والتكوين
6	نظام معلوماتي مندمج لتدبير مساطر التوجيه المدرسي والمهني والجامعي موضوع ومفعل	✓ عدد المكونات المدمجة ضمن النظام المعلوماتي المندمج لتدبير مساطر التوجيه المدرسي والمهني والجامعي
7	قدرات الفاعلين التربويين معززة في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي	✓ عدد مجزوءات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي المدمجة في التكوين الأساس للفاعلين المعنيين ✓ عدد الفاعلين التربويين المستفيدين من دعم القدرات في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي
8	الموارد البشرية والمادية المخصصة للتوجيه المدرسي والمهني متوفرة كما وكيفا	✓ عدد أقسام التعليم الثانوي المؤطرة بخدمات الأساتذة الرؤساء للمواكبة التربوية للمشاريع الشخصية للمتعلمين ✓ عدد المناصب المخصصة لمباراة ولوج سلك الاستشارة في التوجيه التربوي ✓ عدد المؤسسات الثانوية المتوفرة على فضاء محدث / مؤهل ومجهز للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي

المشروع 14: تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	مناهج تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم	✓ عدد المناهج المدمجة ت. م. ا ✓ عدد الدلائل البيداغوجية التخصصية الخاصة ت. م. ا
2	موارد رقمية مكيفة وفق المنهاج الجديد وتغطي جميع المواد والأسلاك الدراسية	✓ عدد المؤسسات المغطاة ✓ عدد الموارد الرقمية المتوفرة على البوابتين «taalimtice.ma" و "telmidtice" ✓ عدد الموارد الرقمية المنتجة والمصادق عليها في إطار INNOVATICE و VAREN
3	أطر تربوية ذات أداء مهني متطور من خلال توفير تكوينات حضورية وعن بعد	✓ عدد المصوغات التكوينية التي تحترم التوجهات التربوية ✓ عدد الأطر التربوية المستفيدة من التكوينات الحضورية وعن بعد
4	مؤسسات تعليمية مجهزة ببنيات مناسبة مع الصيانة والربط بالإنترنيت	✓ عدد المؤسسات التعليمية المجهزة بقاعة متعددة الوسائط SMM ✓ عدد المؤسسات التعليمية المجهزة بحافظة متعددة الوسائط (VMM) ✓ عدد المؤسسات التعليمية المرتبطة بشبكة الإنترنت

		✓ عدد المؤسسات المستفيدة من برنامج الصيانة من أجل الوقاية والإصلاح ✓ عدد المؤسسات المستفيدة من برنامج تحديث تجهيزات جيني 1 و جيني 2
5	ضمان حكامة رقمية جيدة	✓ عدد الهياكل المحدثة للتنسيق الجهوي والإقليمي ✓ عدد التقارير السنوية المنتجة والخاصة باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم
6	تلاميذ يتوفرون على الكفايات القرائية الرقمية في مجال استخدام الوسائط المتعددة وشبكة الإنترنت	✓ عدد الموارد الرقمية الخاصة بالدعم المدرسي والتقوية المتوفرة عبر البوابة telmidtice.ma ✓ عدد متعلمي التعليم الثانوي (جذع مشترك) الحاصلين على الإشهاد ✓ نسبة الحاصلين على الإشهاد
7	تحيين وتعميم مادة المعلوميات	✓ عدد المستويات المحينة ✓ عدد الأساتذة والمفتشين المتدربين في مادة المعلوميات ✓ عدد الأساتذة المبرزين في مادة المعلوميات

المشروع 15 : الارتقاء بتدبير الموارد البشرية

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	طرق وأساليب تدبير المسارات المهنية ناجعة	✓ إعداد وإصدار نظام أساسي لمهن التربية والتكوين، وملاءمته مع المبادئ والقواعد والمعايير المنصوص عليها في الدلائل المرجعية
2	تقييم الأداء منتظم ومرتبط بمنظومة الترقي المهني	✓ وضع معايير لقياس الأداء والمردودية اعتمادا على شبكات تشمل مؤشرات موحدة ووظيفية وفق الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات
3	ميثاق تعاقدي لأخلاقيات مهن التربية والتكوين معتمد على أساس مبدأ التلازم بين الحقوق والواجبات	✓ مستوى تقدم إعداد الميثاق التعاقدي لأخلاقيات مهن التربية والتكوين ✓ المصادقة على الميثاق من قبل السلطات والجهات المعنية
4	صلاحيات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين تم تعزيزها	✓ نسبة الاختصاصات التي تم تفويضها ✓ ممارسة الأكاديميات الجهوية لهذه الصلاحيات
5	القدرات التدبيرية للأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية تستجيب لمتطلبات حجم الإختصاصات المفوضة	✓ عدد المساطر المتمكن منها من طرف المدبرين بالأكاديميات الجهوية ✓ معدل معالجة الملفات من طرف المصالح الجهوية والإقليمية المكلفة بتدبير الموارد البشرية
6	الموارد البشرية بالمصالح اللاممركزة موزعة بما يحقق العدالة المجالية	✓ تطور نسبة تقليص الخصاص من الموارد البشرية
7	آليات تتبع تشغيل وترشيد استعمال الموارد البشرية تم إرساؤها والعمل بها	✓ نجاعة آليات تأمين الزمن الإداري والزمن المدرسي من خلال نسبة التغيبات
8	منظومة الحركات الانتقالية وإعادة الانتشار جيدة وناجعة	✓ نسبة الاستجابة لطلبات المشاركين في الحركات الانتقالية

9	مساطر التدبير غير المدرجة في النظام المعلوماتي للموارد البشرية تم استكمالها والعمل بها	✓ نسبة إنجاز وتسوية الوضعيات الإدارية الجديدة المدرجة في النظام المعلوماتي ✓
10	النظام المعلوماتي للموارد البشرية تم تحسينه وتعميم استعماله على مستوى المؤسسات التعليمية	✓ نسبة الأخطاء (bugs) التي تمت معالجتها في النظام المعلوماتي ✓ عدد المؤسسات التعليمية المستعملة للنظام المعلوماتي
11	نظام أساسي خاص بموظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين جاهز ومعتمد	✓ الاتفاق حول هندسة ومضامين النظام الأساسي الخاص بموظفي الأكاديميات ✓ صدور مرسوم بشأن النظام الأساسي بالجريدة الرسمية داخل آجال معقولة
12	مقتضيات النظام الأساسي الخاص بموظفي الأكاديميات تمت أجرأتها وتفعيلها	

المشروع 16: تطوير الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	ترسانة تشريعية وتنظيمية جاهزة لتزيل القانون -الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي	✓ مخطط تشريعي وتنظيمي جاهز ومميزن ومصادق عليه من طرف الجهة المعنية ✓ عدد النصوص التشريعية التنظيمية الصادرة بالجريدة الرسمية ✓ عدد الوثائق والدلائل المرجعية المنجزة
2	مجالس إدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مسؤولة وممهننة وأكثر نجاعة وفعالية	✓ تركيبة جديدة مقلصة وذات فعالية للمجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين باختصاصات ومهام واضحة ومدققة
3	استقلالية مفعلة لمؤسسات التربية والتكوين	✓ تركيبة جديدة للمجالس التعليمية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي باختصاصات ومهام واضحة ومدققة ✓ مشاريع المؤسسة ذات مرجعية قانونية
4	هياكل البنيات التدبيرية على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي منسجمة تتلاءم مع الاختصاصات والمهام الموكولة لها	✓ اختصاصات جديدة وتنظيم هيكلي جديد للإدارة المركزية صادر بالجريدة الرسمية

		✓ المصادقة على الهيكلة الجديدة للأكاديميات والمديريات الإقليمية التابعة لها من لدن المجالس الإدارية والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية ✓ عدد الاختصاصات والمهام المنقولة أو المفوضة من الإدارة المركزية إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، تفعيلا للتصميم المديري للاتمركز الإداري
5	كفاءات بشرية متوفرة كما وكيفا ومؤهلة في جميع مستويات المنظومة	✓ عدد الأطر المؤهلة التي تم توظيفها لفائدة المنظومة ✓ عدد الدورات التكوينية المنظمة للرفع من القدرات التنظيمية لفائدة أطر المنظومة مركزيا جهويا وإقليميا
6	آلية واضحة للتعاقد بين مختلف مستويات المنظومة	✓ عدد نماذج العقود المصادق عليها على مختلف المستويات الترابية (مركزيا، جهويا، إقليميا ومحليا) ✓ عدد العقود المبرمة والموقعة بين مسؤولي مختلف مستويات المنظومة
7	مسؤوليات المدبرين ومعايير تقييم الأداء على كل المستويات محددة	✓ عدد شبكات معايير تقييم نجاعة أداء المعبأة الخاصة بالمدبرين الماليين والمحاسبيين والقانونيين
8	إطار التدبير الميزانياتي والمحاسبي ناجع على جميع مستويات المنظومة	✓ عدد الندوات الميزانياتية المنظمة مركزيا وجهويا وإقليميا ✓ عدد مشاريع نجاعة الأداء وتقارير نجاعة الأداء التي تم إعدادها على مستوى المصالح المركزية والأكاديميات والمديريات الإقليمية ✓ عدد دلائل المساطر المتعلقة بالتدبير الميزانياتي والمحاسبي المحينة ✓ عدد القوائم التركيبية التي تم إعدادها ونشرها من طرف الأكاديميات الجهوية
9	منظومة المراقبة الداخلية متطورة ومجال الافتحاص ممهن	✓ عدد الدورات التكوينية المنظمة لفائدة مدبري مجال المراقبة الداخلية والافتحاص
10	مصادر تمويل المنظومة متنوعة ومستدامة	✓ نسبة الموارد الذاتية التي تمت تعبئتها من طرف الأكاديميات والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية

المشروع 17 : تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	إرساء تعاقد معنوي مع الفاعلين التربويين والأسر وهيئات المجتمع المدني وجميع الفعاليات المعنية بالشأن التربوي من أجل تجديد الثقة والتعبئة حول المدرسة المغربية	✓ قياس مدى انخراط الفاعلين التربويين في المساهمة في تنزيل المشاريع على مستوى المدرسة ✓ قياس مدى انخراط الأسر والجمعيات الممثلة لها في المساهمة في تنزيل المشاريع على مستوى المدرسة ✓ عدد جمعيات الأمهات والآباء والأولياء التي تم تجديد مكاتبها على صعيد المؤسسات التعليمية
2	تعزيز قدرات المسؤولين على مصالح التواصل	✓ عدد اللقاءات التأطيرية والدورات التكوينية
3	وجود نسيج إعلامي مناصر للمدرسة المغربية ومتتبع لقضاياها	✓ عدد المقالات الصحفية المكتوبة المناصرة لقضايا المدرسة المغربية ✓ عدد التغطيات الإعلامية والحوارات الصحفية المنجزة في إطار مواكبة تنزيل مشاريع القانون الإطار ✓ عدد البرامج التلفزيونية المنجزة في إطار مواكبة تنزيل مشاريع القانون الإطار
4	تعبئة كافة الفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين الوطنيين والدوليين حول المنظومة التربوية	✓ قياس مدى انخراط الفاعلين في النهوض بالمنظومة التربوية وغاياتها من خلال تقييم القيمة الإجمالية لمساهمة الشركاء
5	الرفع من القدرات التدبيرية للمكلفين بملفات الشراكة وبرامج التعاون	✓ عدد الدورات التكوينية التي تم تنظيمها لفائدة أطر ورؤساء مصالح الشؤون القانونية والشراكة بالأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية التابعة لها
6	تجديد وتحسين النظام التعليمي المغربي(AFD)	✓ عدد الدورات التكوينية التي تم تنظيمها لفائدة أساتذة المواد العلمية للمستوى الإعدادي ✓ مصوغات التكوين ذات الصلة ✓ عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الأكاديميات المغربية ونظيراتها الفرنسية. استخلاص الشطر الأول من الدعم
7	خلق بيئة مناسبة لعرض تربوي ذي جودة	✓ عدد الدورات التكوينية التي تم تنظيمها لفائدة أساتذة التعليم الأولي؛ ✓ عدد مشاريع المؤسسة المفعلة.

المشروع 18: تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	إرساء منظومة للتدبير التربوي ولتتبع المتمدرسين والمتكونين والطلبة والخريجين طيلة مسارهم التعليمي وبعد تخرجهم	✓ نسبة التغطية الوظيفية بمنظومة مسار ✓ نسبة الاستغلال للمكونات بمنظومة مسار بالمؤسسات التعليمية
2	إرساء منظومات المعلوماتية لتدبير الموارد والحكامة	✓ عدد المنظومات المعلوماتية المنجزة بالمجالات المهنية ✓ عدد المنظومات المعلوماتية الوطنية المستعملة للمجالات المهنية
3	الاستثمار في التجهيز المعلوماتي وإرساء آليات فعالة لتأمين المنظومات المعلوماتية والعمل على حماية المعطيات الشخصية	✓ نسبة تجديد التجهيزات المعلوماتية (أقل من 5 سنوات) بالمؤسسات التعليمية ✓ عدد المواثيق التي تم تفعيلها لتأمين المنظومات المعلوماتية ✓ نسبة المؤسسات التعليمية التي تتوفر على ربط بالأنترنيت
4	تطوير الإدارة الإليكترونية والمساهمة في تبسيط المساطر الإدارية	✓ عدد الخدمات على الخط ✓ نسبة استعمال الخدمات الاليكترونية لمنظومة مسار (ولي أو متمدرس)
5	وضع آليات لضمان الحصول على المعلومات الموثوقة والعمل على نشرها	✓ عدد قواعد البيانات الإحصائية (datamart) المتقاسمة ✓ عدد المؤشرات المنشورة على الويب
6	الاستثمار في تطوير الكفاءات في المجال المعلوماتي	✓ عدد الندوات والتكوينات المنجزة

الملحق رقم 1: توطين المشاريع ضمن الهيكلة التنظيمية للإدارة المركزية

رقم	المشاريع	المديريات المركزية المسؤولة
الإنصاف وتكافؤ الفرص (سبعة مشاريع)		
1	الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه	الوحدة المركزية للتعليم الأولي
2	تطوير وتنويع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج	مديرية الاستراتيجية والاحصاء والتخطيط
3	تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي	المديرية المكلفة بالدعم الاجتماعي
4	تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس	مديرية المناهج
5	تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية	مديرية التربية غير النظامية
6	التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين	المديرية المكلفة بإدارة مشروع تأهيل المؤسسات التعليمية
7	تطوير وتنويع التعليم الخاص	مديرية التعاون والارتقاء بالتعليم الخصوصي
الارتقاء بجودة التربية والتكوين (سبعة مشاريع)		
8	تطوير النموذج البيداغوجي	مديرية المناهج
9	تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية	الوحدة المركزية لتكوين الأطر المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب
10	الارتقاء بالحياة المدرسية	المديرية المكلفة بالحياة المدرسية
11	الارتقاء بالرياضة المدرسية	مديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية
12	تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات	المركز الوطني للتقويم والامتحانات
13	إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي	الوحدة المركزية للتوجيه المدرسي والمهني
14	تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم	مديرية برنامج "جيني"
حكامة المنظومة والتعبئة (أربعة مشاريع)		
15	الارتقاء بتدبير الموارد البشرية	مديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر
16	تطوير الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي	مديرية الشؤون العامة والميزانية والممتلكات مديرية الشؤون القانونية والمنازعات
17	تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية	المديرية المكلفة بتدبير مجال التواصل

رقم	المشاريع	المديريات المركزية المسؤولة
18	تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين	مديرية إدارة منظومة الإعلام

الملحق رقم 2: إلتقائية المشاريع مع مواد القانون الإطار

رقم	المشروع المندمج	مواد القانون الإطار
1	الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه	8-3
2	تطوير وتنويع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج	28-22-21-20-19-8
3	تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي	21-20-4-3
4	تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس	25
5	تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية	48-23-22-20-14-7-3
6	التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين	22
7	تطوير وتنويع التعليم الخاص	44-14-13-7
8	تطوير النموذج البيداغوجي	32-31-30-29-28-3
9	تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية	39-28-14-5-4-3
10	الارتقاء بالحياة المدرسية	26-22-18
11	الارتقاء بالريضة المدرسية	28-20
12	تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات	55-35-27-20-3
13	إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي	7 - 8 - 9 - 15 - 18 - 22 - 25 - 33 - 34 - 37 - 39 - 40 -42
14	تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم	33-3
15	الارتقاء بتدبير الموارد البشرية	38-37-36-22-20
16	تطوير الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي	55-54-53-52-49-48-47-46-44-41-40-26
17	تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية	الديباجة-22-20-6
18	تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين	42